الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان: دور الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق نظام مالي مستدام دراسة حالة الجهاز البنكي الجزائري

إعداد الطالبة: منى جعفر

إشراف: أ.د طارق قدوري

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أسماء عدائكة	أستاذ محاضر -أ -	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	رئيسًا
طارق قدوري	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد خيضر- بسكرة	مشرفًا ومقررا
الأخضر بن عمر	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	مناقشًا
شريف بوقصبة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	مناقشًا
علي بو عبد الله	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد خيضر- بسكرة	مناقشًا
لحسن دردوري	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد خيضر- بسكرة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024-2025م / 1446-1447هـ

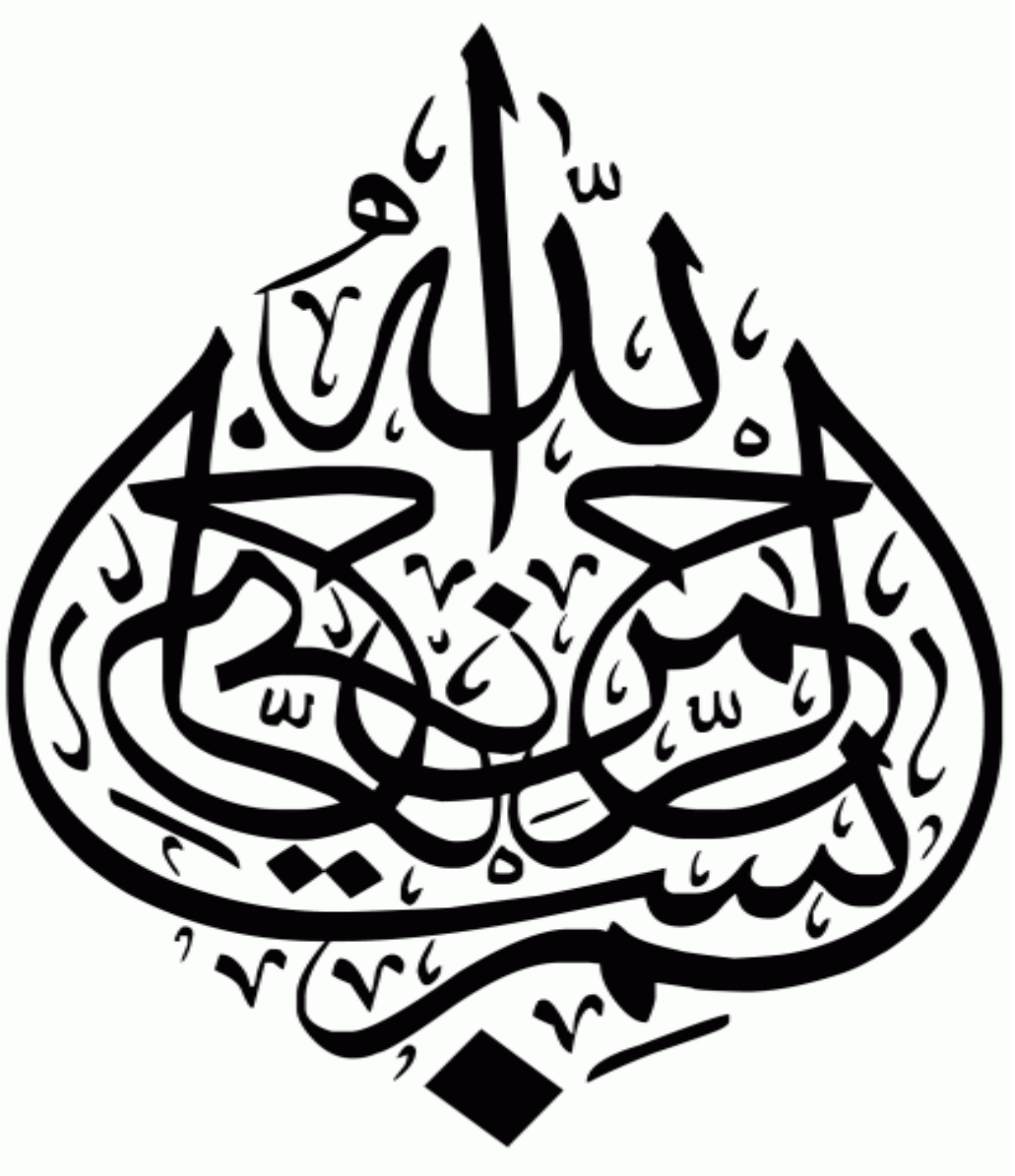

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

شكر وتقدير

الحمد لله الذي منا علينا ووفقنا على إتمام هذا العمل راجين منه عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتنا

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى الدكتور الفاضل بإشرافه على هذا العمل **" طارق قدوري"** على توجيهاته ونصائحه و تشجيعه المتواصل، جزاك الله عنا خير الجزاء.

وتحياتي لكل من الدكتور **"مراد بوسعدية"** والدكتور **"عابي وليد "** اللذان لم يتهاونا عن مد يد العون لنا.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني في انجاز هذه الأطروحة ولو بكلمة من قريب أو بعيد.

منى جعفر

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام

اهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة

إلى النور الذي انار دربي وبذل جهد السنين لأعتلي سلم النجاح " أبي العزيز "

إلى من رافقني دعائها وساندتني عند ضعفي " امي جنتي"

إلى من زرع بداخلي الثقة والإصرار السند والكتف الذي لا يميل " اخوتي وأخواتي"

إلى من زين العائلة" ليان وعلاء"

إلى رفيقات التحدي والمسيرة " صديقاتي"

منى جعفر

دور الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق نظام مالي مستدام دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري

الملخص:

تعد الخدمات المصـرفية الشـاملة أحدث ما أسـفرت عنه التطورات العالمية على الصـعيد المالي، مشـكلة بذلك تقديم العديد من الحلول المالية التي من خلالها تضـــمن إدارة أموالها بما يخدم الرغبة الذاتية في التطور والاسـتمرارية، وكذا توفير التمويل لمختلف القطاعات بما يخدم التنمية المسـتدامة والتي تعتمد بشـكل أكبر على وجود نظام مالي مسـتدام يتسـم بالاسـتقرار المالي والالتزام الاجتماعي وحماية البيئة والإدارة المسـؤولة. ولتحقيق هدف الدراسـة، تم الاعتماد على المنهجين الوصـفي والتحليلي لوصـف وتحليل أنواع الخدمات المصـرفية الشـاملة ومعرفة متطلبات إقامة النظام المالي المسـتدام. علاوة على ذلك، تم اسـتخدام المنهج التطبيقي الإحصـائي بغية جمع المعلومات، قمنا بصياغة استبيان وتوزيعه على عدد من موظفي البنوك التجارية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: خدمات مصرفية، نظام مالي مستدام، بنوك تجارية، تنمية مستدامة

The role of the inclusive banking services in achieving a sustainable financial system: case study of the Algerian banking system

Abstract:

Comprehensive banking services are the latest result of global developments in the financial sector. providing numerous financial solutions that enable individuals to manage their finances in a way that serves their desire for development and continuity, as well as providing financing to various sectors in a way that serves sustainable development, which relies heavily on the existence of a sustainable financial system characterized by financial stability, social commitment, environmental protection, and responsible management. To achieve the objective of the study, descriptive and analytical approaches were used to describe and analyze the types of comprehensive banking services and identify the requirements for establishing a sustainable financial system. Besides, we used the statistical applied method. For data collection, we designed and administered a questionnaire to a number of employees in the Algerian commercial banks.

Keywords: banking services; sustainable financial system; commercial banks; sustainable development.

قائمة المحتويات

1. قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر وتقدير	
الإهداء	
المخلص– باللغة العربية واللغة الإنجليزية	
قائمة المحتويات	**V-I**
قائمة الجداول	**I -VI**
قائمة الأشكال	**I**
قائمة الملاحق	**I**
قائمة الاختصارات والرموز	**X**
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للخدمات البنكية الشاملة	
تمهيد	2–
المبحث الأول: ماهية البنوك الشاملة	3–9
المطلب الأول: قوى التغيير في الصناعة البنكية	3
أولا: تزايد حدة المنافسة في العمل البنكي	3
ثانيا: التدويل البنكي	4
ثالثا: الابتكار المالي واعتماد التقنيات الجديدة	4
المطلب الثاني: التطورات العالمية التي شهدتها المؤسسات البنكية	5
أولا: إعادة هيكلة الخدمات البنكية التقليدية	5
ثانيا: الاندماج والاستحواذ البنكي	5
ثالثا: ضوابط التحول نحو البنوك الشاملة	6
المطلب الثالث: الاطار العام للصيرفة الشاملة	6
أولا: مفهوم لبنوك الشاملة	7
ثانيا: دوافع التحول نحو الصيرفة الشاملة	8
ثالثا: أعمال البنوك الشاملة	9

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الخدمات المصرفية الشاملة	10-19
المطلب الأول: ماهية الخدمات المصرفية الشاملة	10
أولا: تعريف الخدمات البنكية	10
ثانيا: خصائص ومميزات الخدمات المصرفية الشاملة	11
ثالثا: تقسيمات الخدمات البنكية	12
المطلب الثاني: أنواع الخدمات المصرفية الشاملة	13
أولا: خدمات الدفع والايداع والاقراض	13
ثانيا: خدمات الاستثمار والمعاشات التعاقدية والتأمين	15
ثالثا: الخدمات البنكية الالكترونية	16
المطلب الثالث: مزايا وأهمية الخدمات البنكية الحديثة	18
أولا: أهمية الخدمات البنكية في العصر الحديث	18
ثانيا: العوائد المحققة من تقديم الخدمات البنكية الحديثة	19
المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تحقيق الاستدامة	20-28
المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	20
أولا: تعريف التكنولوجيا في المجال البنكي	20
ثانيا: أشكال التكنولوجيا البنكية	21
ثالثا: التطبيقات الأكثر حداثة للتكنولوجيا المالية	22
المطلب الثاني: استراتيجية التكنولوجيا المالية لتعزيز الخدمات البنكية لتحقيق التنمية المستدامة	23
أولا: التكنولوجيا المالية والاستدامة	23
ثانيا: الفوائد والمميزات التي تقدمها التكنولوجيا المالية للتمويل الأخضر	24
ثالثا: تكاليف وتحديات التكنولوجيا المالية	24
المطلب الثالث: الشمول المالي والاستدامة المالية	25
أولا: مفهوم الشمول المالي	25
ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	26
ثالثا: ربط الشمول المالي بالتنمية المستدامة من خلال الاستدامة البنكية	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي لاستدامة النظام المالي	
تمهيد	32

المبحث الأول: مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة	33-46
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	33
أولا: مفهوم التنمية المستدامة	33
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة	36
ثالثا: التنظيم المؤسسي والقانوني لفكرة التنمية المستدامة	38
المطلب الثاني: تمويل التنمية المستدامة	39
أولا: الاحتياجات التمويلية للتنمية المستدامة	39
ثانيا: مصادر تمويل مشاريع التنمية المستدامة	40
ثالثا: تمويل البنوك التجارية لمشاريع التنمية المستدامة	42
المطلب الثالث: التحول نحو استدامة النظام المالي	43
أولا: تعزيز التمويل المستدام للتحول نحو الاستدامة	43
ثانيا: التحديات التي تواجه مواءمة التمويل من أجل التنمية المستدامة	45
ثالثا: توصيات لتوسيع نطاق تمويل التنمية المستدامة عبر النظام المالي	46
المبحث الثاني: بناء نظام مالي مستدام	47-61
المطلب الأول: أساسيات حول النظام المالي المستدام	47
أولا: تعريف الاستدامة المالية	47
ثانيا: مفهوم النظام المالي المستدام	48
ثالثا: جوانب وفوائد دمج الاستدامة داخل النظام المالي	50
المطلب الثاني: الاطار التنظيمي لبناء نظام مالي مستدام	51
أولا: استجابة السياسة الدولية والوطنية	51
ثانيا: استجابة الصناعة المالية للاستدامة	56
ثالثا: دمج عوامل الاستدامة في الاستراتيجية المؤسسية	58
المطلب الثالث: فرص وتحديات إقامة نظام مالي مستدامة	60
أولا: طبيعة تحدي إقامة نظام مالي مستدام	60
ثانيا: التحديات الحديثة لإقامة نظام مالي مستدام	61
ثالثا: فرص إقامة نظام المالي مستدام	61
المبحث الثالث: الجهاز البنكي والاستدامة	62-76
المطلب الأول: الاتجاهات البنكية الحديثة	62

أولا: الأثر والسياق البيئي للبنوك	62
ثانيا: اهتمام البنوك المتزايد بقضايا الاستدامة	64
ثالثا: المستويات الاستراتيجية للصيرفة المستدامة	65
المطلب الثاني: الاستدامة البنكية	66
أولا: مفهوم الاستدامة البنكية	66
ثانيا: مبادئ ومرتكزات الخدمات البنكية المستدامة	68
ثالثا: المنتجات والخدمات البنكية المستدامة	71
المطلب الثالث: الممارسات المستدامة للبنوك	72
أولا: الممارسات البيئية للبنوك	73
ثانيا: ممارسات المسؤولية الاجتماعية للبنوك المستدامة	74
ثالثا: الحوكمة والاستدامة البنكية	74
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في تحقيق نظام مالي مستدام–دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري	
تمهيد	78
المبحث الأول: تجارب رائدة من أوروبا وآسيا	79-89
المطلب الأول: التمويل المستدام داخل الاتحاد الأوروبي	79
أولا: الحاجة إلى التمويل المستدام في الاتحاد الأوروبي	79
ثانيا: خطة العمل المتبعة لتعزيز التمويل المستدام	80
ثالثا: التحديات والآثار السياسية للتمويل المستدام للاتحاد الأوروبي	82
المطلب الثاني: النظام المالي الأخضر في الصين	83
أولا: الخدمات البنكية المستدامة طريق الصين نحو انشاء نظام مالي أخضر	83
ثانيا: عقبات تطوير التمويل الأخضر في الصين	85
ثالثا: الاقتراحات لمعالجة التحديات التي تواجه الصين نحو انشاء نظام مالي أخضر	86
المطلب الثالث: التمويل المستدام لتحقيق انتقال عادل في الهند	87
أولا: الصناعة البنكية والخدمات الرقمية في الهند	87
ثانيا: الحاجة إلى التمويل المستدام في الهند ومسار تحقيقه	88
ثالثا: التحديات وخيارات السياسة لتعزيز التمويل المستدام في الهند	89
المبحث الثاني: تجارب رائدة من شمال افريقيا	90-101

المطلب الأول: الخدمات البنكية والتمويل المستدام نحو الاقتصاد الأخضر في مصر	90
أولا: الخدمات المصرفية الشاملة وتعزيزها في القطاع البنكي المصري	90
ثانيا: الحاجة إلى النظام المالي الأخضر في مصر	91
ثالثا: خطوات دعم الاقتصاد الأخضر والبنوك الخضراء في مصر	92
المطلب الثاني: واقع الوساطة المالية في الجزائر	94
أولا: تطور القطاع البنكي والمالي في الجزائر	94
ثانيا: عدد الحسابات البنكية النشطة	96
ثالثا: الإجراءات البنكية والمالية الحديثة	97
المطلب الثالث: مواءمة الجهاز المصرفي الجزائري مع الاستدامة	98
أولا: خطوات مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة	98
ثانيا: متطلبات اصلاح ومواءمة القطاع البنكي في الجزائر	99
ثالثا: التحديات التي تواجه القطاع المالي في الجزائر	101
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للجهاز البنكي الجزائري	102-132
المطلب الأول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية	102
أولا: الطريقة المستخدمة في الدراسة	102
ثانيا: أدوات ونموذج الدراسة	104
ثالثا: تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	105
المطلب الثاني: الخصائص السيكومترية لأدوات القياس وخصائص العينة	106
أولا: الخصائص السيكومترية	106
ثانيا: التحليل الوصفي للبيانات الشخصية	111
المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية، التحليل ومناقشتها	115
أولا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو عبارات ومحاور الاستبيان	115
ثانيا: اختبار الفرضيات	121
خلاصة الفصل	132
خاتمة	134-137
قائمة المراجع	139-150
الملاحق	152-164

2.قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	دوافع التحول نحو البنوك الشاملة	9
02-01	الخدمات المصرفية الشاملة	17
03-01	مساهمات الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	26-27
01-02	المؤسسات المالية العالمية الداعمة للتمويل المستدام	37
02-02	أهداف التنمية المستدامة	38-39
03-02	التحول نحو الاستدامة والتمويل	43
04-02	الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ	52
05-02	استجابات عمل وطنية للتمويل الأخضر والمستدام	55-56
06-02	المبادرات الداعمة للخدمات البنكية والمالية المستدامة	57-58
07-02	المنتجات والخدمات البنكية المستدامة	71
01-03	بيانات أساسية عن جدول اعمال السياسة المالية والمناخ في الاتحاد الاوروبي	81
02-03	أجندة سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال التمويل المستدام	81-82
03-03	التحديات والاثار السياسية للتمويل المستدام للاتحاد الأوروبي	82-83
04-03	تطور سياسة الصين الخضراء	84-85
05-03	مسار الهند لتبني التمويل المستدام	88-89
06-03	التحديات وخيارات السياسة لتعزيز التمويل المستدام في الهند	92
07-03	عدد مشتركين الخدمات البنكية عبر الهواتف الذكية في القطاع البنكي المصري	93
08-03	خطوات دعم الاقتصاد الأخضر والبنوك الخضراء في مصر	93
09-03	البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر	95
10-03	عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر	96
11-03	عدد الحسابات النشطة بالعملة الصعبة	96
12-03	عدد الحسابات النشطة بالعملة المحلية	97
13-03	الخطوات الرئيسية لمواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة في الجزائر	99
14-03	كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة	103

15-03	توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	103
16-03	تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي	104
17-03	شرح الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	105-106
18-03	مدى الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول	107
19-03	مدى الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني	108
20-03	مدى الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث	108
21-03	مدى الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع	109
22-03	مدى الاتساق الداخلي لعبارات البعد الخامس	109
23-03	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	110
24-03	قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان	111
25-03	توزيع أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية	112
26-03	الاتجاه العام لإجابات العينة حول مفهوم الخدمات المصرفية الشاملة	116-117
27-03	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على المحور الثاني نظام مالي مستدام	119-120
28-03	نتائج Test of Normality لبيانات إجابات أفراد العينة	122
29-03	معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة	123
30-03	اختبار T لإجمالي المحاور مع متغيرة الجنس	125
31-03	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر	126
32-03	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي	126
33-03	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للوظيفة	127
34-03	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية	128
35-03	نتائج اختبار أثر الخدمات المصرفية الشاملة على النظام المالي المستدام	129
36-03	نتائج الانحدار المتعدد لأبعاد الخدمات المصرفية الشاملة على النام المالي المستدام	130

3.قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	وظائف البنوك الشاملة	8
02-01	تقسيمات الخدمات البنكية	13
03-01	خدمات الإيداع والاقراض	15
01-02	أبعاد التنمية المستدامة	28
02-02	مصادر تمويل التنمية المستدامة	36
03-02	مواءمة التمويل مع النظام المالي المستدام	41
04-02	أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدى البنك	44
05-02	مستويات التكامل في العمليات البنكية	63
06-02	علاقات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالاستدامة	66
07-02	استراتيجية التحول نحو البنوك المستدامة	70
01-03	الاليات والأدوات المتاحة داخل الاتحاد الأوروبي	70
02-03	نموذج الدراسة	80
03-03	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	105
04-03	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	113
05-03	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	113
06-03	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	114
07-03	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	114

4.قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	الاستبانة	152-154
(02)	قائمة المحكمين	155
(03)	الصدق والثبات	156
(04)	الإحصاء الوصفي لاتجاه إجابات العينة	157-159
(05)	اختبار التوزيع الطبيعي	160
(06)	مصفوفة الارتباطات واختبار الاستقلالية	161
(07)	اختبار ANOVA	162
(08)	تحليل الانحدار البسيط والمتعدد	163-164

5. قائمة الاختصارات والرموز

الرمز – الاختصار	الشرح
EUROSIF	المنتدى الأوروبي للاستثمار المستدام
ESG	العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة
GGKP	شراكة المعرفة للنمو الأخضر
TEG	فريق الخبراء التقنيين المعني بالتمويل المستدام
HLEG	فريق خبراء رفيع المستوى معني بالتمويل المستدام
PBOC	بنك الصين الشعبي المركزي
CBRC	اللجنة التنظيمية للبنوك الصينية
NDRC	لجنة التنمية والإصلاح الوطنية الصينية
NGFS	شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى نظام مالي أخضر

مقدمة

1. تمهيد

اليوم، تعمل البنوك على توفير جملة متنوعة ومتكاملة من الخدمات البنكية في ظل بيئة تتسم بتزايد المنافسة والرغبة في الاستمرار في أداء الأعمال، من خلال توفير حلول مالية شاملة تساعدها على إدارة ممتلكاتها لتلبية احتياجات العملاء وأصحاب المصلحة في آن واحد. وهو ما يدعى بـ " الخدمات المصرفية الشاملة". وإدراكا للإتجاهات العالمية الحديثة لاسيما في المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة، فإن استهداف نظام مالي مستقر طويل الأمد أمر ضروري لدعم النمو الاقتصادي المستدام. فقد كان للبنوك والسوق المالي دورا حيويا في تحقيق الأهداف الـ 17 التي أكدت عليها خطة التنمية لعام 2030.

يمتلك القطاع البنكي قنوات تمويلية تجعله مساهمًا رئيسياً في دعم التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك تزايد التوجه نحو دمج الاستدامة داخل استراتيجيات البنوك على مدار العشرين عاما الماضية لإدارة المخاطر المتعلقة بالاستدامة، والتي ستكون محورية في التنمية المستقبلية للخدمات المالية، وقد انبثقت الحاجة إلى تغييرات مستدامة في الخدمات المالية من اتفاقية باريس وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهذا يضمن أن تلعب جميع قطاعات النظام المالي دورًا رئيسيًا في تعزيز التمويل المستدام، كشرط لمشاركة جميع أصحاب المصلحة على نطاق واسع في دفع ممارسات الاستدامة (Jasman Tuyon, 2023, p. 01).

اتخذت البنوك في جميع أنحاء العالم نهجا مبادرا لمعالجة قضايا في النظام البنكي، وقد عززت الدعوات المتزايدة إلى تبني السلوك المؤسسي المستدام من قبل الشركات. ولذلك أدى إلى خلق فرص عمل واسعة للبنوك؛ وبالتالي أصبح اعتماد الممارسات البنكية المستدامة أمرا ضروريا في القطاع البنكي وظهر التمويل المستدام كآلية مؤسسية فعالة لتحقيق هذه الغاية، لأنه يهدف إلى تحقيق نتائج اجتماعية وبيئة إيجابية، في حين يسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق عوائد مالية معتبرة.

استجابت العديد من البلدان للمبادرات الدولية الرامية لمواءمة مواردها المالية نحو الاستثمارات المصنفة والمعترف بها باعتبارها استثمارات مستدامة وهو ما يطلق عليه بـ " النظام المالي المستدام". ويعني ذلك وضع سياسات وقوانين لتمكين القطاع الخاص من إعادة توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الأكثر استدامة. ويكون ذلك بإشراك الهيئات التنظيمية بقدرة مختلفة في تحويل الصناعة المالية إلى مسار أكثر استدامة وقد سنت بعض البلدان قوانين إلزامية تلتزم المؤسسات المالية بأخذ معايير ESG عند اتخاذ القرار المالي، كما أن للمنظمات الدولية والجهات الشريكة دورا حيويا في تقديم المعايير والإرشادات التي تطبقها المؤسسات المالية. (Yimer, 2023, pp. 124-125)

والجزائر كباقي دول العالم تسعى لتطوير إمكانياتها والعمل على التحول إلى الاستدامة المالية داخل مؤسسات النظام المالي بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة من خلال اتخاذ مجموعة من المتطلبات لإصلاح ومواءمة البنوك لتحقيق التنمية المستدامة.

2. إشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدّم، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع الخدمات المصرفية الشاملة ودورها في تحقيق نظام مالي مستدام، مع التركيز على الجهاز المصرفي الجزائري كأحد أهم مكونات النظام المالي . وذلك من خلال البحث عن إجابة عن الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما الدور الذي تلعبه الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق نظام مالي مستدام في الجهاز المصرفي الجزائري؟

3. الاسئلة الفرعية

تندرج ضمن الإشكالية المطروحة في جملة من الأسئلة الفرعية والتي نوجزها فيما يلي:

- كيف تساهم الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق استدامة النظام المالي؟
- هل هناك علاقة بين الخدمات المصرفية الشاملة وتحقيق نظام مالي مستدام عند مستوى دلالة معنوية 5 %؟
- هل توجد فروق ذات دلالة معنوية عند 5 %بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول الخدمات المصرفية الشاملة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة معنوية عند 5% بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول النظام المالي المستدام تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية)؟
- هل هناك أثر للخدمات المصرفية الشاملة على تحقيق نظام مالي مستدام عند مستوى معنوية 5%؟

4. الفرضيات

الفرضية الأولى: تقوم البنوك بتنويع خدماتها لتقليل نسبة الاقصاء المالي وتتحرى احترام العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة المؤسسية في توجيه موارها المالية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ايجابية بين الخدمات المصرفية الشاملة وتحقيق نظام مالي مستدام في الجهاز المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور الخدمات المصرفية الشاملة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور نظام مالي مستدام تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للخدمات البنكية الشاملة على النظام المالي المستدام في الجهاز المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية 5%.

5. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية متغيراتها، في الوقت الحالي كون تحقيق الاستدامة المالية يعد مطلبا عالميا تسعى كافة دول العالم لتحقيقه عبر توفير مجموعة من المتطلبات منها وجود خدمات مصرفية شاملة ومستدامة يقدمها القطاع البنكي، والجزائر ليست بمنعزل عن بقية دول العالم وهي مطالبة بتوفير جملة متنوعة ومتكاملة من الخدمات داخل بنوكها والعمل على استدامة تقديمها في كافة الظروف سواء كانت إيجابية أو سلبية.

ومن هذا المنطلق يلقى على كاهل الجهاز البنكي بشكل خاص العديد من التحديات التي يتطلبها الانتقال نحو الاستدامة والاستجابة للفرص الناتجة عنها، واتخاذ جملة من الخطوات لمواءمة بنوكها مع متطلبات التنمية المستدامة منها تحقيق معدلات مرتفعة من الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتاحة الوصول في كل الأوقات.

6. أهداف الدراسة

يمكن ذكر بعض الأهداف الأساسية للدراسة والمتمثلة في:

- التعريف بالاستدامة المالية لتسهيل موائمتها مع مختلف المجالات خاصة المجال البنكي؛
- إبراز أهمية توسيع نطاق الخدمات البنكية وتنويعها؛
- تسليط الضوء على المحركات الحديثة داخل الجهاز البنكي في تحقيق الاستدامة المالية؛
- الوقوف على أهم الممارسات التي تعزز الاستدامة داخل الجهاز البنكي والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار؛
- الكشف عن الاستجابات الدولية الرامية لبناء نظام مالي مستدام والاستفادة منها في اتخاذ خطوات نحو الاستدامة داخل الجهاز المصرفي الجزائري؛
- الوقوف على مدى حرص البنوك الجزائرية على الاستجابة لمختلف التطورات والتغيرات العالمية.

7. أسباب ومبررات اختيار الموضوع

يعزى اختيار الموضوع إلى مبررات موضوعية وذاتية نذكر منها:

- المبررات الموضوعية: يرجع اختيار الموضوع إلى أنه يعالج أهم ما تسعى المنظمات والمؤسسات المالية الدولية اليه وهو سبل تحقيق نظام مالي مستدام، إذ يعد بناء نظام مالي مستدام من بين الأبحاث القليلة خلال السنوات السابقة، هذا ما دفعنا إلى محاولة إظهار كافة الجوانب المتعلقة بالنظام المالي المستدام وكذا معرفة دور البنوك من خلال الخدمات المصرفية الشاملة التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية لدعم المجال الأكاديمي والمكتبة الجزائرية بدراسة تعد من بين أول الدراسات في هذا المجال.

- المبررات الذاتية:
- العلاقة الوطيدة بين موضوع الدراسة والتخصص الأكاديمي.

8. منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وبغرض الوصول للنتائج المرجوة تم الاعتماد في دراستنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدنا بصفة أساسية على التقارير الدولية التي تصدرها المؤسسات والمنظمات الدولية والمقالات باللغتين والكتب والمذكرات للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع خاصة منها النظرية، وفي الجانب التطبيقي اتبعنا المنهج التطبيقي الإحصائي بتوزيع وجمع عدد من الاستبيانات وتحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS.

9. حدود الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة، قمنا بحصر حدود الدراسة، فمن هنا يمكن التمييز بين الحدود الموضوعية، المكانية التالية:

- **الحدود الموضوعية:** تم التركيز في هذا الموضوع على الجهاز البنكي في النظام المالي بالتركيز أكثر على ممارساته الداخلية سواء فيما تعلق بالخدمات المصرفية الشاملة أو الممارسات والعوامل التي يتخذها للرفع من مستوى الاستدامة لديه.
- **الحدود الزمنية:** تم توزيع الاستبيان واسترجاعه خلال الفترة 20 ماي 2024 إلى 8 نوفمبر 2024
- **الحدود المكانية:** وتشمل الجهاز المصرفي الجزائري كمجتمع للدراسة أما بالنسبة للعينة فقد تم اختيار البنوك التجارية العاملة في الولايات – الوادي – تبسة – بسكرة؛

10. صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات الدراسة هي انعدام الاتفاق على تعريف موحد لنظام مالي مستدام وتعدد أوجه الآراء حول سبل اقامته وكذلك قلة الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بالخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام بشكل عام والتي تدرس استدامة الجهاز البنكي بشكل خاص بالإضافة إلى انعدام الإفصاح من طرف البنوك الجزائرية عن مختلف الممارسات التي تعزز الاستدامة داخلها.

11. الدراسات السابقة

وبعد الاطلاع على مجموعة كبيرة من الأبحاث والدراسات المتعلقة بمجال الموضوع، تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين الخدمات المصرفية الشاملة وبين النظام المالي المستدام، بعضها تناول الموضوع من جانب تمويل المشاريع المستدامة والتحول الطاقوي غير أن العديد من الدراسات البحثية من دراسات ومقالات القريبة في مضامينها من موضوع الدراسة بشكل منفصل

وعلى هذا الأساس اعتمدنا على بعض البحوث العلمية والأطروحات الأكاديمية التي تطرقت لبناء نظام مالي مستدام

من بين الدراسات الرائدة في مجال الانتقال إلى النظام المالي المستدام دراسة لكل من **Magdalena Ziolo, Beata Zofia Filipiak, Iwona B ąk and Katarzyna Cheba، (2019)، تحت عنوان " كيفية تصميم أنظمة مالية أكثر استدامة الأدوار البيئية والاجتماعية والحوكمة عوامل في عملية صنع القرار" دراسة بحثية ضمن مجلة "Sustainability** " حيث اعتبرت أن التمويل هو محرك الاستدامة التي تعد أحد التحديات التي تواجه النظام المالي، وأشادت بضرورة إعادة بناء النظام المالي وتكييفه مع خصوصيات التنمية المستدامة، وأن الأنظمة المالية الحالية أحادية البعد تركز على ضمان الامن الاقتصادي للمعاملات، وكانت النتائج المتوصل اليها من الدراسة أن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تم دمجها في عملية صنع القرار في المؤسسات المالية لها دور كبير في رفع مستوى الاستدامة داخل الأنظمة المالية في دول مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما قدمت **Magdalena Ziolo** في دراسة لها تحت عنوان **الأنظمة المالية المستدامة نحو الاستدامة في التمويل، النهج المؤسسي والإداري"، دراسة بحثية ضمن مجلة Procedia Computer Science،** هدفت من خلالها إظهار أن مستوى تقدم الأنشطة في بناء الأنظمة المالية المستدامة يعتمد على سعة ووعي المديرين الماليين والمؤسسات المالية، وكنتيجة للدراسة تبين أن مديري القطاع المالي (النموذج الألماني والياباني) كانوا أكثر وعيا بدور وأهمية الأنظمة المالية المستدامة في إدارة المؤسسات المالية من المديرين الماليين الذين يمثلون مؤسسات سوق رأس المال (النموذج الأنجلوساكسوني)

وفي دراسة أكد كل من**Claringbould, Duco; Koch, Martin; Owen, Philip،(2019)" التمويل المستدام: الاتحاد الأوروبي لزيادة الاستثمارات المستدامة والنمو – الفرص والتحديات" مقال ضمن مجلة "Vierteljahrshefte zur Wirtschaftsforschung"**. تم تسليط الضوء على أهم المبادرات الاتحاد الأوروبي التي تساهم في التمويل المستدام كما تمت مناقشة تعريف التمويل المستدام من منظور الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى علاقتها بمفهوم التمويل الأخضر وقد توصلت الدراسة إلى أن الاتحاد يعمل على تحفيز التمويل المستدام من خلال تطوير نظام تصنيف للأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئيا، وتجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي وأن هناك حاجة استثمارية كبيرة من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها الاتحاد الأوروبي لنفسه.

وفي دراسة أجرها**Markus Riegler (2023)،" نحو تعريف الخدمات البنكية المستدامة –نهج موحد في سياق المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات"، دراسة بحثية ضمن المجلة الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات،** عمل من خلالها على تحليل التعاريف والأوصاف المفاهيمية المستخدمة في الأوساط الأكاديمية حول الخدمات البنكية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الخدمات البنكية المستدامة هو مفهوم

وصــفي بطبيعته، وأن كاتالوجات المعايير الواضــحة والقابلة للتطبيق بشــكل عام غائبة، ويعمل الأكاديميون على نماذج مختلفة لتقييم وقياس الأعمال البنكية المستدامة، ولكن المعيار لن يتحقق إلا من خلال المتطلبات القانونية والتنظيمية.

وفي دراسة لـ: BożeNa ryszawska (2016)، " يحتاج التحول إلى الاستدامة إلى تمويل مستدام"، مقال ضــمن مجلة " Copernican Journal of Finance & Accounting". الغرض منها هو التأكيد على دور التمويل المستدام في عملية الانتقال إلى الاستدامة، من نتائج الدراسة أن الموارد المالية تستجيب ببطء للطلب الجديد في الاقتصــاد المســتدام لتتماشــى معه مع وجود أدلة على أن النظام المالي القديم يزعزع الاســتقرار المالي، وهو ما توافقت معه دراســة **بوغاغة مروة،(2021)" دور التمويل المســتدام في تعزيز الاســتقرار المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة.**

من الدراسات التي أكدت على ضرورة إنشاء نموذج لقياس الاستدامة داخل الأنظمة المالية ليساعد في تقييم مجهودات المؤسسات المالية وإعطاء محاكاة للمؤسسات الأخرى لانتهاج الممارسات المستدامة وقياس درجة الأداء المالي المستدام دراسة لكل من **Jelena Stankevičienė, Marta Nikanorova (2019) تحت عنوان" انشــــاء نموذج تقييم اســـتدامة النظام المالي"، مقال ضـــمن مجلة Financial System Sustainability Assessment Model Creation.**، والتي توصــلت إلى أن النظام المالي المســتدام نظام مالي شامل.

ومن بين الدراسات التي خاضت في الجهاز المصرفي الجزائري دراسة لكل من **نور الهدى بايو وسعدون بوكبوس، (2021) تحت عنوان" التوجهات الحديثة لعصـــرنة الخدمات البنكية بالجزائر مع الإشـــارة إلى عينة من البنوك العمومية الجزائرية" مقال ضمن " مجلة معهد العلوم الاقتصادية".**

هدفت الدراســة إلى معرفة التوجهات الحديثة لعصــرنة الخدمات البنكية بالبنوك الجزائرية في ظل الاتجاه الرقمي، وإعطاء نظرة عن واقع الخدمات البنكية الحديثة والمســتجدة في عينة من البنوك العمومية الجزائرية، وتوصــلت الدراســة إلى جملة من النتائج من بينها، حتمية توســيع اســتخدام التكنولوجيا البنكية وأتمتة القطاع البنكي الجزائري وتعميم استعمال وسائل الدفع الالكتروني وإقامة دورات تدريبية وخرجات تكوينية، لرفع كفاءة المورد البشري العامل بالبنوك العمومية وبالجهاز البنكي ككل.

وأيضــا **دراســة كل من حديدي آدم، لباز ســهام، حفصــي علاء الدين (2021)،" الاســتدامة البنكية ودورها في تحسين أداء المنظومة البنكية الجزائرية" مقال ضمن مجلة دفاتر اقتصادية.**

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل مدى تأثير تطبيق مبادئ الاستدامة البنكية في تحسين أداء المنظومة البنكية الجزائرية من خلال الاستبانة كأداة إحصائية لجمع المعلومات من عينة من إطارات البنوك الجزائرية، توصلت

الدراسة أن للاستدامة أثرا في تحسين كفاءة الأداء، كما أن لها أثر في تحسين فعالية الأداء، على البنوك الجزائرية تطبيق مبادئ الاستدامة البنكية لتحسين الأداء البنكي واقترحت الدراسة جملة من التوصيات تؤكد من خلالها على ضرورة تولي البنك المركزي مزيدا من المسؤولية لزيادة الوعي البنكي لدى موظفي البنوك الجزائرية عن طريق إجراء دورات تكوينية عالية المستوى وتشجيع البنوك على أهمية دعم مشروعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة وإبراز أهميتها على المجتمع والبيئة.

كل الأبحاث الواردة سابقا تعد دراسات مرجعية تحدد المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومعالجتها بأشكال وأساليب مختلفة، كان لها الفضل في فهم متغيرات الدراسة الحالية وتقديم تصور واضح حول دور الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق نظام مالي مستدام وحصرها بطريقة يسهل دراستها على القطاع البنكي الجزائري بما يسهم في زيادة وتيرة اعتماد مبادرات الانتقال نحو نظام مالي مستدام في الجزائر خاصة بعد اعتماد الدراسة الميدانية على الاستبانة الموجهة إلى عينة من موظفي البنوك الجزائرية

12. هيكل الدراسة

للتحكم في البحث والوصول إلى أهداف الدراسة، وللإجابة على إشكالية البحث الرئيسية وفروعها وإثبات الفرضيات المطروحة، فقد تم اعتماد تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة تتبع بثلاثة فصول رئيسية وخاتمة.

ففي الفصل الأول المعنون بـــ " **الإطار النظري للخدمات البنكية الشاملة**"، خصص لمعالجة الأطر النظرية المتعلقة بالخدمات المصرفية الشاملة، حيث خصص المبحث الأول لتوضيح قوى التغيير في الصناعة وكذا التطورات العالمية التي شهدتها هذه الأخيرة وظهور البنوك الشاملة، في حين تطرق المبحث الثاني إلى الخدمات المصرفية الشاملة المقدمة من طرف البنوك الشاملة وأنواعها وكذا الأهمية والمزايا التي تنجر عنها، أما في المبحث الثالث فتطرق إلى التكنولوجيا المالية والشمول المالي ودورهما في تسريع الاستدامة.

أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى" **الاطار النظري لاستدامة النظام المالي**" من خلال المفاهيم عامة حول التنمية المستدامة وتمويلها وكذا التحول نحو الاستدامة عبر النظام المالي في المبحث الاول، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى أساسيات حول النظام المالي المستدام والإطار التنظيمي لذلك والفرص والتحديات التي تواجه النظام المالي المستدام، ثم تم التطرق في المبحث الثالث إلى الاتجاهات البنكية الحديثة نحو الاستدامة وممارساتها.

وفي الأخير تمحور الفصل الثالث حول، **مسار الدول في تحقيق نظام مالي مستدام- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، وقد اندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث الأول والثاني خصصا لدراسة تجارب

رائدة في الاســتدامة داخل الجهاز البنكي في كل من قارات أوروبا وآســيا وافريقيا، أما المبحث الثالث تم من خلاله دراسة ميدانية للجهاز البنكي الجزائري من خلال ثلاثة مطالب.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للخدمات البنكية الشاملة

تمهيد

تقوم البنوك في جدول أعمالها بالعديد من الأعمال من بينها قبول الودائع ومنح الائتمان وتوفير جملة من الخدمات البنكية، وتعد هذه الأخيرة الأساس الذي يقوم عليه البنك التجاري في ظل اشتداد المنافسة وتسارع الابتكارات المالية التي تشهدها الصناعة البنكية، ونتيجة لهذه الظروف والتطورات سارعت البنوك إلى جعل الخدمات البنكية أكثر شمولا وتنوعا. الهدف الرئيسي لهذه الخدمات يتمثل في دمج وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للعملاء، تسعى البنوك من خلال هذا النموذج إلى تقديم حلول مالية متكاملة مما يساهم في إدارة أموال الزبائن وتلبية احتياجاتهم المتنوعة في وقت واحد

وفي ظل السعي العالمي نحو تحقيق رؤية الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة أصبح للقطاع البنكي الدور الأهم في تعزيز الاستدامة من خلال قنواته التمويلية وتوفير الخدمات بطريقة مستدامة بالاستعانة بالتكنولوجيا المالية والاستفادة من مزاياها التمكينية في زيادة الشمول المالي اللذان يعدان عاملان تمكينيان لتحقيق الاستدامة.

سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف الجوانب النظرية للخدمات البنكية الشاملة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية البنوك الشاملة

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الخدمات المصرفية الشاملة

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية البنوك الشاملة

من أبرز التطورات التي شهدها القطاع البنكي التحول نحو البنوك الشاملة، وكان ذلك نتيجة العديد من قوى التغيير والتطورات العالمية على صعيد القطاع البنكي العالمي منها العولمة واشتداد المنافسة بين المؤسسات المالية وغير المالية لتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات

المطلب الأول: قوى التغيير في الصناعة البنكية

أثرت العديد من القوى والتطورات على سير وتركيبة القطاع البنكي يمكن ايجازها فيما يلي:

أولا: تزايد حدة المنافسة في العمل البنكي

مع سعي البنوك لتقديم خدمات مالية شاملة لكافة المشروعات والأفراد في مجالات متنوعة، مما ألقى بأعباء ثقيلة على البنوك بمجموعة من التحديات التي فرضتها المنافسة فيما بينها للحفاظ على حصصها بالسوق، ومن بين العوامل التي زادت من الضغوط التنافسية نجد: (عبد، 2017، الصفحات 25-27)

- أدت الثورة التكنولوجية إلى سرعة تحليل البيانات واتخاذ القرارات؛
- عمليات التحرير المالي التي أسهمت في زيادة حركة تدفق الأموال واستثمارها عبر الحدود؛
- الخدمات المالية والبنكية المتشابهة التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات غير البنكية.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن العديد من العوامل منها تقليص القيود التنظيمية، التحرير المالي والثورة التكنولوجية أثرت في مجملها على السوق البنكية مشكلة بذلك بيئة جديدة تتميز بعدم الاستقرار وشدة المنافسة، وقد اتخذت هذه الأخيرة في السوق البنكي ثلاثة أشكال نوضحها في الآتي:

1. **المنافسة بين البنوك التجارية**

تتجلى في مختلف العمليات اليومية للبنوك من جمع الموارد وتقديم الائتمان والخدمات البنكية والمالية، أي الاعمال البنكية بالتجزئة والتي تعد المجال الأبرز للمنافسة المباشرة كونها تتم بين بنوك متنافسة تقدم خدمات متماثلة بما يؤثر على حصة هذه البنوك في السوق البنكية.

2. **المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية**

تعد شركات التأمين، شركات وصناديق الاستثمار والادخار وبورصات الأوراق المالية من المؤسسات المالية غير البنكية ونتيجة للتطورات المالية التي شهدتها الساحة المالية أصبحت الفروق بين المؤسسات المالية ضيقة وكذا بين الخدمات المقدمة من طرفها ولم تعد البنوك التجارية هي الملاذ الوحيد لتمويل الاستثمارات والنفقات الجارية.

3. **المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية**

أصبحت العديد من المؤسسات التجارية والاقتصادية تعمل على تقديم وتوفير الخدمات البنكية بالتجزئة ومن بين الأمثلة في ذلك، تقديم المحلات الكبرى بطاقة الكترونية تستخدم للتسوق تعفي من التنقل، تواجه البنوك

حاليا منافسة من منشآت غير مالية إذ تقوم بالبيع الأجل وهي بذلك تنافس البنوك التجارية في نشاطها الرئيسي وهو تقديم الائتمان.

من خلال ما تم ذكره فقد عملت المنافسة على إحداث تأثير إيجابي على الجهاز البنكي من خلال تقليل التكاليف وزيادة فعالية الإدارة والسعي الدؤوب للرفع من جودة الخدمات المقدمة.

ثانيا: التدويل البنكي

في ظل المنافسة اتسع نطاق الخدمات التي تقدمها البنوك وتنوعت حيث عرفت بالبنوك الشاملة والتي جاءت لتدعيم ظاهرة التدويل البنكي (نشيدة، 2013-2014، صفحة 90) والذي يقصد به توسيع العمليات الدولية والمتمثلة في العمليات بالعملة الصعبة وعمليات المقاصة مع غير المقيمين، خاصة بعد ارتفاع عدد المؤسسات البنكية في الخارج، كما يقصد بالتدويل زيادة التعاون بين المؤسسات البنكية المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال البنكي والمالي، والدليل على ذلك الزيادة المعتبرة في تواجد البنوك خارج أسواقها المحلية (عبد، 2017، صفحة 30)

تتجه البنوك في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها، أي غزو أو الدخول في أسواق الخدمات البنكية خارج حدود البلد الأم Parent Country، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي قد تكمن وراء تدويل نشاط البنوك ما يلي: (خليل، 2016، صفحة 116)

- تجنب المخاطر بواسطة تنويع الأسواق وخاصة خطر المنافسة وتشبع السوق المحلي؛
- انخفاض التكاليف التشغيلية بالمقارنة مع نظيرتها في الدولة الأم؛
- الاستفادة من الحوافز والامتيازات في الدولة المضيفة؛
- الرغبة في التوسع والنمو؛

ثالثا: الابتكار المالي واعتماد التقنيات الجديدة

تسعى البنوك لتمييز بين منتجاتها وخدماتها عما هو متداول ومتوفر في السوق المالي بالاستجابة للتغيرات المفاجئة والتدريجية في الاقتصاد، من بين أنواع الابتكار المالي نجد: (Barbara Casu, 2006, pp. 39-40)

الابتكار التنظيمي؛ تتعلق بهياكل الأعمال، أو بإنشاء أنواع جديدة من الوسطاء الماليين أو بالتغيرات في القوانين وأنظمة الإطار الاشرافي؛

ابتكارات العملية؛ تعني ادخال عمليات تجارية جديدة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتوسيع السوق وغيرها؛

ابتكارات المنتجات؛ وتشمل هذه الابتكارات تقديم ائتمانات جديدة، الودائع والتأمين والتأجير والمشتقات والمنتجات المالية الأخرى، يتم تقديم ابتكارات المنتجات للاستجابة بشكل أفضل للتغيرات الطلب في السوق أو تحسين الكفاءة.

كما ان الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا لا يخلو من المخاطر، منها **مخاطر الاستثمار** في موارد تكنولوجيا المعلومات التي قد تصبح قديمة بسرعة، **والمخاطر القانونية** بعدم اليقين المحيط بالقوانين واللوائح المعمول بها بشأن عدد من الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا، كما تتزايد **المخاطر التشغيلية** المرتبطة باحتمال فشل

الأنظمة ونتيجة لذلك فإن التطورات التكنولوجية في الأعمال البنكية أيضـــا عواقب مهمة على التنظيم التحوطي والاشراف.

كخلاصة لما سبق أدت المنافسة الشديدة في القطاع البنكي إلى تزايد الابتكارات والاعتماد على التكنولوجيا التي لا تخلو من مخاطر نتيجة الاستخدام الواسع وكنتيجة لذلك ظهرت العديد من التطورات العالمية التي مست القطاع البنكي في مجال الخدمات البنكية خصوصا.

المطلب الثاني: التطورات العالمية التي شهدتها المؤسسات البنكية

شــهد قطاع القطاع البنكي خلال الســنوات الماضــية العديد من التطورات والتغيرات العالمية التي كان لها تأثير على حجم ونطاق عمل البنوك التجارية، وأدت هذه المستجدات إلى:

أولا: إعادة هيكلة الخدمات البنكية التقليدية

بدأت البنوك بأداء خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل نتيجة تزايد حدة المنافسة، حيث اتجهت معظم البنوك إلى تنويع مصـــادر مواردها ومجالات توظيفها وابتكار خدمات ومنتجات مصـــرفية جديدة، كما تم التوســـع في العمليات خارج الميزانية(التوريق)، مما أدى إلى زيادة التعامل بالأدوات المالية والتدخل في ســـوق الأوراق المالية والملفت للنظر أن أثر العولمة المالية على الجهاز البنكي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول مؤسسات غير مصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية (بوسعدية، 2022، صفحة 33)

ثانيا: الاندماج والاستحواذ البنكي

كنتيجة للعولمة ظهرت عمليات والاندماج والاســـتحواذ البنكي على تغيير هيكل العديد من البنوك والمؤســـســـات، والملاحظ أن عمليات الاندماج في تزايد مســتمر نتيجة لاتفاقية تحرير الخدمات البنكية ومعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 12% من قيمة الالتزامات البنكية (الحميد، 2006، صفحة 151)

تعنى عمليات الاندماج والاستحواذ إلى دمج كيانين أو أكثر في كيان واحد جديد، هم غالبا ما يتم تفسيرها بالمعادلة التي تقول إن "واحد زائد واحد يســـاوي أكثر من اثنين"، لأن الدافع المشـــترك هو زيادة قيمة الكيان الجديد، من بين الأسباب والدوافع الأكثر شيوعا لعمليات الاندماج والاستحواذ ما يلي: (الحميد، 2006، الصفحات 167-168)

- يتم تحقيق وفرات الحجم من خلال انشاء مؤسسة مشتركة ذات حجم أكبر قادرة على تحقيق تكاليف وحدة أقل لإنتاج الخدمات المالية؛
- تنويع محفظة التوظيف بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر البنكية وتأمين تدفق الإيرادات؛
- القضـــاء على أوجه القصـــور الإدارية التي قد تترك البنوك غير مســـتغلة لفرص خفض التكاليف وزيادة المبيعات والأرباح.

من خلال ما سبق يمكن أن تؤدي هذه المكاسب على زيادة قيمة البنوك المندمجة.

ثالثا: ضوابط التحول نحو البنوك الشاملة

شهد القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة البنكية، وأخذت المؤسسات المالية والبنكية تقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والبنكية، فزالت الفروقات بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية ونشأ ما يسمى "البنوك الشاملة" لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في مؤسسة بنكية واحدة (بوزيان، 2016، صفحة 340)، والتي اتخذت تتعامل بالخدمات التجارية والاستثمارية ومع كافة القطاعات الاقتصادية حيث تتوزع المخاطر وتتنوع الإيرادات. (بوسعدية، 2022، صفحة 34) ولضمان الاستمرار والاستقرار في ممارسة هذا النشاط والعمل على زيادة وعي جمهور الزبائن لفكرة البنوك الشاملة توجب توفير جملة من الضوابط الكمية والنوعية فيما يلي أهمها: (عرابة، الصفحات 201-202)

- التزام العاملين في البنوك الشاملة بسياسات الحيطة والحذر، لا يتعرض المصرف الشامل لمخاطر غير محسوبة؛
- تقوية أجهزة الرقابة، التي تحمي المصرف من أي خطأ يهدد مسيرته أو مستقبله؛
- وضع نظام للعمل، وتوصيف وظائف عالي الدقة والفعالية يحدد الواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل وظيفة؛
- الإعلام والاعلان عن أنشطة المصرف الشامل، في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية الحديثة والتي توافرا قدرا مناسبا من الشفافية والايضاح والافصاح الذي يمكن جمهور المتعاملين والمهتمين والمساهمين في البنوك الشاملة من الحكم على مدى كفاءة وحسن إدارة البنك الشامل؛
- تحقيق ملاءة مالية مناسبة متمثلة في حجم مناسب ومؤثر من رأس المال والاحتياطات والمخصصات بما يحقق مكانة متميزة وقوية للمصرف الشامل؛
- تطبيق نظام تأمين فعال على الودائع لدعم الثقة في المصرف الشامل ويحمي الاقتصاد كله من الهزات العنيفة؛

المطلب الثالث: الإطار العام للصيرفة الشاملة

تعد الصيرفة الشاملة universal banking أحد الموضوعات البنكية المهمة التي حظيت باهتمام كبير من البنوك على المستوى المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة، فقد نضج خلال تلك السنوات توجه على أهمية تطوير الإطار الهيكلي للمصارف بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة.

وهكذا بدأت النظم البنكية بالابتعاد عن التخصص البنكي الضيق والانتقال تدريجيا إلى الشمولية في العمل البنكي في المجالات البنكية المختلفة المالية والاستثمارية والاقراضية. سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الصيرفة الشاملة والسمات المميزة لها والعوامل التي ساعدت على بروزها.

أولا: مفهوم البنوك الشاملة

ظهرت خدمات الصيرفة الشاملة كآلية لتعبئة المدخرات واستخدامها بشكل فعال، هذه الوظيفة تجمع بين مجموعة متنوعة من المنتجات المالية والبنكية تحت سقف واحد، إذ يمكن للمؤسسات الحصول على القروض،

السلف، الإيداع، والاستثمار والتي بدورها دلت على ضرورة التخلي عن الأنشطة التقليدية والتوجه نحو التوسع في الأنشطة من خلال خدمات الصيرفة الشاملة والتي تتضمن خدمات الصيرفة الاستثمارية وخدمات التأمين فضلا عن التوسع الجغرافي لفروعها وعملياتها.

1-1- تعريف البنوك الشاملة

تعددت تعاريف البنوك الشاملة وفيما يلي أهمها:

يمكن تعريف البنوك الشـــاملة بأنها:" تقديم البنوك لخط كامل من الخدمات البنكية وامتلاك حصـــص من أسهم الشركات". (Miller, 1993, p. 273.)

تعرف البنوك الشاملة بأنها:" مؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية تجارية واستثمارية، وتشمل الخدمات المتعلقة بالمدخرات والقروض والاستثمارات، ولكن في ظل الممارسة الواقعية تعد المؤسسات التي تقدم مجموعة واســـعة من الخدمات المالية ما يتجاوز الأعمال البنكية التجارية والاســـتثمارات البنكية وغيرها من الأنشـــطة المختلفة بما في ذلك التأمين".

وكذلك تعرف بأنها:" تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك الخدمات البنكية الاستثمارية والتجارية والمعاملات البنكية وجميع الأصول والخدمات البنكية للأفراد، والتي تعمل في جميع مراكز الأعمال الرئيسية في العالم". (عكار، 2021، الصفحات 288-289)

ومنه تعنى البنوك الشاملة قيام البنوك بتبني استراتيجية التنويع في تقديم خدمات مالية متنوعة واستثمار الأموال المتاحة في منافذ مختلفة إذ توفر ربحية أعلى ومخاطر أقل، ومنه يمكن وصـــف مجموع الخدمات والوظائف التي توفرها البنوك الشاملة من خلال الشكل الاتي:

الشكل رقم (01-01): وظائف البنوك الشاملة

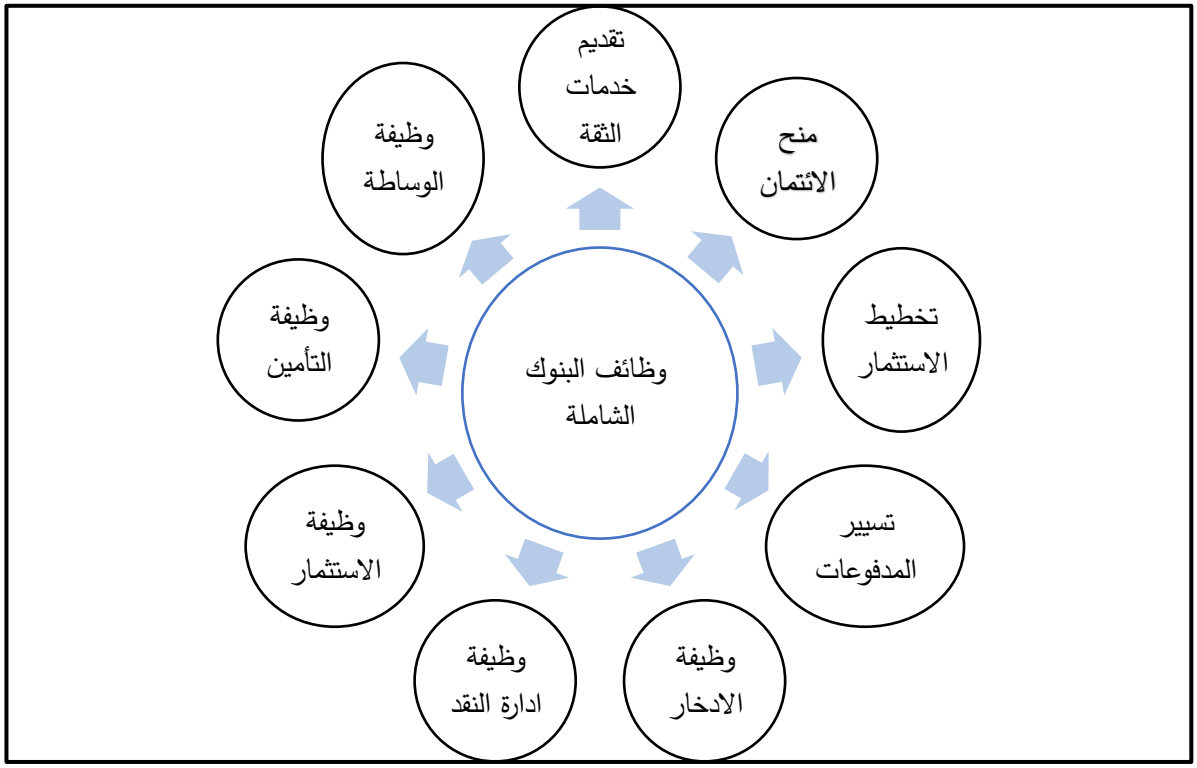

المصدر: (Rose, 1999, p. 07)

من خلال الشكل نلاحظ أن البنوك الشاملة تتبنى مجموعة شاملة من الوظائف في مجالات مختلفة لتقليل المخاطر وتحقيق ربحية أعلى.

1-2- خصائص الصيرفة الشاملة

من أبرز سمات الصيرفة الشاملة التي تمييزها عن غيرها بأنها: (القادر ش.، الصفحات 6-7)

- الشمول مقابل التخصص المحدود؛
- التنوع مقابل التقيد؛
- المرونة مقابل الجمود؛
- الابتكار مقابل التقليد؛
- التكامل والتواصل مقابل الانحسار.

ثانيا: دوافع التحول نحو الصيرفة الشاملة

من بين أهم الدوافع التي تؤدي إلى التحول نحو تبني مفهوم الصيرفة الشاملة ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-01): دوافع التحول نحو الصيرفة الشاملة

دوفع مرتبطة بالبنك	**للبنوك دافع ذاتي غير منتهي لتطوير أدائها خاصة إذا امتلكت إدارة قادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات الصائبة لمواكبتها**
التطورات والتحولات في الاقتصادات المحلية	من بين هذه التطورات الخوصصة وافساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب مساعدة البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج من خلال التمويل، التسويق ودراسة الجدوى للتعامل فيها.
الوعي لدى جمهور المتعاملين	وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد
المنافسة	تشكل دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فقد أثرت على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك البنوك ذاتها
التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصال والاعلام	أدى ذلك إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك، حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (قرمية، 2017، الصفحات 119-120)

بالإضافة إلى:

- تحرير التجارة الخارجية وتزايد تيار قوة العولمة المالية والشركات متعددة الجنسيات مما أوجب على البنوك تنويع وتعدد خدماتها لتتكيف مع هذه الأوضاع بغية الحفاظ على الزبائن واحتضان عملاء جدد؛
- تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة؛
- ظهور البنوك الافتراضية وتطور النقود الالكترونية؛
- ظهور العديد من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال على النحو الذي يجعلها منافسا قويا للبنوك، أوجب ضرورة تطوير أنشطة البنوك واجبارها على الانخراط في أنشطة الأسواق المالية.

من خلال ما تم عرضه فتحول البنوك نحو البنوك الشاملة كان بدوافع داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالعالم الخارجي تعلقت بكل من العولمة المالية والحركة المتزايدة من الاندماجات بين البنوك والتطورات والابتكارات في مجال التكنولوجيا.

ثالثا: أعمال البنوك الشاملة

تعمل إدارة البنوك الشاملة بتفعيل عملياتها وخدماتها على عدد من الأعمال، أهمها: (عكار، 2021، صفحة 291)

- التنويع في ممارسة الأنشطة البنكية: تدل على العمليات المالية التي يقوم بها البنك لتسهيل الخدمات التي يطلبها الزبائن كالقروض والودائع والتحويلات المالية وغيرها من الخدمات التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالسيولة والاقتصاد ودعم عمليات التنمية والاستثمار؛
- التنويع في مجال التمويل: تقوم البنوك بالعديد من الأنشطة في مجال تنويع مصادر التمويل التي تشمل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والتوريق(التسنيد) والقراض طويل الأجل من خارج الجهاز البنكي؛

- التنويع في مجال الاستثمار: تؤدي البنوك الشاملة دورا حيويا في مجال الاستثمار من خلال مجموعة من الأنشطة والخدمات التي تبني استراتيجية التنويع في محفظة الأوراق المالية، فضلا عن التنويع في القروض الممنوحة من خلال تقديم قروض تشمل جميع الأنشطة أو الدخول في مجالات استثمارية جديدة كالإسناد والتسويق وتقديم الاستشارة؛
- الدخول في مجالات غير مصرفية: أثبتت التجارب أن هذا يزيد الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة، كالقيام بنشاط التأجير التمويلي ونشاطات متعلقة بالاتجار بالعملة، فضلا عن توليها اصدار الأوراق المالية لمؤسسات الاعمال؛
- ممارسة بعض الأنشطة غير البنكية من خلال شركات شقيقة تضمنها مؤسسة قابضة: يعمل كبار المساهمين في المصرف على إعادة تنظيم المصرف ليكون وحدة تابعة لمؤسسة قابضة، على أن تمتد سيطرة المؤسسة على مصارف أخرى كما قد تمتد إلى مؤسسات تمارس أنشطة غير مصرفية وعلى ان تكون لكل وحدة تحت مضلة المؤسسة القابضة شخصية معنوية مستقلة؛
- ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع البنكية: ويتضمن هذا المحور على تقديم الأنشطة البنكية في المحلات الكبرى والمطارات.
- وتأسيسا على مختلف الأعمال التي تدفع بالتحول إلى البنوك الشاملة يمكن الحديث عن أهم وأحدث الخدمات والمنتجات البنكية التي توفرها البنوك للعملاء من خلال المبحث الثاني.

من خلال ما سبق عملت مجموعة من القوى على تغيير الصناعة البنكية من تقليدية جامدة إلى حديثة ديناميكية تواكب التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم من عولمة وابتكارات تكنولوجية أدت إلى حدوث اندماجات داخل القطاع البنكي وأدت إلى ظهور البنوك الشاملة.

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية الشاملة المقدمة من البنوك الشاملة

تعد الخدمات البنكية الأساس الذي يقوم عليه البنك، عملت العديد من الظروف والتطورات على تغيير طبيعة الخدمات البنكية من تقليدية إلى شاملة، تمنحها البنوك لكافة الأفراد بغرض تقليل نسبة الاستبعاد المالي داخل القطاع البنكي وتعمل على جعلها أكثر تنافسية لجذب أكثر عدد من العملاء.

المطلب الأول: أساسيات حول الخدمات المصرفية الشاملة

يرتكز العمل البنكي على الفروقات في أسعار الفائدة المستلمة والمدفوعة من خلال مجموعة الخدمات البنكية المتنوعة التي اتخذها البنوك الشاملة نشاطا محوريا وفيما يلي تفصيل لهذه الخدمات

أولا: تعريف الخدمات البنكية

يتم تعريف الخدمات بصورة عامة بأنها عبارة عن:" تصرفات أو أنشطة أو أداء بين طرفين غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبطاً أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس". (القادر ب.، صفحة 253)

يقدم النظام البنكي العالمي العديد من المعاملات والخدمات تعرف بالخدمات المصـــرفية الشـــاملة والتي تجمع بين خدمات البنك التجاري والبنك الاستثماري، حيث تقدم كافة الخدمات داخل كيان واحد يمكن أن تشمل الخدمات الدفع والإيداع والإقراض والخدمات الاستثمارية وقد تقدم حتى خدمات التأمين والتي سيتم التعرف عليها لاحقا ومنه فالخدمات المصرفية الشاملة تعني: (kagan, 2023)

- الخدمات المصــرفية الشــاملة مصــطلح يشــير إلى البنوك التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الشاملة بما في ذلك الخدمات البنكية التجارية والاستثمارية؛
- تقدم البنوك التجارية عادة خدمات للأفراد والشــركات مثل الحســابات الجارية وحســابات التوفير والقروض التجارية والشخصية بما في ذلك الرهون العقارية وقروض السيارات وشهادات الودائع؛
- تقدم البنوك الاستثمارية خدمات الاندماج والاستحواذ للشركات وخدمات الاكتتاب.

الخدمات المصــرفية الشــاملة يمكن تعريفها على أنها:" نظام مصــرفي يتكون من بنوك كبيرة الحجم تدير شبكات واسعة من الفروع وتقدم العديد من الخدمات المالية تشمل قبول الودائع والاقراض وتداول الأدوات المالية والعملات الأجنبية وتحمل العديد من المطالبات على الشركات (بما في ذلك الأسهم والسندات) وإدارة الاستثمار والتأمين. (Khandelwal, 2006, p. 970)

تعني الخدمات الشـــاملة الصـــيرفة التي من خلالها تقوم البنوك بتلقي الودائع والإقراض وتأمين الأوراق المالية بالإضـافة إلى مجموعة من المشـاريع الأخرى مثل التأمين وإدارة الاسـتثمار وخدمات الشـركات والخدمات الاستشارية، الخدمات المصرفية الشاملة تجسد البنوك العالمية في تطورها التاريخي وهيكلها التنظيمي واتجاهها الاستراتيجي في جوهرها شركات متعددة المنتجات نشط في قطاع الخدمات المالية (Kartik, 2002, p. 01)

من خلال ما ســبق تعني شــمولية الخدمات البنكية الوصــول إلى جميع الأفراد لاســيما الأكثر احتياجا والأجيال المستقبلية من الزبائن والمستثمرين إلى مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية الرسمية.

ثانيا: خصائص ومميزات الخدمات المصرفية الشاملة

تمتاز الخدمات البنكية عن الخدمات العامة بجملة من الخصائص نظرا لطبيعتها وخصوصية العمل البنكي وفيما يلي أهم خصائص الخدمات البنكية: (Hellenkamp, 2018, p. 10)

- الخدمات البنكية غير قابلة للتقادم ولا يمكن تخزينها وتتميز بحقيقة انتاجها وبيعها في نفس الوقت على سبيل المثال استشارات الأوراق المالية؛
- الخدمات البنكية ليست حكرا على مستحدثها وكل خدمة جديدة يوجدها بنك ما يمكن لبنك آخر تقديمها؛
- الخدمات البنكية غير قابلة للتجزئة أو التقسـيم عند تقديمها وغير قابلة للاسـتدعاء مرة أخرى في حالة وجود أخطاء في انتاجها أو عيوب عند تقديمها؛
- تعتمد الخدمات البنكية بدرجة كبيرة حيث تعتمد في تقديمها على الاتصـــال الشـــخصـــي بين مقدم الخدمة والعميل؛
- جودة الخدمة البنكية غير قابلة للفحص المسبق بواسطة موظف البنك قبل تقديمها للعملاء؛

- عادة ما يتم تلبية احتياجات العميل فقط بعد بضع سنوات، على سبيل المثال بعد حدوث العائد المتوقع عند اجراء الاستثمار.

وتتمثل ميزة الخدمات المصرفية الشاملة للعميل في أنها تسمح للعميل بإدارة جميع أمواله تحت سقف واحد في بعض الأحيان يحصلون على مزايا أو خصومات للقيام بذلك، أما بالنسبة للبنوك فهي تسمح لها بكسب المزيد من الأرباح من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المختلفة وفرض رسوم عليها وهي مصادر إيرادات متعددة.

ثالثا: تقسيمات الخدمات البنكية

تتعدد وتتنوع الخدمات البنكية وتكون خاضعة للتطورات نتيجة التقدم التكنولوجي والاعتماد على الوسائل التكنولوجية في تقديمها، عموما يمكن تقسيم الخدمات البنكية حسب معيارين الأول حسب نوع الخدمة والثاني حسب نوع العملاء: (غنية، 2018، صفحة 205)

أ- حسب نوع الخدمة وبدورها نجد نوعين:

- خدمات مصادر الأموال: مثل الحسابات الجارية، الودائع لأجل وحسابات التوفير؛
- خدمات توظيف الأموال: مثل الاعتمادات المستندية والقروض بمختلف أنواعها.

ب-حسب نوع الزبائن وبدورها تنقسم إلى:

- خدمات قطاع الأفراد: منها الحسابات الجارية وحسابات التوفير وشهادات الاستثمار وتحويلات العملة؛
- خدمات قطاع المؤسسات: منها القروض، صناديق الاستثمار والودائع لأجل.

كما تنقسم الخدمات البنكية كالتالي:

الشكل رقم (01-02): تقسيمات الخدمات البنكية

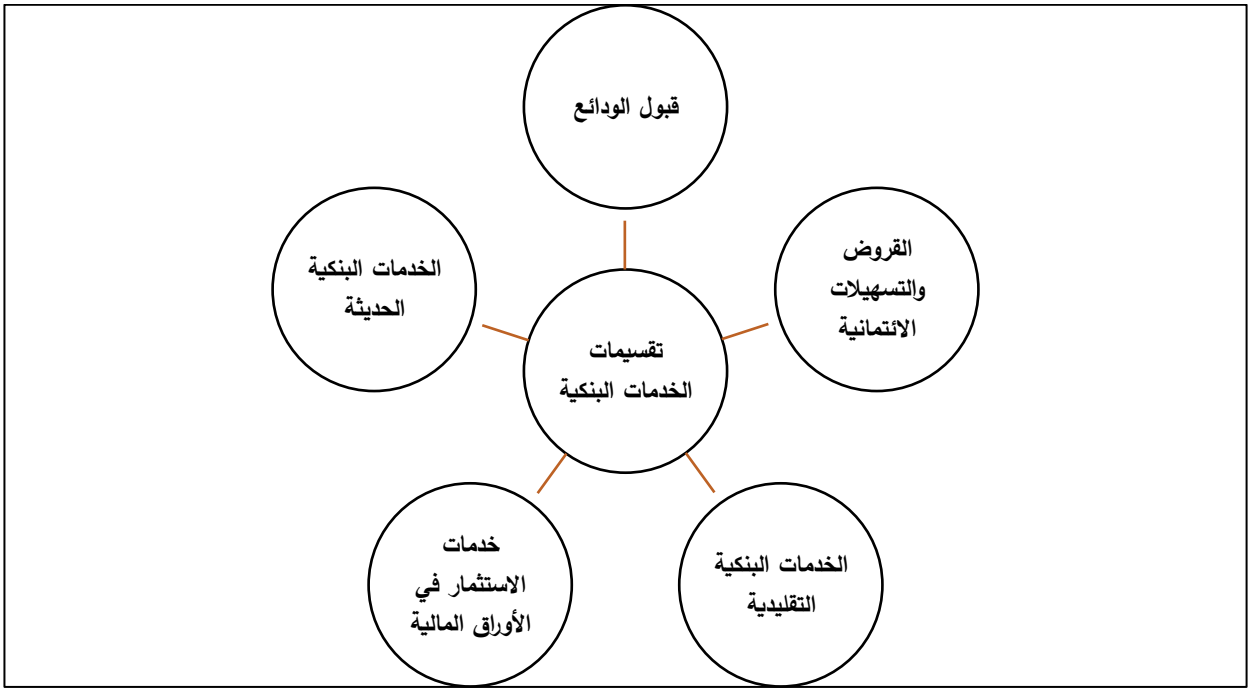

المصدر: (غنية، 2018، صفحة 205)

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة التطور التاريخي للخدمات البنكية بداية بقبول الودائع فقط وصولا لأحدث صور الخدمات البنكية المعتمدة بشكل أساسي على التحول التكنولوجي الذي سمح بتنوع الخدمات المقدمة وتغير نمط وطريقة تقديمها كالبطاقات الائتمانية والخدمات عبر الهاتف وفيما يلي تفصيل أكثر دقة في أنواع الخدمات البنكية الحديثة والشاملة.

المطلب الثاني: أنواع الخدمات المصرفية الشاملة

إن الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك للأشخاص تمثل الجانب الأكبر للنشاط البنكي وتسعى دائما إلى تعزيز الجهود من أجل تقديم أحسن وأفضل خدمة مصرفية للعملاء فعموما البنوك لديها العديد من الخدمات البنكية التي تقدمها للأفراد حتى أصبحت الانقسامات التقليدية للخدمات البنكية داخل القطاع البنكي غير واضحة في العقود الأخيرة وأصبحت تحتوي أنواعا مختلفة من الأنشطة البنكية منها:

أولا: خدمات الدفع والايداع والاقراض

1-1- خدمات الدفع:

يمكن تعريف نظام الدفع على أنه أي نظام منظم لنقل الأموال يوميا بين الأشخاص والشركات والحكومة مما يسهل نقل ملكية المطالبات في القطاع المالي، يتم إجراء الأنواع الرئيسية للمدفوعات عن طريق تحرير الشيكات أو عن طريق الدفع ببطاقات الخصم أو الائتمان والأوامر الدائمة، يمكن أن تكون خدمات الدفع ورقية أو الكترونية في معظم البلدان تكون أنظمة مدفوعات التجزئة مملوكة ومدارة من قبل البنوك المركزية، وعن

أهمية الأنواع المختلفة للمدفوعات تختلف من بلد لآخر والتي تندرج في الاتي: (Barbara Casu, 2006, pp. 25-27)

- تستخدم الشيكات على نطاق واسع كوسيلة لدفع ثمن السلع والخدمات، تعرف مدفوعات الشيكات باسم تحويلات الخصم لأنها طلبات مكتوبة للخصم؛
- التحويلات الائتمانية؛ هي عمليات الدفع التي يطلبها العميل لتحويل الأموال مباشرة إلى الحساب البنكي للمستفيد؛
- الأوامر الدائمة؛ هي تعليمات من العميل إلى البنك بدفع مبلغ ثابت على فترات منتظمة في حساب فرد أو شركة أخرى نيابة عنه.

وتشمل البطاقات البلاستيكية:

- بطاقات الائتمان؛ والتي توفر لحامليها حدا ائتمانيا يحدد مسبقا لاستخدامه في عمليات الشراء، تتحصل البنوك على عمولة جراء كل عملية بيع تتم عن طريق بطاقات الائتمان والمستهلك يحصل على رصيد مجاني إذا تم سداد الفاتورة قبل تاريخ معين؛
- بطاقات الخصم؛ يتم إصدارها مباشرة من قبل البنوك وتسمح للعملاء بسحب الأموال من حساباتهم والتعرف على معلومات أخرى من خلال أجهزة الصراف الآلي؛
- بطاقات السفر والترفيه؛ على عكس بطاقات الائتمان يجب سداد جميع الفواتير في نهاية الشهر ولا يسمح بتجديدها، عادة يتم تحميل الأرصدة غير المدفوعة بمعدل فائدة أعلى من بطاقات الائتمان، لتثبيط التأخر في السداد وتمثل البطاقات الأكثر استخداما أمريكان اكسبريس وداينرز كلوب؛
- البطاقات الذكية؛ هي بطاقات تشتمل على معالج دقيق أو شريحة ذاكرة، يمكنها إضافة وحذف ومعالجة المعلومات الموجودة على البطاقة، يمكن لبطاقات شرائح الذاكرة اجراء عملية محددة مسبقا.

تلعب البنوك دورا محوريا في نظام المدفوعات بتقديم خدمات المقاصة للشركات والأفراد والتأكد من أن معالجة معاملات الحساب الجاري تتم بسلاسة وكذا اصدار بطاقات الائتمان والخصم التي تمكن الزبائن من اجراء الدفعات وتوفير امكانية الوصول الفوري إلى النقد من خلال أجهزة الصراف الآلي وشبكات الفروع الخاصة بهم، في كثير من النواحي خدمات المدفوعات المقدمة للشركات تشبه تلك المقدمة لعملاء التجزئة

1-2- خدمات الإيداع والاقراض:

بالإضافة إلى خدمات الدفع، تتضمن الخدمات البنكية للأفراد (الشخصية) تقديم مجموعة واسعة من خدمات الإيداع والاقراض وتتلخص في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01-03): خدمات الإيداع والاقراض

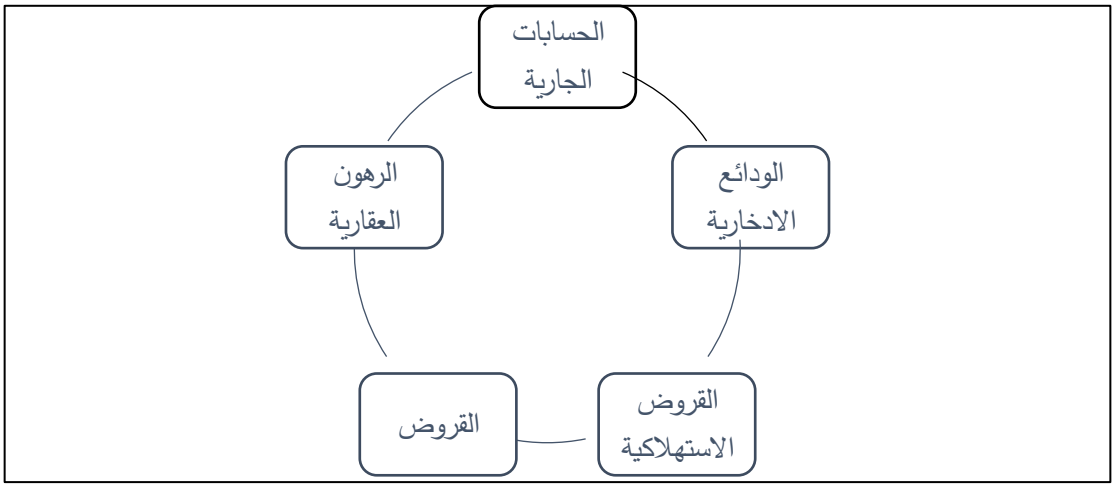

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Barbara Casu, 2006, pp. 27-30)

بالإضافة إلى خدمات الإيداع والاقراض، قامت العديد من البنوك بتنويع نشاطها لتشمل مجموعة واسعة من المجالات التي تقدم تسهيلات "شاملة" لتلبية كافة الاحتياجات المالية لعملاء التجزئة، ويشمل ذلك تقديم مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية والمعاشات التقاعدية والتأمين وغيرها من الخدمات.

ثانيا: خدمات الاستثمار والمعاشات التقاعدية والتأمين

تندرج ضمن الخدمات البنكية الاستثمارية المقدمة للأفراد العديد من المنتجات المتعلقة بالأوراق المالية، كالاستثمار في أسهم وسندات الشركات والعديد من المنتجات الأخرى كإدارة الصناديق بالإضافة إلى توفير خدمات استشارية للشركات، وعادة ما تغطي أنشطتهم المجالات التالية: (Barbara Casu, 2006, pp. 68-70)

- تقديم الاستشارات المالية للشركات والأفراد؛
- الاكتتاب في إصدارات الأوراق المالية للشركات والبنوك الأخرى؛
- التداول والاستثمار في الأوراق المالية نيابة عن البنك أو لصالح العملاء؛
- إدارة الأصول؛ إدارة الاستثمارات بالجملة مثل صناديق التقاعد الزبائن من الشركات؛
- تقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية للأثرياء من الأفراد ما يسمى بـ الخدمات البنكية الخاصة؛
- خدمات الأوراق المالية؛ خدمات الوساطة والتمويل واقراض الأوراق المالية.

توفر خدمات التقاعد دخل التقاعد للمساهمين، يتم استثمار المساهمات المدفوعة في صندوق التقاعد في استثمارات طويلة الأجل حيث يحصل الفرد الذي يقدم مساهمات على معاش تقاعدي، وتعرف خدمات التقاعد المقدمة عبر البنوك بأنها معاشات تقاعدية خاصة لتمييزها عن معاشات التقاعد العامة التي تقدمها الدولة، عادة ما تكون هناك مزايا ضريبية مرتبطة بمساهمات المعاشات التقاعدية حيث ترغب معظم الحكومات في تشجيع الأفراد على الادخار من أجل تقاعدهم.

تعمل منتجات التأمين على حماية الأفراد من الأحداث السلبية المختلفة يدفع حاملو وثائق التأمين أقساط منتظمة وتعد شركة التأمين بالتعويض في حالة وقوع الحدث المؤمن عليه، هناك نوعان من التأمين على الحياة

والتأمين العام، الأخير هو التأمين الذي لا يتضمن الموت باعتباره الخطر الرئيسي ويشمل التأمين على المنزل والسيارة والسفر والتأمين الطبي وأنواع أخرى مختلفة من التأمين والتي تسعى البنوك لتقديمها كباقة منوعة لعملائها.

ثالثا: الخدمات البنكية الالكترونية

تمثل الخدمات البنكية الالكترونية منصة الكترونية حيث يتم التعامل مع العديد من الأفراد أو الشركات بتوفير حزمة من الخدمات المنوعة، حيث يتم تحفيز وتطوير الخدمات البنكية الالكترونية من خلال التقنيات والابتكارات المتقدمة (Petria, 2018, p. 23) والتي أصبحت ضرورية للعمل البنكي لما توفره من فعالية في العمل وسرعة في الإنجاز ووفرة في المعلومات عن الزبائن والأسواق والقدرة على تطوير المنتجات الجديدة وايصالها إلى الزبائن في أي مكان كانوا أو أي وقت أرادوا.

يعرف العمل البنكي الالكتروني بأنه:" يضم كافة العمليات والنشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف والصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل البنوك أو المؤسسات المالية وكذلك العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الالكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعامل بالتحويل النقدي الكترونيا". (اللات، 2008، الصفحات 25-28)

من بين مزايا التوسع في استخدام الصيرفة الالكترونية بالنسبة للبنوك؛ زيادة القدرة على المنافسة وزيادة الحصة السوقية مما تحقق زيادة رضا الزبائن من خلال تخفيض الكلفة والجهد للحصول على الخدمة. (اللات، 2008، صفحة 193)

اختلفت الطريقة التي روجت بها البنوك لمختلف "نماذج" الخدمات البنكية الالكترونية بشكل كبير من بلد إلى آخر، على الرغم من أن الخدمات البنكية الالكترونية في شكل أجهزة الصراف الآلي والخدمات البنكية عبر الهاتف ليست ظاهرة جديدة بل فقط مع الاستخدام المتزايد للانترنت زاد عدد البنوك التي تقدم الخدمات والعملاء الذين يستخدمون الخدمات البنكية عبر الانترنت، والجدول الموالي يظهر قائمة الخدمات المصرفية الشاملة التي توفرها البنوك:

الجدول رقم (01-02): الخدمات المصرفية الشاملة

<table>
<tr><td>الودائع:
الودائع الجارية
الودائع الادخارية
الودائع لأجل
الودائع بإخطار</td><td>الاكتتاب في الأوراق المالية
مثل:
اذونات الخزينة
سندات حكومية
سندات الشركات
سندات البلديات</td><td>الوساطة المالية في:
سوق المال والعملات
الأراضي والعقارات
الخيارات
الذهب</td><td>حركة الأموال:
التمويل المحلي
التمويل الدولي</td></tr>
<tr><td colspan="2">خدمات الاستشارة:
إدارة السيولة والتخطيط المالي
الإدارة المالية
الاستثمار العقاري
التجارة الخارجية
الاستشارات القانونية والضريبية
بحوث التسويق</td><td>الائتمان:
الائتمان الاستهلاكي
ائتمان المؤسسات
ائتمان البنوك الخارجية
القروض الصغيرة</td><td>خدمات الضمان:
الكفالات
الاعتمادات المستندية
التحصيلات المستندية
قبول الكمبيالات
الترويج للمشروعات
الجديدة</td></tr>
<tr><td>بيع الأوراق المالية:
شهادات الإيداع
الأسهم
السندات
وغيرها</td><td>خدمات المستهلك:
بطاقات الائتمان
الشيكات السياحية
تأمين الودائع
صناديق الاستثمار وغيرها</td><td colspan="2">التمويل المتخصص:
تمويل شراء الأصول
التأجير
تمويل الصادرات
تمويل المشروعات
المشاركات
التمويل العقاري
تمويل الاندماج
تمويل الرفع المالي</td></tr>
</table>

المصدر: (جبر، 2008، الصفحات 148-149)

بالتزامن مع الخدمات البنكية الحديثة التي ظهرت عقب التطورات المتزايدة للتقنيات الرقمية ظهرت البنوك الآلية والتي أضافت خدمات جديدة مثل تدويل النشاط البنكي بالدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بإنشاء بنوك متعددة الجنسية، كذلك ظهر ما يسمى بالبنوك الذكية التي تقدم خدمات مصرفية ذكية تلبي عن طريقها احتياجات عملائها من خلال تقديم عروض لكل عميل حسب احتياجاته وتوقعاته مستعينة بالطفرة التقنية في الجيل الرابع من الثورة الصناعية التقنية، وتم ربط حسابات الوكلاء البنكية بالكثير من المتاجر الالكترونية، كذلك التواصل مع البنوك من خلال مواقعها الالكترونية دون الحاجة إلى مراجعة فروع البنك، ومن المتوقع ربط الكثير من الخدمات بالساعات الذكية والهواتف (محمد، 2022، الصفحات 26-27)

من خلال ما سبق يلاحظ تعدد وتنوع الخدمات البنكية خاصة بعد التحول نحو البنوك الشاملة التي تسعى لجعل جميع القطاعات الاقتصادية ضمن نطاق خدماتها وكذا جميع الأفراد فهي تسعى لتحقيق معدلات مرتفعة من الشمول المالي.

المطلب الثالث: مزايا وأهمية الخدمات البنكية الحديثة

للتنوع وتوسع نطاق الخدمات البنكية العديد من الفوائد والمزايا التي تقدمها خاصة في ظل التسارع الحاصل في المجال البنكي، وفيما يلي تفصيل لذلك

أولا: أهمية الخدمات البنكية في العصر الحديث

يعد النظام البنكي أحد أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته وكلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع نطاقا من خلال خدماته المقدمة. (اللطيف، 2006، صفحة 75)

وتظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع على مستوى الفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي: (الرحيم، 2011، الصفحات 108-109)

- بدون الوساطة يتعين على صاحب الفائض المالي أن يجد صاحب العجز المالي في ظل شروط المدة الفائدة المناسبين لكلاهما؛
- ارتفاع درجة المخاطرة لاقتصار المشاركة على مشروع واحد في ظل عدم وجود وساطة مالية؛
- بإمكان البنوك منح التمويل للمشاريع طويلة الأجل؛
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد مما يقلل الطلب على النقود؛
- بتقديم أصول مالية متنوعة تكون المخاطر مختلفة وتحقق عائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين أي أنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- تشجع الأسواق الأولية بإصدار الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة؛
- تلعب البنوك دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال التمويل، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة اقتصادية للعميل وللمجتمع على حد سواء؛
- المشاركة في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها ضمن القانون؛
- تقديم الاستشارات المالية للعملاء، كدراسات الجدوى الاقتصادية؛
- تشجيع التجارة المحلية الداخلية والخارجية من خلال تقديم قروض على شكل اعتمادات مستندية؛
- تلعب البنوك دورا مهما في التخفيف من مشكلة البطالة من خلال التوظيف المباشر.

تتضح مما سبق أهمية الخدمة البنكية الحديثة بجلاء، مما يؤكد على ضرورة توسيع مجال ونطاق الخدمات التي تقدمها البنوك والعمل على زيادة الوعي البنكي بشكل عام وتنمية موارد المصرف وتوجيهها نحو التنمية

الاقتصـــادية والاجتماعية، من خلال مســـاهمة البنوك بطريقة أو بأخرى في تمويل هذه المشـــاريع لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف رؤية 2030.

ثانيا: العوائد المحققة من تقديم الخدمات البنكية الحديثة

إن تقديم الخدمات الحديثة من قبل البنوك ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات المصـــرف عن طريق تقديم خدمات نافعة، لأنها تعود على المصـــرف بمزايا وفوائد منها ما يؤدي إلى زيادة توظيفات المصـــرف ومنها ما يؤدي إلى زيادة موارده، وأهم هذه المزايا ما يلي: (الصادق، 2001، الصفحات 291-292)

- الدعاية والاعلان للمصرف: يعتمد المصرف في تقديمه لهذه الخدمات على قاعدة عريضة من المتعاملين معه، ولا شك في أن تداول اسم المصرف بين عدد كبير من الناس سواءا أكانوا من المتعاملين معه أو من غير المتعاملين معه، يحمل إعلانا غير مباشر عن المصرف خاصة إذا ما ارتبط هذا الاسم بتقديم خدمة نافعة، وكثيرا ما تكون النتيجة اجتذاب متعاملين جدد يرغبون في الانتفاع من هذه الخدمات؛
- زيادة موارد المصـرف: إن احتفاظ المتعاملين بأموالهم في المصـرف معناه ثقتهم في تلبية حاجاتهم المالية عند نشوئها، وزيادة عدد المتعاملين مع المصرف يؤدي إلى زيادة موارد المصرف، لذا يجب ممارسة جميع الوسائل ليشعر الأفراد أن المصرف وجد ليخدمهم ولا ليسلبهم أموالهم؛
- زيادة توظيفات المصرف: هنالك خدمات مصرفية قد تنطوي على ائتمان يمنحه المصرف للمتعاملين معه مقترنا بالخدمة البنكية ذاتها، ويكون هذا الائتمان قصـــير الأجل ينتهي بانتهاء الخدمة أو بعدها بوقت قصـير، مما يمثل عنصـر مواءمة بين وقت اسـتحقاق الدفع وبين وقت توفر الأموال لدى المتعامل، ومن أمثلة هذه الخدمات: دفع مستحقات الغاز والكهرباء؛
- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسـارع لعدد حسـابات الزبائن بالبنوك: أي تحقيق كفاءة في التعامل من الناحية المحاسبية بدون زيادة عدد الموظفين، مع تحقيق السرعة في انجاز المعاملات البنكية، حيث يمكن تقديم خدمة فعالة وسريعة للعملاء بمساعدة التقنيات الحديثة؛
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات واجراء المقاصة فيما بين الشيكات التي تمثل هذه المدفوعات: فقد ازداد اسـتخدام الشـيكات كأداة لسـداد المدفوعات زيادة ضـخمة عقب الحرب العالمية الثانية وتقلص اسـتخدام النقود إلى حد ما، وقد شـكك الكثير من البنكيين في مدى قدرة البنوك على التعامل مع هذا الكم الهائل من الشـيكات وما يصـاحبها من كم هائل أيضـا من المعاملات البنكية وقد أدى ادخال اسـتخدام الكمبيوتر في معالجة هذه لشـــيكات إلى خفض المعاملات الورقية خفضـــا هائلا وخفض تكلفة ارســـال الشيكات من فرع إلى اخر ومن مصرف إلى اخر، وتكلفة العمالة المرتبطة بفرز وقيد هذه الشيكات يدويا؛
- تحرير الزبائن من قيود الزمان والمكان: اذ أصبح في وسع الزبائن أن يتعاملوا مع البنوك في أي وقت دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر هذه البنوك؛
- تمكين البنوك من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة لهم من قبل: مما أتاح لهم الاســـتفادة من فرص أفضل لتوظيف أموالهم؛

- زيادة القدرة التنافسية: حيث من خلال توسيع البنوك في الصيرفة الالكترونية يستطيع تقديم خدمات مصرفية بأقل سعر وأكبر جودة واقل تكلفة؛
- زيادة الحصة السوقية: من خلال القدرة على تقديم خدمات مصرفية الكترونية متكاملة وعلى مدار الساعة وأيضا مراعاة السرية والأمان والدقة ومراعاة حاجات الزبائن الحالية والمستقبلية؛
- تشجيع الابتكار والتنويع في الخدمات: فمن خلال التوسع في الصيرفة الالكترونية يستطيع المصرف التوسع في حجم الخدمات التي يقدمها، وتخفيض كلفة تقديم تلك الخدمات والتنويع في تلك الخدمات، حيث ذهبت العديد من الابتكارات في اتجاه إرضاء حاجة الزبائن كالحاجة للتحوط والحاجة إلى توسيع نطاق الفرص الاستثمارية وما إلى ذلك.

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تحقيق الاستدامة

ففي السنوات القليلة الماضية برزت التكنولوجيا المالية كأحد العوامل الرئيسية التي غيرت أسلوب عمل الصناعة البنكية التقليدية، وقد ساعدت الخدمات لمصرفية المبتكرة على زيادة الكفاءة وخفض الكلفة في الصناعة البنكية حول العالم، (شحاته، 2022، صفحة 02) لذلك تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى ادخال بعض التغيرات الضرورية في نماذج أعمالها من خلال توسيع استثماراتها في التكنولوجيا والدخول في شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتعزيز رقمنة الخدمات المالية وتحسين قدرتها التنافسية

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

استوعب النشاط البنكي قدرا ضخما من الإنجازات التكنولوجية التي تولدت في السنوات الأخيرة وقد تكاتفت التكنولوجيا الحديثة مع المنافسة والابتكارات المالية الجديدة معا أظهرت أساليب وأدوات لم تعرف من قبل أدى إلى حرص البنوك على الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الحسابات الآلية وصناعة الاتصالات لتوفير الخدمات البنكية المختلفة عبر كافة الوسائط.

أولا: تعريف التكنولوجيا في المجال البنكي

أثبتت التكنولوجيا مكانتها كوجه تمويلي جديد اكتسحت قطاعات مختلفة في تقديم خدمات مالية لكل من الأفراد والشركات بأقل تكلفة وبطرق سهلة وسريعة وآمنة مقارنة بالخدمات التقليدية، وبهذا أصبح لا بد من تطوير هذه الأخيرة باستخدام أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة وتحقيقا لما يسعى اليه أي مصرف من تحسين الأداء وتعظيم الربحية وضمان استمراريته وكسب رضى الزبائن وجذبهم على أوسع نطاق.

التكنولوجيا هي رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة وعلى ذلك يقدم مصطلح التكنولوجيا في مجال البنكي في مجالين الأول؛ هو التكنولوجيا الخفيفة وتشمل الدراية والإدارة والمعلومات والتسويق البنكي والثاني؛ هو التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات البنكية.

وتتضمن التكنولوجيا استخدام الطرق والوسائل اللازمة لتقديم الخدمة البنكية بالاعتماد على المعارف والمهارات والخبرات المتاحة والتي يمكن استيرادها من الخارج.

وتهتم التكنولوجيا في المجال البنكي بالاستفادة من الحقائق العلمية ووضعها موضع التنفيذ العلمي (علي، 2012، صفحة 250)

وبشكل عام تعبر التكنولوجيا المالية عن الابتكارات الحديثة التي يتم استخدامها في الخدمات المالية والتي لا يقتصر تطبيقها على أداء الخدمة المالية والبنكية فحسب، بل يمتد إلى أساليب إدارية أخرى مختلفة.

1-1- أهمية التكنولوجيا المالية

تربط التكنولوجيا المالية بين قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والقطاع المالي، والتي من شأنها أن تساعد على بناء قدرات مؤسسية وتعزيز ظروف إطار العمل المتكامل من أجل التوسع في تكنولوجيا التمويل، والمتعلقة بالشمول المالي، حيث لا تقتصر أهمية التكنولوجيا المالية على تحسين خدمة الزبائن ورفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتخفيض تكاليفها ووقت إنجازها فحسب، بل يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحقيق أهداف أوسع وهي تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

يعد المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أي جعل الخدمات البنكية أكثر شمولا. (مراد، 2023، صفحة 100)

ثانيا: أشكال التكنولوجيا البنكية

تظهر أشكال التكنولوجيا البنكية من خلال مسايرة المصرف للتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي الرقمي، فتحولت الخدمات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي ويمكن إيجاز هذه الخدمات كالتالي: (بوكبوس، 2021، الصفحات 196-198)

- **خدمات الهاتف البنكي:** يحصل العميل على خدمات مصرفية في أي زمان ومكان، وكانت أولى هذه الخدمات عام 1999عبر الرسائل القصيرة SMSمن خلال الهواتف النقالة الأولى، وتمكن هذه الخدمة الزبائن من الاطلاع على حساباتهم وسحب المبالغ وتحويلها لدفع بعض الالتزامات والقيام بعمليات مصرفية من خلال الولوج إلى حساباتهم باستخدام رقم سري خاص؛
- **الصيرفة المنزلية:** تتم العمليات البنكية من خلال اتصال حاسب المصرف بالحاسب الشخصي للعميل، سواء كان متواجدا بالمنزل أو بمكان آخر، من خلال رقم سري وكلمة سر أو إحداهما، وهذا ما يوفر الأمان والسرية في التعامل؛
- **نقاط البيع الالكترونية:** يمكن للعميل تسديد مدفوعاته إلكترونيا، بواسطة آلات متصلة بحواسيب المصرف ومتواجدة بالمؤسسات الخدمية والتجارية، باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني؛
- **مصرف الانترنت:** وهو مصرف متواجد على شبكة الإنترنيت من خلال موقع يحتوي على كل البرمجيات الخاصة بالأعمال البنكية، يستطيع العميل القيام بمعاملاته بسهولة من أي مكان وفي أي زمان؛
- **خدمات الصراف الالي:** ظهرت كبديل لموظفي الصرافة في الفروع البنكية، لتقليل عدد المعاملات داخل المصرف وتعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فرع المصرف الواحد، أو فروع كل البنوك في حالة

قيامها بخدمة أي عميل من أي مصرف، حاليا يقوم الصراف الآلي بوظائف متقدمة زيادة على اعتباره وسيلة للحصـول على النقود وإجراء تحويلات بين الحسـابات، تسـديد فواتير، معرفة رصـيد الحسـاب، طلب دفتر الشيكات وغيرها.

- **خدمات الدفع الالكتروني:** تتمثل في إصدار البنوك والمؤسسات لوسائل دفع إلكترونية وتستعمل في تسديد المستحقات، وتطورت هذه الوسائل مع انتشار عمليات التجارة الإلكترونية.
- **خدمة الرسائل البنكية:** يرسل المصرف رسائل للعميل لإخباره عن أية حركة مالية حدثت على حسابه أو أية خدمة مقدمة مثل: الموافقة على قرض، سحب شيك أكبر من مبلغ معين في حسابه، استحقاق وديعة.

ثالثا: التطبيقات الأكثر حداثة للتكنولوجيا المالية

نظرا للتطور التكنولوجي الحاصـــل في مجال الخدمات البنكية يمكن ايجاز أكثر التطبيقات حداثة فيما يلي: (جبار، 2022، صفحة 416)

- النقود الرقمية والعملة المشـفرة: وهي عملة رقمية تعتمد على التشـفير لتنظيم تداولها ويتم تشـغيلها باسـتخدام تقنيات بلوك شين؛
- تقنيات البلوك شـين: هي تكنولوجيا لا مركزية يتم بواسـطتها اجراء المعاملات المالية بين المسـتخدمين بدون أي وسيط، أي لا يوجد من يتحكم بالعمليات التي تتم من خلالها وهي قاعدة بيانات موزعة بسلاسل عمودية أو خاصـة أو شفافة أو مختلطة ومجهولة المصدر وهي تقنية رقمية تعتمد على نظام رقمي من حيث ادخال البيانات أو التوقيع الرقمي المعتمد اذ تعد تكنولوجيا سـهلة الاسـتخدام والوصـول اذ لا تحتاج إلى بنى تحتية بفضل الابتكارات والتقنيات الحديثة؛
- العقود الذكية: العقود التي تستخدم برامج الحاسوب وغالبا ما تستخدم البلوك شين لتنفيذ العقود بين البائعين والمشترين تلقائيا؛
- الخدمات البنكية المفتوحة: هي الخدمات التي تتيح للمســتخدمين حق الوصـــول إلى البيانات والمعلومات المالية والتحويل الدولي للأموال مثل الوسترينين؛
- تكنولوجيا التأمين: التكنولوجيا المسـتخدمة لتبسـيط صـناعة التأمين مثل منصـة الإقراض الائتماني الرقمي المباشر دون وساطة، يحركها شبكة من المستخدمين مثل شركة Money Fellows في مصر تأسست عام 2014؛
- تكنولوجيا الرقابة: هي التكنولوجيا التي تسعى إلى دعم شركات الخدمات المالية لإتباع القواعد التنظيمية؛
- الخدمات غير البنكية: الخدمات التي تسـعى إلى خدمة منخفضـي الدخل الذين يتم تجاهلهم من قبل البنوك والبنوك أو شركات الخدمات المالية؛
- الأمن السـيبراني: ان انتشـار الجريمة السـيبيرانية والتخزين اللامركزي للبيانات دفع ذوي الاختصـاص إلى التفكير في اســتخدام تكنولوجيا حماية البيانات من الاختراق وبالتالي الحفاظ على الودائع من التهكير والسرقة.

ومما ســـبق فإن تعميم الخدمات المالية والبنكية من طرف البنوك بالاعتماد على التكنولوجيا المالية كعامل مساعد يوفر الحلول ويسهل تقديم وتوفير الخدمات المالية للعملاء بأسهل وأكفء طريقة وأقل تكلفة ما يظهر في صـورة الشـمول المالي الرقمي والذي يعتمد على التكنولوجيا في تعميم وتنويع الخدمات المقدمة من طرف البنوك التي بدورها تحقق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: استراتيجية التكنولوجيا المالية لتعزيز الخدمات البنكية لتحقيق التنمية المستدامة

تعمل التكنولوجيا المالية على إتاحة الخدمات البنكية لأكبر شـريحة من الزبائن وجعل الخدمات البنكية أكثر شمولا للأفراد والمؤسسات مما يوفر لهم التمويل لمشاريعهم مما يدعم التنمية المستدامة.

أولا: التكنولوجيا المالية والاستدامة

للتكنولوجيا المالية القدرة على احداث تغييرات في هيكل الخدمات المالية وجعلها أســـرع وأقل تكلفة وأكثر أمنا وشفافية وإتاحة خصـوصـا للشـريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز البنكي (أحمد ع.، 2019، صـفحة 334) كما تلعب المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية ثلاثة أدوار أسـاسـية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة: (Douglas W. Arner, 2020, p. 16)

- تعزيز تخصـــيص الموارد المالية الحالية لدعم التنمية المســـتدامة، يتم ذلك من خلال نماذج الاعمال والحوافز والســياســـات واللوائح لإعادة توجيه الموارد المالية على الصـــعيد العالمي والبلدان منفردة لتوفير التمويل المرتبط بأهداف التنمية المســـتدامة، ومن الأمثلة على ذلك اســـتراتيجيات الاســـتثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) واستراتيجيات الاستثمار الأخضر؛
- يتعلق بزيادة نسبة الشمول المالي وتنمية القطاع المالي والتي تزيد من حجم التمويل المتاح عالميا وخاصة في البلدان النامية والتي من خلالها تؤدي زيادة المدخرات والاســـتثمار والشـــمول إلى توفير مبالغ كبيرة محتملة من الأموال الجديدة، ربما يكون التحول المالي الرقمي في الصين هو أفضل مثال على ذلك؛
- اســـتخدام التقنيات الجديدة والتكنولوجية التنظيمية (Reg Tech) لتصـــميم أنظمة مالية وتنظيمية أفضـــل لتحقيق أهداف السياسة.

ثانيا: الفوائد والمميزات التي تقدمها التكنولوجيا المالية للتمويل الأخضر

تزايد الاهتمام العالمي بتطبيق أدوات وتقنيات Fin Tech لدعم التمويل الأخضـــر، فقد طورت العديد من الشـركات الناشـئة والشـركات حديثة التأسـيس منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية لدعم هذا القطاع، والتي توفر مميزات وفوائد لقطاع التمويل الأخضر نوجزها فيما يلي: (Thompson, 2021, pp. 630-632)

- **تحســين الوصــول إلى الخدمات المالية:** إن توفر الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية تعبر على أن عددا أكبر من الأفراد والشــركات الناشــئة يمكنهم الوصــول إلى مجموعة من الخدمات منها التمويل الأصــغر، التأمين والاستثمار في أنشطة التخفيف أو التكيف مع تغير المناخ وتعزيز المرونة المناخية؛
- **خفض تكاليف تقديم الخدمات المالية:** تقديم الخدمات المالية الرقمية وأتمتة العمليات البنكية واســـتخدام تحليلات البيانات المقدمة لفهم المخاطر بشكل أفضل يمكن أن يقلل من التكاليف التشغيلية؛

- **تحسين الوصول إلى أسواق رأس المال:** يمكن أن يؤدي الجمع بين أدوات وتقنياتFin Tech بما في ذلك المنصات الرقمية وتحليل البيانات الضخمة إلى تقليل تكلفة إصدار السندات والأوراق المالية الأخرى، مما يسهل على المؤسسات الصغيرة والمشروعات تلقي التمويل؛
- **زيادة الكفاءة:** من خلال استخدام أدواتFin Tech مثل العقود الذكية، أتمتة العمليات دون تدخل العنصر البشري مثل، الموافقة على مطالبات التأمين ودفعها؛
- **تحسين إدارة المخاطر:** الوصول إلى البيانات وتحليلها عبر مجموعة واسعة من المجالات المتعلقة بالتمويل الأخضر (بيانات المناخ وتتبع الانبعاثات) مما يسهل على المؤسسات المالية تحديد وتقييم وإدارة والكشف عن المخاطر؛
- **استهداف المستثمرين:** تتيح المنصات الرقمية تحليل البيانات لمديري الصناديق وغيرهم استهداف المستثمرين الأفراد أو المؤسسات الذين لديهم شهية للاستثمار المالي الأخضر والمستدام؛
- **تغيير سلوك المستهلك:** يمكن للتطبيقات التي يمكنها تتبع سلوك إنفاق الزبائن أن تدفع المستهلكين نحو المزيد من الانفاق والسلوكيات الايجابية تجاه المناخ (مثل استخدام وسائل النقل العام).

ثالثا: تكاليف وتحديات التكنولوجيا المالية

في حين أن تطبيق أدوات وتقنيات التكنولوجيا المالية على قطاع التمويل الأخضر لديه القدرة على تحقيق العديد من الفوائد، منها دعم وتسريع نمو القطاع البنكي، الا أن هناك أيضا تكاليف وتحديات وعيوب مصاحبة كما هو الحال مع العديد من التقنيات ومن بينها: (THOMPSON, GREEN AND SUSTAINABLE FINANCE PRINCIPLES AND PRACTICE, 2021, pp. 659-663)

- الاستبعاد الرقمي؛ يتطلب اعتماد منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية من الأفراد امتلاك أو الوصول إلى المحطات الرقمية التي تدعم الأنترنت، وعادة ما تكون الهواتف الذكية وكثيرا ما تتشارك المجتمعات في الهواتف، ولكن هذا لا يزال يعني أنه بالنسبة للعديد من الأفراد في العالم النامي، لا يمكن الوصول إليها إلا نادرا، وهناك عوامل أخرى مثل الوصول إلى الانترنت نفسه، قد تجعل من الصعب أو المستحيل استخدام المنتجات والخدمات؛
- صعوبة دعم الزبائن الضعفاء؛ قد يواجه بعض الزبائن مثل كبار السن والأفراد الذين يعانون من صعوبات في التعلم وغيرهم صعوبة في استخدام التقنيات الرقمية للوصول إلى الخدمات المالية، عندما تكون هذه الخدمات متاحة فقط في شكل رقمي فقد تم استبعادهم عن غير قصد من هذه المنتجات والخدمات؛
- الدقة؛ يمكن لتوافر البيانات الضخمة واستخدام تحليلات البيانات المتقدمة أن يضمن تسعير أفضل للمخاطر على مستويات أكثر تفصيلا. يمكن الان تسعير المنتجات والخدمات المالية؛ وقد تكون هذه المشكلة كبيرة على سبيل المثال، إذا كان استخدام البيانات على المستوى الفردي يعني أن مقدمي الخدمات المالية غير راغبين في تقديم المنتجات والخدمات للأفراد بأسعار في متناول الجميع بسبب الافتقار إلى تجميع المخاطر والقدرة على تسعير المخاطر بشكل فردي وقد يصبح بعض الأفراد والمجتمعات غير قابلين لتأمين أو قد

يواجهون قيودا على الوصـــول إلى الخدمات المالية وهي مشـكلة خاصـــة إذا كان هذا يعيق قدرة الأفراد أو المجتمعات على التكيف مع المناخ؛

- التحيز اللاواعي في الذكاء الاصـــطناعي وتعلم الالة؛ لكي تتعلم الأنظمة الممكنة وتتطور فإنها تحتاج إلى التدريب باســـتخدام مجموعات البيانات، وبالتالي فإن القرارات التي تتخذها الأنظمة الآلية تعتمد على جودة البيانات المقدمة، وما إذا كانت البيانات تأتي من ســـيناريوهات العالم الحقيقي الحالية فهناك خطر من أن تحتوي البيانات على تحيزات غير واعية؛
- الافتقار إلى الشـــفافية؛ في حين يمكن اســـتخدام أدوات وتقنيات التكنولوجيا المالية لتعزيز المراقبة والتحقق والشـفافية في التمويل الأخضـر، فإن اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي والتعلم الالي لتحليل البيانات يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في مثل هذه القرارات؛
- التكاليف الاجتماعية؛ يمكن أن تؤدي أدوات وتقنيات التكنولوجيا المالية، وخاصـــة زيادة الأتمتة إلى فقدان الوظائف وزيادة انعدام الأمن الوظيفي، فإن اســـتبدال أعداد كبيرة من وظائف التعامل مع الزبائن والمكاتب الخلفية والمعالجة بالأتمتة لديه القدرة على تعطيل قطاع التمويل والمجتمعات التي تعتمد عليه بشكل كبير؛
- إمكانية الغسـل الأخضـر؛ النمو السـريع والنمو المسـتمر المتوقع لمنتجات وخدمات التكنولوجيا المالية التي تدعم التمويل الأخضـر والمسـتدام يعني أن هناك خطر متزايد للغسـل الأخضـر، حيث تكون فوائد المنتج الجديد مبالغ فيها من أجل تأمين الاستثمار أو تنمية السوق.

ومن خلال ما سـبق يمكن القول إن التكنولوجيا المالية ليسـت جيدة أو سـيئة في حد ذاتها، ويمكن تطبيقها لدعم النتائج الإيجابية للعملاء والمجتمعات والمجتمع بشـكل عام أو تحقيق نتائج سـلبية، إماّ عن قصـد أو عن غير قصد ولذلك يجب على متخصصي التمويل الأخضر والمستدام الاستفادة من كل محاسنها وتوخي الحذر من كل مساوئها.

المطلب الثالث: الشمول المالي والاستدامة المالية

كان للتطورات التكنولوجية دور في تعزيز الشـمول المالي وزيادة الوصـول إلى الخدمات المالية، من خلال تقديم الخدمات المالية الرقمية وتعزيز قدرات تقييم المخاطر، تقلل التكنولوجيا المالية من الصـــعوبات ونقص المعلومات التي تواجه الأفراد والمؤسسات المالية مع زيادة تنوع وكفاءة الخدمات المالية (Ayman Abdalmajeed Alsmadi, 2023, p. 316)

أولا: مفهوم الشمول المالي

يعد الشمول المالي هدف عالمي من خلال تحفيز المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الاشتمال المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى مختلف الخدمات المالية المقدمة وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات.

يمكن للشـــمول المالي أن يتيح أكبر قدر ممكن من الفرص والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية التي يقدمها القطاع البنكي من حسابات توفير وخدمات دفع وتحويل وتمويل وائتمان نقدي وكذلك قطاع التأمين بمختلف انشـطته لتفادي عزوف بعض الأفراد ولجوئهم للتعامل مع القنوات والوسـائل غير الرسمية. (جياد، 2021، الصفحات 60-62)

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يلعب الشمول المالي دورا في ضمان وصول جميع الدول إلى المنتجات المالية واستخدامها للاستفادة من الفوائد الاقتصـــادية مع تطور تقنيات الدفع الرقمي والهاتف المحمول الجديدة في الســـنوات الأخيرة، تمت إعادة تصميم النظام المالي الرسمي، يتمثل هدفه في توفير الخدمات المالية عبر الوسائط الرقمية وتطبيقات التكنولوجيا المالية الأحدث التي تصـل إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا، بالإضـافة إلى ذلك يعد الشمول المالي الرقمي أيضـا أحد الركائز الأسـاسـية لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة بحلول عام 2030 ويسـاعد الادماج المالي في الوصول إلى 13 هدفاً من أصل 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (Lee-Ying Tay, 2022, p. 04)، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-03): مساهمات الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	مساهمات الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
الهدف 01: القضاء على الفقر	يمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية منخفضة التكلفة (مثل الائتمان والمدفوعات والأجور والمعاشات التقاعدية أو حتى السماح بالتحويلات الحكومية) الأسر ذات الدخل المنخفض على رفع مستوى المعيشة وتغذية نماذج الأعمال
الهدف 02: القضاء التام على الجوع	يمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية الفئات الضعيفة (مثل الفقراء والمزارعين والمهاجرين..) على انتاج إنتاجية أكبر وتحويلات اجتماعية أكثر أمانا وموثوقية
الهدف03: الصحة الجيدة والرفاهية	قد تساعد الخدمات المالية الرقمية العائلات في الاستعداد والتعامل مع تكاليف الرعاية الصحية غير المتوقعة في حالة الطوارئ الصحية، فإن تعزيز التأمين الصحي الصغير العام والخاص الرقمي منخفض التكلفة يجعل من التأمين الصحي أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للفقراء.
الهدف 04: التعليم الجيد	قد تدير الأسر ذات الدخل المنخفض تكاليف تعليمها بشكل أفضل باستخدام التمويل الرقمي، بينما يمكن للمؤسسات وأنظمة التعليم الوطنية تعزيز إدارتها المالية، نتيجة لذلك قد يساعد التمويل الرقمي في تخصيص الأموال للمدربين والموارد والتكنولوجيا التي تعمل على تحسين النتائج التعليمية
الهدف 05: المساواة بين الجنسين	قد يكون للمرأة سيطرة أكبر على أموالها وتطور الأصول بمساعدة الخدمات المالية الرقمية، يتم دعم المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة القوة المالية
الهدف 06: المياه النظيفة	يمكن لمقدمي خدمات المياه والصرف الصحي الآن تقديم خدمات للأسر ذات الدخل المنخفض من خلال التمويل الرقمي، مما يقلل من نفقات التشغيل مع تعزيز التنمية طويلة الأجل لشبكات الطاقة في المناطق الريفية في الوقت نفسه لجل المناطق

الهدف 07: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	يمكن أن يوفر التمويل الرقمي والمدفوعات الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض، لا سيما تلك الموجودة في افريقيا وآسيا، خدمات منخفضة التكلفة أو مدفوعة مسبقا أو الدفع أولا بأول مما يساعد على زيادة الجدوى المالية.
الهدف 08: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	تدعم الخدمات المالية الرقمية استراتيجيات الاعمال منخفضة التكلفة (على سبيل المثال، رقمنة الرواتب والمدفوعات التجارية والائتمان) خاصة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يحتمل ان يخلق 95مليون وظيفة جديدة ويزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6% بحلول عام 2025
الهدف 09: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	قد تستخدم الشركات الصغيرة التمويل الرقمي للتطوير والابتكار ودخول أسواق جديدة وجذب المزيد من المواهب الشابة إلى الاقتصاد الرقمي
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	يمكن للتمويل الرقمي أن يخلق قوة معادلة تمنح الأسر ذات الدخل المنخفض للوصول إلى تمويل رقمي منخفض التكلفة وتحسين المرونة المالية
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	المدن التي لا تزال تعتمد على المعاملات النقدية على الخدمات العامة مثل النقل العام غير فعالة ومكلفة، نتيجة لذلك قد تساعد رقمنة المدفوعات في تقليل النفقات غير الضرورية
الهدف13: العمل المناخي	قد يستفيد الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومات ن التمويل الرقمي في مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها وذلك في المقام الأول من خلال زيادة المرونة وتشجيع الاستثمارات المستدامة
الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	تعمل المدفوعات الرقمية على تحسين شفافية المعاملات الحكومية بشكل كبير ونتيجة لذلك، قد يؤدي إلى زيادة مساءلة الحكومة والأطراف الأخرى بشأن استخدام الأموال العامة

المصدر: (Lee-Ying Tay, 2022, p. 06)

يساهم الشمول المالي في التنمية المستدامة من خلال ضمان أن الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مضمون بطريقة مستدامة وأساسية يتم تقديم الخدمات المالية بطريقة مستدامة وقائمة على الاستدامة من أجل إحداث تأثير دائم للتنمية المستدامة (Ozili, 2023, p. 03)

من خلال ما سبق يحتاج الإدماج المالي إلى عامل تمكين رقمي لزيادة ربط الأشخاص الذين لديهم حسابات بنكية بالمؤسسات الرسمية للقطاع المالي، وبالتالي فالتكنولوجيا الرقمية هي أداة مهمة لتعزيز الشمول المالي وذلك لا يعني خلوها من الهجمات الإلكترونية والاحتيال والأمية المالية الرقمية خصوصا في البلدان النامية (Ozili, 2023, pp. 07-08)

ثالثا: ربط الشمول المالي بالتنمية المستدامة من خلال الاستدامة البنكية

يساهم بها الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضمان الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية بشكل مستدام أي الخدمات التي يتم توفيرها بطريقة مستدامة وعلى أساس مبادئ الاستدامة للتخفيف من الفقر، مثل القروض الرسمية والمدخرات والودائع وأن لا تكون متاحة فقط للفقراء وأن لا تخضع منتجات التوفير هذه إلى الرسوم البنكية المفرطة لتشجيع المودعين ذوي القيمة المنخفضة على ادخار المال مع البنوك،

أي أن تقديم الخدمات المالية الرسمية الأساسية بناءً على مبادئ الاستدامة يكون من أجل إحداث تأثير دائم، وهذا من خلال:

- تكلفة المعاملة يجب أن تكون ثابتة منخفضة ومستدامة، والرسوم البنكية عادلة وموضحة وغير استغلالية لعملاء البنوك؛
- يجب ألا يكون هناك وصول مستمر إلى التمويل الرسمي على حد سواء في الأوقات الجيدة والأوقات السيئة؛
- لا ينبغي أن يكون هناك حد أدنى للمبلغ الذي يمكن ادخاره حتى يستفيد جميع الذين يتعاملون مع البنوك والذين يرغبون في توفير المال؛
- يجب تقديم القروض الرسمية بسعر منخفض الفائدة ويجب أن تعطى فقط للبالغين الفقراء الذين يمكنهم سداد القرض أو لمن يستحق الائتمان.

من خلال هذا النهج يتناغم الادماج المالي بالتنمية المستدامة من خلال تبني مبادئ الاستدامة في تقديم الخدمات المالية الرسمية الأساسية (Ozili, 2023, pp. 09-10)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-04): الصلة بين الشمول المالي والاستدامة والتنمية المستدامة

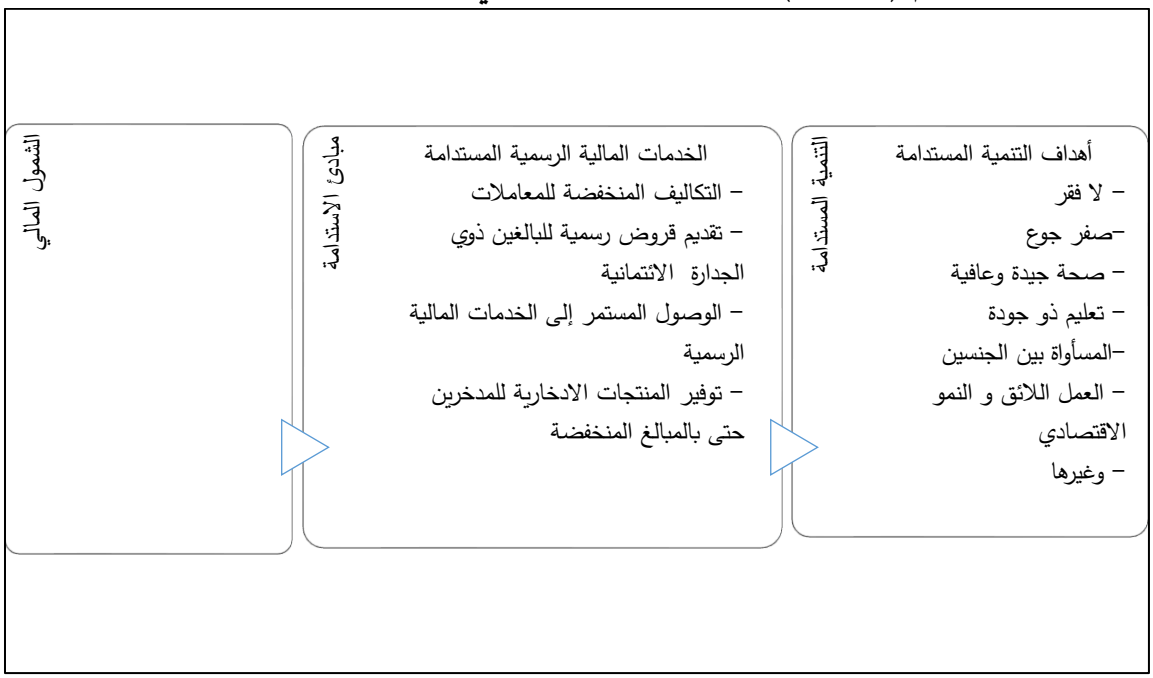

المصدر: (Ozili, 2023, p. 10)

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الشمول المالي يعزز انتشار الخدمات البنكية سواء كانت تقليدية أو شاملة، مصرفي شامل لكافة القطاعات أو الأفراد(خدماته)، ومنه فالشمول المالي يعد أحد المؤشرات للحكم على مدى شمولية الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف البنوك لمختلف المتعاملين.

خلاصة الفصل

لقد تم البحث في هذا الفصل وتحديد المفاهيم النظرية للبنوك الشاملة عامة والخدمات المصرفية الشاملة خاصة والتي تعنى بتطوير وتقديم البنوك التجارية لجملة من الخدمات البنكية خارج النطاق التقليدي لأعمالها والتسابق لتقديم كل ما هو حديث لاستمراريتها وتوسعها وزيادة ربحيتها، والتطرق لمختلف أنواعها والتي تساهم في تلبية احتياجات الزبائن ومختلف رغباتهم.

وتطرق هذا الفصل إلى مختلف الابتكارات الحديثة التي تبنتها الصناعة البنكية من تحول رقمي وتكنولوجيا مالية، كان لهذه الأخيرة مزايا على الخدمات البنكية مما ساعد على زيادة الانتشار وتنوع الخدمات المقدمة التي من خلالها يمكن إدماج العديد من الزبائن والأفراد بالقطاع البنكي وتعزيز قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المقدمة ورفع الوعي المالي لديهم مما يحقق مستويات عليا من الشمول المالي الذي يعمل على تنمية القطاع المالي، هذا الأخير الذي يمكن من تحقيق العديد من الأهداف المترابطة من رؤية الأمم المتحدة 2030.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لاستدامة النظام المالي

تمهيد

أصبح الاهتمام بالاستدامة أحد القضايا المهيمنة على النقاشات الاقتصادية العالمية الحالية، وفي ظل ذلك يَعد النظام المالي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال الانتقال الفعلي نحو تشكيل الثروة الحقيقية لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل لاقتصاد شامل وأكثر استدامة وهو ما يعرف بالتحول إلى نظام مالي مستدام والذي لا يعني تغيير الوظائف التقليدية للنظام المالي، بل بإعادة مواءمة هذه الوظائف نحو أهداف مستدامة لضمان نمو قطاع مالي يتوسط في الموارد ويُمكن المدفوعات ويسهل إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية أكبر

إن تمويل هذا التحول نحو نموذج اقتصادي مستدام مع انبعاثات منخفضة لثاني أكسيد الكربون سيتطلب دعم والتزام العديد من الأطراف كالبنوك، شركات التأمين، صناديق التقاعد وغيرها من المؤسسات، ولأن البنوك تمثل العمود الفقري للنظام المالي وهي المصدر الأساسي للتمويل الخارجي للاقتصاد.

يسعى هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري للاستدامة في النظام المالي من خلال تحليل جوانب وفوائد دمج الاستدامة داخل النظام المالي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة

المبحث الثاني: بناء نظام مالي مستدام

المبحث الثالث: الجهاز البنكي والاستدامة

المبحث الأول: مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مفهوما شاملا متعدد المجالات والإختصاصات يسعى للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من خلال تحقيق التوازن بين العديد من الأبعاد بغرض مواجهة العديد من التحديات عبر عنها بـــ 17 هدفا، وفيما يلي تفصيل لذلك.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة العديد من الاستخدامات والتي تختلف باختلاف المجالات والتي من بينها في المجال المالي.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

2-1- فكرة التنمية المستدامة

اعتبر الاقتصاد الأخضر محور اهتمام نادي روما في عام 1972 والذي من خلاله تم اعتبار الزيادة اللامحدودة في الإنتاج والاستهلاك بمثابة تهديد، كما أشار إلى القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئة للأرض والحاجة إلى إدارة أكثر عدالة للموارد المشتركة، وأخيرا تمت مناقشة التنمية المستدامة والتمويل المستدام.

في السبعينات تم تحديد الروابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإدراجها في إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام 1972، وكان الهدف الأول هو العمل على تحديد ما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة ومنخفض الانبعاثات، وحماية البيئة الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيا في أساليب الإنتاج وتحسين ظروف تنمية ريادة الأعمال وزيادة وعي المستهلك بمفهوم التمويل المستدام الذي يجمع بين الكفاءة المالية والاستقرار مع الالتزام الاجتماعي وحماية البيئة والإدارة المسؤولة.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم استخدام كل من "الاقتصاد الأخضر" أو" التخضير" بالتبادل للتعبير عن مصطلح التنمية المستدامة، تسعى العديد من المؤسسات لتحقيق أهدافها المستدامة من خلال استراتيجيات جديدة لإدارة الأهداف المسطرة من قبلها، مثل المسؤولية الاجتماعية، الاستثمار المسؤول اجتماعيا (Magdalena Ziolo M. P., 2019, pp. 56-59)

2-2- تعريف التنمية المستدامة

تم انشاء أهداف التنمية المستدامة كامتداد لأهداف الالفية التي امتدت من عام 2000إلى2015، تضع أهداف التنمية المستدامة اطارا للاستدامة في أجندة العدالة الاجتماعية والبيئية والمستفيدون هم من الأجيال الحالية والمستقبلية (Myers, 2020, p. 08)

يأخذ مفهوم التنمية المستدامة طابعا شاملا اذ يمكن أن يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة: (مهدي، 2020، صفحة 02)

- جاء تعريف التنمية المستدامة في التقرير الصادر عن لجنة برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية 1987 بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها".
- يعرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة" هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد".
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول".

من خلال ما سبق، فالتنمية المستدامة هي استمرار وتواصل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بالإدارة الرشيدة للموارد، ومنه فالتنمية المستدامة لها جملة من الخصائص والمميزات وهي كالتالي: (طري، 2019، صفحة 128)

- فهي تنمية طويلة المدى حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية؛
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية الأخرى؛
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد الأساسية في المقام الأول، وكل ما يتعلق بتحسين نوعية حياة الانسان المادية والاجتماعية؛
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية.

2-3- أبعاد التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي: (نبيل، 2018، الصفحات 33-36)

البعد البيئي: يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا تؤثر على التوازن البيئي وذلك من خلال:

- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- ادخال مفاهيم البيئة الآمنة وإلزامية المحافظة عليها من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الاعلام والثقافة للجميع؛
- تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا من خلال آليات السوق.

البعد الاقتصادي: تسعى الدول الصناعية الكبرى من خلال فهمها للتنمية المستدامة إلى الخفض الكبير والمتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، على خلاف الدول المتخلفة التي تسعى من خلال التنمية

المستدامة إلى توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا، من بين أهم النقاط المعبرة عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ما يلي:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- تبعية البلدان النامية؛
- المساواة في توزيع الموارد؛
- الانفاق العسكري؛
- التفاوت في المداخيل.

البعد الاجتماعي: تسعى من خلاله إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل النمو السكان وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية تفرض والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، وبالتالي فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على هذه النقاط:

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات؛
- نمو وتوزيع السكان بضمان الرعاية الصحية والتعليم ومحاربة البطالة.

البعد التكنولوجي: ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا خضراء ذات الحد الأدنى من الغازات الدفيئة، ويمكن استخدام التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تحسين أداء المؤسسات من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛
- تعزيز وبناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر؛
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بإدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعي، كما يمكن إظهار أبعاد التنمية المستدامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-01): أبعاد التنمية المستدامة

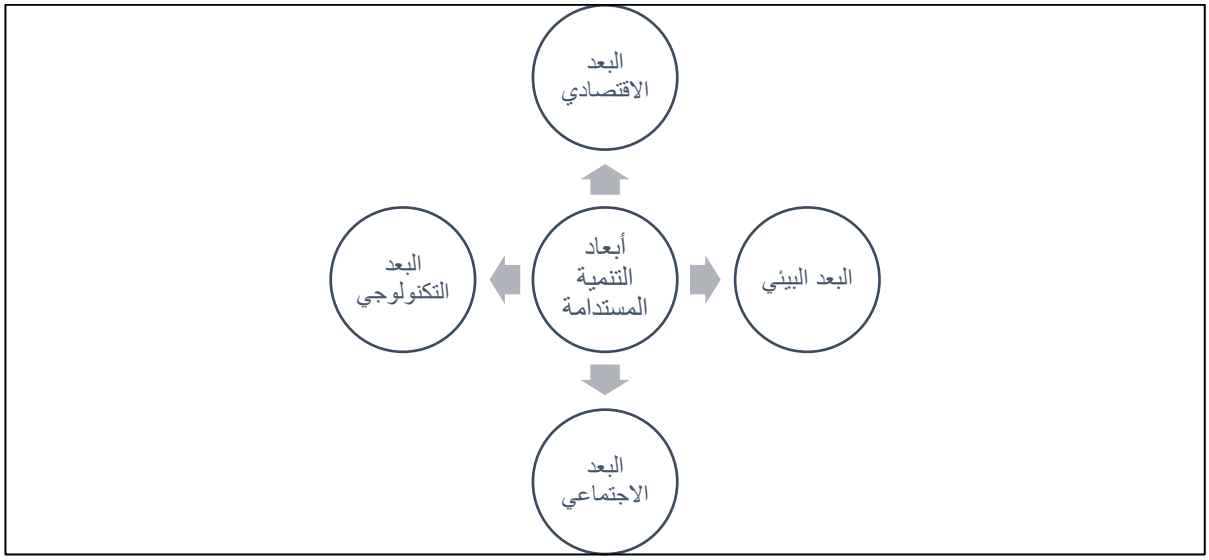

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

للانتقال نحو اقتصاد مستدام وشامل، وضعت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تحفز أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة العمل خلال الفترة 2015-2030في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للإنسانية وكوكب الأرض (Schoenmaker, 2019, p. 08)، أي أن التنمية المستدامة تستهدف ثلاث نواحي منها ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي تم تحديد أهدافها من قبل 153دولة، لتشجيع الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني على معالجة مجموعة من التحديات المتعلقة بالاستدامة التي تجاوزت التخفيف من حدة التغيير المناخي والتكيف معه ودعم الانتقال منخفض الكربون إلى ما هو أشمل من مكافحة الفقر وإقامة مستوطنات ومدن مستدامة من خلال التمويل الأخضر والمستدام، والجدول الموالي يوضح أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم (02-01): أهداف التنمية المستدامة

	أهداف التنمية المستدامة	وصف قصير
01	لا وجود للفقر	القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان
02	صفر جوع	القضاء على الجوع وتحقيق الامن وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
03	صحة جيدة وعافية	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الاعمار
04	تعليم ذو جودة	ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
05	المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
06	المياه النظيفة والصرف الصحي	ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع
07	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	ضمان حصول الجميع على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بأسعار معقولة
08	العمل اللائق والنمو الاقتصادي	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع
09	الصناعة والابتكار والبنية التحتية	بناء بنية تحتية قادرة على الصمود وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار
10	الحد من عدم المساواة	الحد من التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها
11	المدن والمجتمعات المستدامة	جعل المستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
12	الإنتاج والاستهلاك المسؤولان	ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
13	العمل المناخي	اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة
14	الحياة تحت الماء	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15	الحياة على الارض	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظام البيئي للأراضي وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16	السلام والعدالة والمؤسسات القوية	تعزيز المجتمعات السليمة والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات
17	شراكات من أجل الأهداف	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المصدر: (Bevilacqua, 2022, pp. 168-169)

تم تحديد المدى الزمني المحدد للوصول لهذه الأهداف إلى غاية 2030 ذات الطابع الغير الالزامي إلا أن العديد من البدان والمؤسسات تولت مسؤولية تحقيق الاستدامة بانشاء أطر وطنية وغيرها من المبادرات لتحقيقها

كما تم التطرق لها سابقا (THOMPSON, GREEN AND SUSTAINABLE FINANCE PRINCIPLES AND PRACTICE, 2021, pp. 58-59)، تتميز التنمية المستدامة بالمبادئ التالية: (Schoenmaker, 2019, pp. 9-10)

- الشمولية: تعد التنمية المستدامة مفهوم شامل من حيث المكان والزمان والأجزاء المكونة لها، وتشمل الاستدامة كل من الأنظمة البيئية والبشرية سواء القريبة منها أو البعيدة في كل من الحاضر والمستقبل؛
- الاتصال: الاستدامة تتطلب فهم الكلمة باعتبارها مترابطة ومتشابكة بشكل منهجي؛
- الانصاف: التوزيع العادل للموارد وحقوق الملكية للأجيال الحالية والمقبلة وفيما بينهما؛
- الحكمة: الحفاظ على مرونة النظم الايكولوجية الداعمة للحياة والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المترابطة وتجنب الإجراءات التي لا رجعة فيها؛
- الأمن: ضمان حياة أمنة وصحية وعالية الجودة للأجيال الحالية والمستقبلية.

ثالثا: التنظيم المؤسسي والقانوني لفكرة التنمية المستدامة

تجسيدا للعديد من المبادرات والاتفاقيات الدولية لتغيير نموذج العمل التقليدي نحو نموذج العمل المستدام بانتهاج واحترام أهداف التنمية المستدامة بدمج عواملها في عملية اتخاذ القرار المالي وبدعم من تنظيم قانوني ومؤسسي عالمي.

1- البيئة المؤسسية والقانونية لإرساء التنمية المستدامة

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الحصول على التمويل المستدام والذي تدعمه مؤسسات دولية مستهدفة تضفي الشرعية على إطار تنفيذ مسلمات التمويل المستدام على المستوى المحلي، ومن بين المؤسسات المالية العالمية الرائدة في هذا المجال ما يسردها الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-02): المؤسسات المالية العالمية الداعمة للتمويل المستدام.

المؤسسات	الوصف
البنك الدولي	شعار البنك الدولي هو "العمل من أجل عالم خال من الفقر" تم انشاءه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الفقر والقضاء عليه في أنحاء العالم من خلال تزويد أفقر البلدان بالدعم المالي لتحقيق التنمية المستدامة، ويشارك البنك في تقديم القروض بشروط تفضيلية للبلدان النامية ومتوسطة الدخل لمكافحة الفقر
بنك الاستثمار الأوروبي	تساهم أنشطته في تقليل الفوارق التنموية الاقليمية وتعزيز التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين وتعتبر حماية البيئة أحد الأهداف ذات الأولوية لبنك الاستثمار الأوروبي، تأسس في عام 1958، ويتكون من 27 دولة تنتمي إلى المجموعة الأوروبية
البنك الأوروبي	تأسس في عام 1989ويهدف إلى دعم وتعزيز التنمية المستدامة، حماية البيئة هي محور الاهتمام والنشاط القانوني للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، ويتعلق هذا على وجه

للإنشاء والتعمير	الخصوص بالتزام البنك بتمويل مزارع الرياح في الفترة 2008-2006، خصص البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية 2.7مليار يورو لـ 166. مشروعا مؤيدا للبيئة في 24 دولة
الأمم المتحدة	التي أنشئت في عام 1945 تتولى العديد من المبادرات لتعزيز واحترام متطلبات التنمية المستدامة وتمويلها، ومن بين أهم برامجها المؤيدة للتنمية المستدامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة UNEP FI

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (Magdalena Ziolo M. P., 2019, pp. 63-66)

بالإضافة إلى المؤسسات الدولية التي يرتكز نشاطها على دعم التنمية المستدامة وضمان تمويلها فإن الجمعيات الناشطة في هذا المجال تستحق الاهتمام أيضا كالمنتدى الأوروبي للاستثمار المستدام EUROSIF هو جمعية أوروبية رائدة تتمثل مهمتها في ضمان التنمية المستدامة من خلال مشاركة السوق المالية الأوروبية، كما ترتكز فعالية البيئة المؤسسية للتنمية المستدامة والتمويل المستدام إلى حد كبير على مدى كفاية البيئة القانونية والإطار القانوني هذه الأخيرة عرفت العديد من الاتفاقيات من أهمها؛ إعلان ستوكهولم1992، تقرير" مستقبلنا المشترك"، تقرير ريو المعروف بقمة الأرض. (Magdalena Ziolo M. P., 2019, p. 60)

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإطار المؤسسي والقانوني يظهر الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة أكثر تنسيقا وتنظيما مما يجعل من التعاون الدولي في مجال الممارسات المستدامة متزايدا.

المطلب الثاني: تمويل التنمية المستدامة

أحد الشروط اللازمة لنجاح تنفيذ خطة عمل التنمية المستدامة هي التمويل الكافي، ونظرا لمحدودية القطاع العام فسوف يتعين على القطاع الخاص توفيرها، ويتمثل التحدي الأبرز الذي أشارت إليه الأمم المتحدة في كيفية تعبئة رأس المال لتحقيق هذه الأهداف، وسوف يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويلها تحولا في نماذج الأعمال باختلاف طبيعة المؤسسات تأكيدا للعلاقة بين قطاع التمويل والقضايا واسعة النطاق، ومن ثم فإن الأسواق المالية تواجه تحديات مواءمة المنتجات والخدمات المالية مع احتياجات التنمية المستدامة.

أولا: الاحتياجات التمويلية للتنمية المستدامة

يهدف جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق ما بدأت به الأهداف الإنمائية، يكمن صميم أهداف التنمية المستدامة في الالتزام بـ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب"، ومما لا شك فيه أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مهمة ضخمة تتطلب تعاونا عالميا بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وقطاع التعليم ووسائل الإعلام ومن بين الآليات الرئيسية في إطار التعاون نجد النظام المالي الذي يتيح للأسر الوصول للخدمات المالية الرسمية مثل حسابات التوفير، الائتمان الاستهلاكي، الرهون العقارية، بطاقات الائتمان، قروض الطلاب أو الائتمان الأصغر وغيرها من المنتجات والخدمات التي توفرها البنوك الشاملة، لا تشمل أهداف التنمية المستدامة الوصول للائتمان كهدف في حد ذاته ومع ذلك يقال أن الوصول إلى التمويل الرسمي قد يكون له تأثير مباشر على تحقيق بعض الأهداف الموسعة للتنمية المستدامة،

مثل: إنهاء الفقر، تحسين الصحة والتعليم، الحد من عدم المساواة بين الجنسين، قد يسهل الحصول على الائتمان في تحقيق الهدف01 من أهداف التنمية المستدامة " القضاء على الفقر المدقع" من خلال منح الأفراد فرصة للتمويل في الاستثمارات التي ستؤدي إلى أعمال مدرة للدخل أو مزيد من التعليم والتدريب على المهارات أو الإسكان أفضل قد يفيد الحصول على تمويل المزارعين أيضا في الاستثمارات في المعدات والمعرفة لزيادة غلات المحاصيل ذات الصلة بالهدف 02من أهداف التنمية المستدامة " الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي"، فيما يتعلق بتحقيق صحة جيدة ورفاهية يمكن أن يساعد ائتمان الأسر على تخفيف التكاليف الطبية وتقليل حالات الطوارئ الصحية بالنسبة للهدف 04 من أهداف التنمية المستدامة، فإن توفر التمويل سيوفر للأفراد وسيلة للاستثمار في الفرص التعليمية مثل الشهادات الجامعية، من خلال توزيع التكلفة بمرور الوقت يمكن للمرأة من خلال الوصول إلى الائتمان مما يساعد على الحد من عدم المساواة بين الجنسين وهو الهدف 05 من أهداف التنمية المستدامة، قد يؤدي توفر الائتمان 5أيضا زيادة قدرة الأسر على الاستثمار في المشاريع التي ستوفر المياه النظيفة وأنظمة الطاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 06 و07، كما أن الوصول إلى الأعمال التجارية والتمويل الأصغر لديه القدرة على زيادة نشاط ريادة الأعمال والابتكار، مما يؤدي إلى المزيد من الأعمال والوظائف وزيادة النمو الاقتصادي وثيق الصلة بالهدف 08 من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والهدف09 الداعم للابتكار المحفز... وغيرها من الأهداف. (Alper Kara, 2021, pp. 01-02)، من بين أهم الطرق التي تشارك بها المؤسسات المالية العاملة في النظام المالي في تحقيق التنمية المستدامة: (THOMPSON, GREEN AND SUSTAINABLE FINANCE PRINCIPLES AND PRACTICE , 2021, pp. 59-60)

- دمج العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة في اتخاذ القرار الاستثماري، أو ربط نتائج الاستثمار المرغوبة بأهداف التنمية المستدامة؛
- العمل على جعل الواجب الائتماني موائما للتنمية المستدامة؛
- توفير التمويل بالديون (السندات والقروض) للوصول لأهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز الوصول إلى التمويل الأصغر للذين يسعون إلى دعم أهداف التنمية المستدامة؛
- تطوير منتجات وعمليات مالية مبتكرة تسمح بالاستثمار المستدام وتقليل تكاليف القيام بذلك وتعزيز الحوكمة حيثما لزم الامر؛
- التأكد من أن جل عملياتها وأنشطتها التجارية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدلًا الانتقاص منها.

ثانيا: مصادر تمويل مشاريع التنمية المستدامة

تعد مشروعات التنمية المستدامة كغيرها من المشاريع الاقتصادية فهي تحتاج إلى موارد مالية سواء كانت داخلية أو خارجية، وقد زاد الاهتمام بتمويل المشاريع المستدامة في معظم بلدان العالم فقد زاد تمويل مشاريع المناخ من 382مليون دولار عام 2013 إلى612مليون دولار 2017، من بين المشاريع والبرامج الخضراء التي يتم تمويلها ما يلي: (سلمان، 2017، الصفحات 84-85)

- المشاريع المتعلقة بالطاقة والطاقة البديلة؛
- المشاريع المتعلقة بحماية البيئة؛
- المشاريع المرتبطة بالغذاء وتحقيق الأمن الغذائي؛
- برامج مكافحة الفقر والبطالة؛
- برامج التعليم العام والتعليم العالي؛
- مشاريع حاضنات الأعمال؛
- مشاريع الإسكان والإعمار؛
- مشاريع تعميم المعرفة والتكنولوجيا المعاصرة؛
- تمويل برامج ومراكز الأبحاث والتدريب؛
- 10-برامج الارتقاء بالخدمات الصحية؛
- برامج مساعدة وتمكين المرأة.

يقوم تمويل التنمية المستدامة على نوعين من المصادر منها المحلية والأجنبية، تعتمد الموارد المالية المحلية على المدخرات المحلية العامة والخاصة بالنسبة للبلدان المتقدمة، أما عن البلدان النامية والبلدان الفقيرة فإن العجز الحاصل في الموارد المالية المحلية يجعلها في حاجة ماسة إلى الموارد المالية الخارجية المتمثلة في المساعدات الإنمائية الرسمية والتمويلات متعددة الأطراف من خلال البنك الدولي والبنوك الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الشكل الموالي يوضح أهم المصادر التمويلية للتنمية المستدامة (زيطوط، صفحة 42)

الشكل رقم (02-02): مصادر تمويل التنمية المستدامة

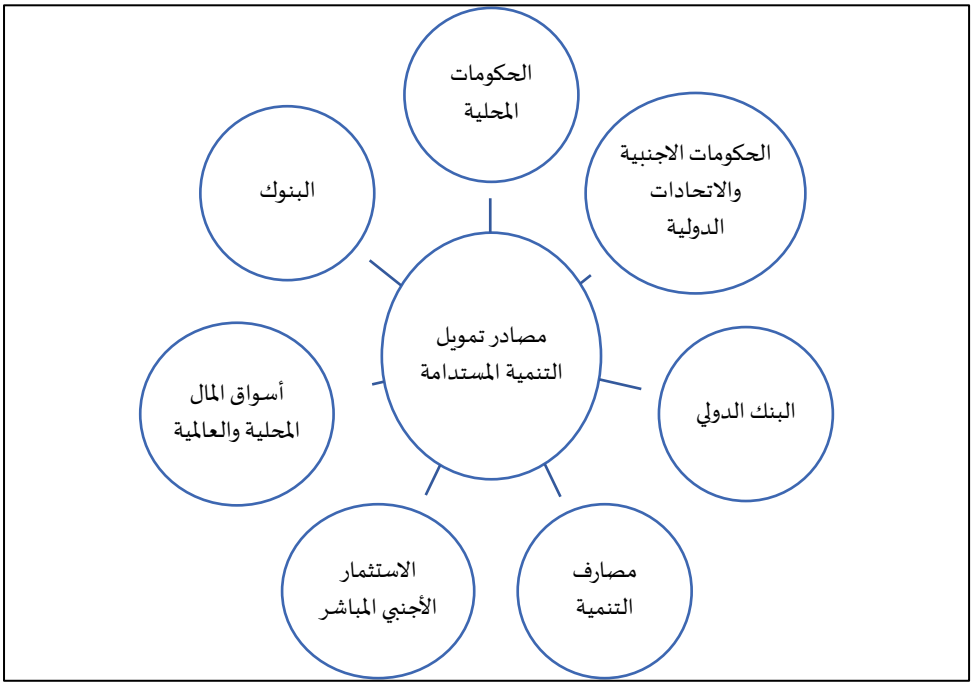

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (كوين، 2020، الصفحات 565-566)

من خلال الشكل، تعد البنوك التجارية إحدى أهم المؤسسات المالية المحلية داخل الأنظمة المالية التي تسهم في توفير الموارد المالية عن طريق تنويع باقة المنتجات والخدمات البنكية المقدمة.

ثالثا: تمويل البنوك التجارية لمشاريع التنمية المستدامة

تمثل البنوك التجارية مصدر أساسي في تمويل التنمية المستدامة لا سيما وأن العديد من البلدان لا يزال نظامها المالي يستند بصورة أساسية على البنوك في توفير التمويل وعلى الرغم من أن طبيعة البنوك التجارية تتفادى التمويل طويل الأجل تفاديا للمخاطر وعدم المواءمة بين آجال موجوداتها ومطلوباتها فإنها بدأت بالتحول نحو التمويل الأخضر والمستدام باعتباره أحد أهم الاتجاهات الحديثة داخل المنظومة البنكية، حيث يُعرف التمويل الأخضر من قبل مجموعة العشرين على أنه:" تمويل الاستثمارات التي توفر فوائد بيئية في السياق الأوسع للتنمية المستدامة بيئيا"، وكذلك تعرف المفوضية الأوروبية التمويل المستدام على أنه:" تمويل له مكون أخضر وبيئي واجتماعي قوي لدعم النمو الاقتصادي مع تقليل الضغوط على البيئة ومعالجة انبعاثات الغازات الدفيئة ومعالجة التلوث وتقليل النفايات وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية" (Claringbould Duco, 2019, p. 14) كما أن فريق الخبراء رفيع المستوى التابع للاتحاد الأوروبي المعني بالتمويل المستدام يعرف التمويل المستدام على نطاقين:" النطاق الأوسع على أنه نظام مالي مستقر يعالج قضايا التعليم على المدى الطويل، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كالتوظيف المستدام، تمويل التقاعد وبناء البنية التحتية، الابتكار التكنولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ، أما بالمعنى الضيق فإن التمويل المستدام يعني تكامل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في القرارات المالية" (EU HIGH-LEVELEXPERT GROUP ON SUSTAINABLE FINANCE, 2017, p. 12)

وبالتالي يعد التمويل الأخضر تصنيفا فرعيا للتمويل المستدام والذي يدعم التحول نحو الاستدامة داخل النظام المالي، هذا التوجه يضم أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية وأخلاقية داخل النشاط البنكي والمالي ككل غالبا ما يطلق عليها اسم معايير ESG، من شأن التمويل المستدام أن يعزز تطوير الصناعات الخضراء والمستدامة ويشجع الابتكار التكنولوجي لخلق فرص العمل عموما وخاصة داخل الصناعة المالية من خلال تحضير عملياتها من خلال دمج مخاطر البيئة وتغير المناخ في استراتيجياتها وأنظمة إدارة المخاطر وطرح المنتجات المالية الخضراء لتوسيع آفاق أعمالها من شأنه أن يضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل مع حماية البيئة في نفس الوقت (Henderson, 2019, p. 04)سيتم التطرق لها لاحقا.

المطلب الثالث: التحول نحو استدامة النظام المالي

للنظام المالي القدرة على توفير التمويل اللازم لتحقيق الانتقال العادل وتحقيق الاستدامة من خلال مواءمة موارده المالية وتشـــجيع بعض الممارســـات الخضـــراء، إلا أن هذا لا يخلو من مخاطر وتحديات تواجه النظام المالي نستعرضها فيما يلي:

أولا: تعزيز التمويل المستدام للتحول نحو الاستدامة

الأحداث الأخيرة التي شـــهدتها القطاعات المالية المتمثلة في تعبئة التمويل لدعم الانتقال نحو اقتصـــاد مستدام أسفرت عن ظهور الأسواق الخضراء نتيجة لزيادة الاستثمارات العامة والخاصة وهي تشمل: تمويل الكربون، وصناديق التحفيز الخضراء والتمويل الأصغر والسندات الخضراء وصناديق المناخ الدولية والوطنية والبنية التحتية الخضراء والصناديق العقارية وصناديق الأسهم المسؤولة اجتماعيا.

هذا التحول يعد عملية متعددة المستويات تهدف للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، بتحويل الاقتصاد من اللون البني نحو اللون الأخضـر ويتم دعم هذه العملية من خلال التمويل المسـتدام والتمويل الأخضـر وتمويل المناخ، ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03): التحول نحو الاستدامة والتمويل

	التمويل	الهدف
النظام المالي المستدام	التمويل المستدام	تنمية مستدامة
	التمويل الأخضر	الاقتصاد الأخضر، النمو الأخضر، انخفاض الكربون، اقتصاد فعال في استخدام الموارد
	تمويل المناخ	التكي والتخفيف من آثار تغير المناخ

المصدر: (ryszawska, 2016, p. 188)

من خلال الجدول السابق، يهدف التمويل المستدام إلى إحداث قيمة اقتصادية واجتماعية من خلال النماذج والمنتجات والأسواق المالية التي تكون مستدامة بمرور الوقت أي أنه كل ممارسة تقوم بها المؤسسات المالية التي تدعم وتسهل التنمية المستدامة، أما التمويل الأخضـر فهو يدعم النمو الأخضـر والانتقال إلى الاقتصـــاد الأخضـــر أي الاســـتثمار في الطاقة المتجددة، تقليل الانبعاثات الكربونية، إعادة التدوير، إدارة النفايات، وغيرها من المشاريع الخضراء، أما تمويل المناخ يصنف من المستويات الدنيا نحو الاستدامة والذي يدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تغير المناخ، وهذا يعني أيضا تمويل التحول نحو تنمية منخفضة الانبعاثات والمقاومة للمناخ من خلال أسواق الكربون، والتنظيمات الوطنية والعالمية المعقدة، وسياسة الغابات والطاقة والتمويل الدولي للتنمية وهو ما يمثله الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): مواءمة التمويل مع النظام المالي المستدام

المصدر: (ryszawska, 2016, p. 189)

الأنواع المختلفة للتمويل تجعل من التحول إلى الاستدامة عملية سهلة تخلق نظاما ماليا مستداما يقوم بإنشاء الأصول المالية وتقديرها والتعامل بها، بطرق تشكل الثروة الحقيقية لخدمة الاحتياجات طويلة الأجل لاقتصاد شامل ومستدام بيئيا ويلعب النظام المالي المستدام ثلاثة أدوار رئيسية لتمكين هذا التحول منخفض الكربون، اقتصاد مرن للمناخ ؛أولا، يدرك بشكل فعال تكاليف ومخاطر الأصول عالية الكربون وكثيفة الموارد؛ ثانيا، يخصص ما يكفي من رأس المال المسعر بشكل جذاب منخفض الكربون وكفاءة استخدام الموارد كمجموعات؛ ثالثا، يضمن قدرة المؤسسات المالية والمتعاملين على مقاومة الصدمات المناخية بما في ذلك الكوارث الطبيعية. (ryszawska, 2016, pp. 187-190)

ثانيا: التحديات التي تواجه مواءمة التمويل من أجل التنمية المستدامة

تواجه الصناعة المالية العديد من التحديات في ظل استجابتها للمتطلبات الاستدامة منها تحديات كبيرة في حيث تعبئة التمويل نحو الاستثمارات الخضراء، قدمت العديد المنظمات الرائدة كمجموعة دراسة التمويل الأخضر لمجموعة العشرين، واستعلام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤخرا فريق الاتحاد الأوروبي HLEG دراسة متعمقة لهذه القيود والتدخلات المحددة الموصى بها، بعض هذه القيود موضح أدناه: (Zorlu, 2018, pp. 15-16)

- **عدم التوافق مع أهداف التنمية المستدامة**

سيرورة عمل النظام المالي حاليا غير متوافقة مع الأهداف المستدامة ومنخفضة الكربون، فريق الاتحاد الأوروبي يرى نوعين من الاخلال في صميم تحدي الاستدامة بالنسبة للنظام المالي أحدهما يتعلق بالأفق الزمني المناسب والآخر بالمفهوم المناسب للمخاطر، تتطلب الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة كخلق فرص العمل وحماية البيئة وتمويل التقاعد والتحول المناخي التركيز على المدى الطويل ومنظور أوسع للمخاطر المحتملة على المجتمع ومع ذلك فإن عمل النظام المالي منحاز نحو المدى القصير ونظرة ضيقة نسبيا للمخاطر المالية.

- **تداخل قضايا الاستدامة**

بالإضافة إلى عدم التوافق مع أهداف التنمية المستدامة داخل النظام المالي، فإن الأسواق المالية كذلك تميل إلى عدم استيعاب العوامل الخارجية السلبية كالتضرر من الاستثمارات الملوثة أما العوامل الإيجابية كالفوائد من الاستثمارات الخضراء والمستدامة التي قد تنطوي عليها استثماراتها مما يؤدي إلى مواءمة التمويل والاستثمار نحو الاستثمارات والأنشطة التي لا تدعم التنمية المستدامة.

- **التفسير الضيق للواجب الائتماني**

محدودية الفهم الصحيح للواجب الائتماني من قبل كافة أصحاب المصالح أدت إلى منع دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وغيرها من أشكال نهج الاستثمار المسؤول في القرارات الاستثمارية إما جهلا بفوائدها أو تعنتا وتمسكا بالنهج الكلاسيكي في إدارة النظام المالي وخاصة الجهاز البنكي خلصت العديد من المبادرات والمنظمات الداعمة للاستدامة إلى أن المستوى المتدني في الدفع بالقيمة المستدامة في التمويل والاستثمار ما هي إلا نتيجة للفهم القديم والمحدود في أداء الواجب الائتماني.

أي أن القدرات التحليلية للمؤسسات المالية للمخاطر والفرص الناتجة من الاستثمار الأخضر لا تزال غير كافية لذلك يتوجب زيادة الجهود لفهم أفضل للمخاطر البيئية لزيادة حجم الاستثمار الأخضر والمستدام.

- **عدم تناسق المعلومات وعدم الكشف عنها**

تعد مستويات الحوكمة المتدنية أحد التحديات الرئيسية التي تحول دون تخضير النظام المالي فشفافية المخاطر ولأسعار أمر ضروري لتخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية، إذا لم تكن المخاطر طويلة الأجل شفافة فسيحد هذا من قدرة المستثمرين على التقييم الكامل للفرص والمخاطر الناتجة عن الاستثمار في المشاريع أو الأصول المستدامة، شددت وشجعت فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD) للإفصاح عن معلومات أفضل عن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين في شكل تقارير الاستدامة.

كل ما تم ذكره من تحديات وقيود تعيق تخصيص رأس المال نحو تحقيق التنمية المستدامة تم التوصل إليها من خلال فريق الاتحاد الأوروبي والعديد من الدراسات المتعلقة بأنظمة الدول النامية التي تتميز بالتعقيد خصوصا في تخصيص التمويل وأجله نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: توصيات لتوسيع نطاق تمويل التنمية المستدامة عبر النظام المالي

ولتعزيز التمويل المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح، هناك حاجة إلى عمل تكميلي من جانب الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص وعلى الصعيد العالمي، هناك تباين كبير فيما يتم تمويله والقنوات المستخدمة ومزيج أنواع التمويل.

ومن أجل زيادة التدفقات الخاصة سيحتاج القطاع العام أولا إلى معالجة إخفاقات السوق مثل تحديد سعر للتلوث ووضع إطار لصنع القرار على المدى الطويل، يمكن أن تشمل خيارات توسيع نطاق الأسواق المالية المستدامة، بما في ذلك تلك الموصى بها في التقرير التجميعي للتمويل الأخضر لمجموعة العشرين لعام 2016 أيا من العناصر التالية أو جميعها: (Henderson, 2019, pp. 07-08)

- **توفير إشارات وأطر السياسة الاستراتيجية:** يمكن للسلطات توفيرها للمستثمرين فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي للاستثمار المستدام وخطط متابعة أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، ومن الأمثلة على ذلك خارطة طريق التمويل المستدام في اندونيسيا؛
- **تطوير منتجات مالية جديدة مستدامة:** يتم تنفيذ العديد من الابتكارات في السوق المالية بقيادة القطاع الخاص، يتم توسيع نطاق التمويل المستدام من خلال استكشاف أهمية السندات الخضراء والقروض الخضراء ويمكنها أيضا تقديم قروض مضمونة مدعومة بمصادر إرادات مستقبلية مثل عقود إدارة الطاقة أو بيع تصاريح الغازات الدفيئة؛
- **تسخير قوة التمويل الرقمي:** لقد بدأ التمويل الرقمي في إثبات قدرته على تسهيل التنمية المستدامة، التمويل الرقمي يجعل المزيد من البيانات متاحة بسرعة أكبر وبتكاليف أقل، مما يزيد من الشفافية والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاستثمارات المستدامة؛
- **تعزيز المبادئ الطوعية للتمويل المستدام:** يمكن للسلطات المحلية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص العمل معا من أجل تطوير وتنفيذ المبادئ الطوعية للخدمات البنكية المستدامة والاستثمار المسؤول والمجالات الرئيسية الأخرى للتمويل الأخضر؛
- **توسيع شبكات التعلم لبناء القدرات:** يمكن للسلطات الدولية حشد الدعم لتوسيع منصات بناء القدرات القائمة على المعرفة مثل الشبكة البنكية المستدامة، ومبادئ الاستثمار المسؤول، بالإضافة إلى مبادرات التمويل الأخضر الدولية والمحلية الأخرى؛
- **دعم تطوير أسواق السندات المحلية المستدامة:** لدعم البلدان المهتمة بتطوير أسواق السندات الخضراء بالعملة المحلية، يمكن للمنظمات الدولية وبنوك التنمية وهيئات السوق المتخصصة ان تساعد في جمع البيانات وتبادل المعرفة وبناء القدرات؛
- **تعزيز التعاون الدولي لتسهيل الاستثمار عبر الحدود في السندات الخضراء:** يمكن تشجيع الاستثمار عبر الحدود في السندات الخضراء من خلال التعاون الثنائي بين مختلف أسواق السندات الخضراء؛

- **تشجيع وتسهيل تبادل المعرفة بشأن المخاطر البيئية والمالية:** يمكن تشجيع الحوار الذي يشمل القطاع الخاص والمؤسسات البحثية لاستكشاف المخاطر البيئية والمالية؛
- **تحسين قياس أنشطة التمويل الأخضر وتأثيراتها:** يمكن تعزيز مبادرة من قبل مجموعة العشرين والسلطات المحلية للعمل على مؤشرات التمويل الأخضر والتعاريف المرتبطة بها والنظر في خيارات تحليل التأثيرات الأوسع للتمويل الأخضر.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التحول إلى الاستدامة عبر النظام المالي يتطلب تظافر الجهود بين الحكومات والمؤسسات المالية والشركات لتحقيق الأهداف المسطرة ويستدعي جملة من الإصلاحات والابتكارات المالية المرنة كاعتماد مؤشرات مالية لتقييم المشاريع بناءً على تأثيراتها البيئية والاجتماعية.

المبحث الثاني: بناء نظام مالي مستدام

تحتاج العديد من البلدان لإقامة نظام مالي مستدام إلى فهم المعنى الصحيح للاستدامة في ظل اختلاف وتعدد المفاهيم بالإضافة إلى معرفة الأطر التنظيمية ومختلف التجارب الدولية في الاستجابة لهذا التوجه الحديث وغير من الأمور التي أستعرضها فيمايلي:

المطلب الأول: أساسيات حول النظام المالي المستدام

يعد الإطار المفاهيمي لنظام مالي مستدام واسع يمكن تضمينه فيما يلي:

أولا: تعريف الاستدامة المالية

أخذت كلمة "مستدام" فهمان جوهريان مختلفان، الأول مفهوم طويل الأجل للاستقرار(تقليدي) أما الثاني يتعلق بالاستخدام الأكثر حداثة والاستدامة للموارد(حديث)، وبالتالي فكلاهما يعبر عن قضايا مختلفة ويهدفان إلى أهداف متباينة ويتطلبان استراتيجيات مختلفة نوضحها فيما يلي: (Olivier Jaeggi, 2018, pp. 44-45)

– الفهم التقليدي للاستدامة: مصطلح يعني أن شيئا ما يمكن الحفاظ عليه بمعدل أو مستوى معين وهو مفهوم موجود في كافة الأعمال على حد سواء، من بين الأمثلة عن استخدامات الاستدامة في الاقتصاد "أن السياسة النقدية وحدها لا تستطيع تحقيق معدلات عالية ومستدامة من النمو الاقتصادي".

– الفهم الحديث للاستدامة: مزيج بين الفهم التقليدي والبيئة الطبيعية وذلك كان في أوائل القرن الثامن عشر في المناقشات التي دارت حول حماية الموارد الطبيعية من الافراط في الاستخدام، أين اقترحت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (Brundtland) في عام 1987 مفهوم التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".
(Satyajit Bose, 2019, p. 07)

ومن بين التعاريف المسندة على نطاق واسع للاستدامة: (Myers, 2020, pp. 03-04)

- يعرف العمل المستدام على أنه عمل يراعي جميع أصحاب المصلحة الحاليين والمستقبليين بطريقة تضمن صحة واستمرارية الأعمال على المدى الطويل والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بها؛

- تأثير اجتماعي إيجابي، وتأثير بيئي سلبي منخفض وتأثير اقتصادي إيجابي أو يشير إلى مساهمة الشركة في العدالة الإجتماعية والجودة البيئية والملاءمة الاقتصـــادية بشـكل جماعي على أنها المحصـــلة النهائية الثلاثية الأشخاص، الكوكب والربح؛
- ضمان عائد مالي طويل الأجل لتكون قادرة على الاستمرار في خلق تأثير طويل الأجل، هذا ينطبق بشكل خاص على المؤسسات المالية من أجل الحفاظ والاستمرارية في توفير الخدمات المالية خاصة ذات الأمد الطويل، وبالتي فالاستدامة المالية تشير إلى استدامة تقديم الخدمات المالية. (Dan Luo, 2022, p. 03)

في القطاع المالي والبنكي فإن الاستدامة" تتعلق بتصميم وبناء وتنفيذ الأعمال البنكية طويلة الأجل كما أنها تنطوي على رؤية شاملة للموارد" وينبغي أن تكون الاستدامة في المجال البنكي نابعة من الثقافة المؤسسية والجهود المبذولة نحو الابتكارات التجارية والتشغيلية إلى جانب الموقف المسؤول اجتماعيا الموجه نحو الزبائن داخل البنوك والمؤسسات المالية، يمكن أن تؤثر الاستدامة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بسياسات الاستثمار و/أو إطلاق منتجات وخدمات مصـــرفية جديدة، ويتطلب ذلك إصـــلاحات تدعم الاســـتثمارات في التكنولوجيا النظيفة واستخدامها، لتأكد من أن النظام المالي قادر على تمويل النمو المستدام وضمان المساهمة في انشاء اقتصـــاد أخضـــر وتعد جملة هذه الإصـــلاحات ضـــرورية لتحقيق الأهداف المناخية والبيئية والالتزامات الدولية بموجب اتفاق باريس بشـــأن تغير المناخ وأهداف حزمة الاقتصـــاد الدائري في عام 2015 (Diana-Mihaela Anis,oara-Niculina Apetri, 2019, pp. 09-10)

كل ما قُدم من التعاريف تتلاءم مع نهج الاســـتدامة المتمثل في إدراك أن القرارات الاقتصـــادية تؤثر على الأجيال الحالية والمســـتقبلية من خلال تخصـــيص الموارد الشـــحيحة القابلة للنفاذ وبالتالي لكي تكون مســـتداما يتوجب اتخاذ القرارات المستدامة بطريقة تتفق مع الأهداف والغايات الاجتماعية والبيئية.

ثانيا: مفهوم النظام المالي المستدام

يقدم النظام المالي الخدمات المالية والبنكية للقطاعات الأخرى من الاقتصاد(وسيط مالي) يتكون من العديد من المؤسسات منها البنك المركزي، البنوك التجارية، وغيرها من المؤسسات المالية غير البنكية كشركات التأمين وصـــناديق الاســـتثمار والمعاشـــات والأســـواق المالية المنظمة والمؤســـســـات التنظيمية والإشـــرافية ذات الصـــلة (Flejterski, 2019, p. 272)، ظهر مفهوم الاستدامة في النظام المالي بعد فشـل النموذج التقليدي لعمل النظام المالي في ســـياق الأزمة المالية العالمية 2008 والتي أجبرت مؤســـســـات النظام المالي على إعادة التفكير في ضـــرورة دمج عوامل الاســـتدامة في عملية صـــنع القرار في المؤســـســـات المالية مما يجعل النظام المالي أكثر استدامة وهو أمر مهم لتحقيق النمو والرفاهية (Magdalena Ziolo B. Z., 2019, pp. 01-02)

2-1- تعريف النظام المالي المستدام

من بين أهم التعاريف المقدمة للنظام المالي المســـتدام ما أدلى به اســـتقصـــاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه:" النظام الذي ينتج أصـــــولا مالية ويقيمها ويتداولها بطريقة يتم من خلالها تشـــكيل الثروة الحقيقية لخدمة

اجتياجات اقتصـاد شـامل ومسـتدام بيئيا على المدى الطويل". (Desing of a sustainable financial system، 2015، صفحة 07)

وكذلك تعرف الباحثة البولندية Magdalena Ziolo النظام المالي المسـتدام في دراسـة لها سـنة 2021على أنه:" النظام الذي يأخذ في الاعتبار احتياجات ومتطلبات الاقتصـاد والمجتمع والبيئة أثناء أداء وظائفه الرئيسـية مثل ضمان إمكانيات الادخار وتخصيص رأس المال (Magdalena Ziołoa، 2021، صفحة 4239) ".

الغرض من التوجه نحو النظام المالي المستدام منح التمويل بفعالية وكفاءة للاقتصـاد الحقيقي أي أنه يوفر الرخاء المادي للجميع ويقضـي على درجات ومستويات عدم المساواة بين الافراد، والعمل في حدود بيئية تضـمن أمن ورفاهية الأجيال القادمة، ومنه فإن النظام المالي الذي لا يحقق ما سـبق ليس مسـتديما لأنه يوفر الظروف لعدم استقراره وزواله في نهاية المطاف. (Design of a Sustainable Financial system, 2016, p. 07)

ومنه فالنظام المالي المستدام يعمل على مواءمة وتكييف الوظائف التقليدية للنظام المالي مع خصـوصـيات واحتياجات الاقتصـاد والمجتمع والبيئة لضـمان نموه واسـتمراريته أي أن القطاع المالي لا ينبغي أن يدعم النمو الاقتصادي المستقر فحسب بل التنمية المستدامة اجمالا.

2-2- خصائص النظام المستدام

بناءا على العمل الذي تم إنجازه بواسـطة تحقيق الأمم المتحدة للبيئة خلال 2015-2016 يمكن حصـر ثمان خصائص لهذا النظام في الاتي: (A UN ENVIRONMENT- WORLD BANK GROUP, 2017, p. 21)

- **من منظور حكومي وتنظيمي:**
- مواءمة السـياسـات؛ ضـمان أن الهيئات التنظيمية المالية الدولية والوطنية والإقليمية تتماشـى مع أهداف السياسة المستدامة طويلة الأجل؛
- الاسـتقرار المالي؛ ضـمان مرونة النظام المالي في مواجهة الضـغوط البيئية والمتعلقة بالمناخ ومخاطر الاستدامة الأخرى؛
- فعالية المالية العامة؛ ضمان الاستخدام الفعال للتمويل العام الضئيل لتشجيع التمويل المستدام.

من منظور الأسواق المالية الخاصة:

- المبادئ والثقافات والمعتقدات المتوافقة مع الاسـتدامة؛ ضـمان أن النظام المالي حسـاسـا ومتجاوبا ومتكافئا على الإشراف البيئي واعتبارات الاستدامة؛
- استقرار السوق المالي؛ ضمان الشفافية والمساءلة الفعالتين لدعم سلوك القطاع المالي وانتقاله بشكل أسرع نحو الاستدامة؛
- الابتكار والديناميكية؛ الحرص على جعل الأدوات المالية المبتكرة ونماذج الأعمال متوافقة مع غرض النظام المالي؛
- الأجل الطويل؛ التأكد من أن قرارات التمويل تأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص طويلة الأجل المرتبطة بالبيئة والاستدامة.

- معلومات وإمكانيات جديدة، ضمان التدفق الفعال واستخدام معلومات الاستدامة ذات الصلة بالسوق.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الخصائص الثمانية للنظام المالي تدعم النمو الاقتصادي المستدام لتأثيرها المباشر على ميكانيزمات عمل النظام المالي في تعبئة وتخصيص رأس المال نحو المشاريع المستدامة.

2-3- أهداف النظام المالي المستدام

لنظام المالي مجموعة من الأهداف والتي من بينها: (Desing of a sustainable financial system، 2015، صفحة 13)

- **على المدى القصير والمتوسط:**
- بالنسبة للبلدان النامية: لديها الفرصة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية والحد من التلوث البيئي مع إيجاد تحسينات مرتبطة في مجال الصحة العامة وتحسين التدفقات المالية نحو الطاقة النظيفة وإيجاد مصادر جديدة أخرى للتنمية الاقتصادية.
- بالنسبة للبلدان المتقدمة: لديها فرص لتحسين سلامة السوق وتنسيق القطاع المالي ليكون أقرب من الاقتصاد الحقيقي وتعزيز المرونة المالية والنقدية ومعالجة أهداف السياسات على غرار تمويل التحول في مجال الطاقة.
- **على المدى الطويل:**
- تطوير نظم مالية ناجعة تكون أكثر فعالية في خدمة احتياجات الاقتصادات والمجتمعات الشاملة والمستدامة.

ثالثا: جوانب وفوائد دمج الاستدامة داخل النظام المالي

تم الاعتماد على الكثير من السبل والطرق التي من خلالها استغلال الفوائد الكامنة للنظام المالي لضمان عمله بطريقة مستدامة والتي من بينها العمل على إدخال عوامل الاستدامة في عملية اتخاذ القرار المالي وكذا التأثير على الثقافة التنظيمية للبنوك والمؤسسات المالية، وفيما يلي أهم الجوانب التي يتم من خلالها توجيه النظام المالي نحو الاستدامة والفوائد المترتبة على ذلك.

3-1- جوانب دمج الاستدامة في النظام المالي

يرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الممارسات الناشئة في دمج التنمية المستدامة في القطاع المالي تكون وفق خمسة جوانب مختلفة للقطاع المالي والتي يقدر تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن لها تأثيرات مختلفة على النحو التالي: (Stichele, 2015, p. 12)

- التحسينات والتعديلات من قبل القطاع المالي؛ معتمدة بشكل واسع لكن ذات تأثير ضعيف؛
- الارتقاء بمستوى حوكمة القطاع المالي من خلال التنظيم المالي والمركزي للبنوك الأقل ممارسة ولكنها ضرورية لدعم جميع ممارسات الاستدامة؛
- استخدام السياسة لتوجيه التمويل؛ بدأ صانعي السياسات بتبني الاستدامة في تمويلهم المالي واتخاذ السياسات التي يمكن أن تكون ناجحة؛

- تسخير الميزانية العمومية لتأثير على التدفقات المالية؛ تم اعتمادها على نطاق واسع ولكن تأثيرها محدود بسبب تكاليفها؛
- تغيير السلوك والثقافة في القطاع المالي؛ لا تمارس على نطاق واسع ولكن يمكن أن يكون لها تأثير.

3-2- فوائد استدامة النظام المالي

يؤدي دمج التنمية المستدامة في تطور الأنظمة المالية إلى تحقيق العديد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة (Zorlu, 2018, p. 08)

- نتائج التنمية المستدامة المباشرة: يمكن للبلدان النامية زيادة فرص الحصول على التمويل وهو أمر حيوي للحد من التلوث البيئي، وزيادة الاستثمار في التقنيات النظيفة، والتي بدورها ستخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي فضلا عن تحسين الصحة العامة ووصول الجميع للطاقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي: أظهرت الأزمة المالية العالمية وما لحقها من الركود الاقتصادي مخاطر النظام المالي الذي يفتقر إلى الشفافية والحوكمة الضعيفة للشركات والرقابة التنظيمية غير الكافية والمساءلة كل هذا يمكن التخفيف منه من خلال تعزيز الحوكمة المؤسسية التي جاءت بها عوامل الاستدامة؛
- يمكن أن يساعد دمج التنمية المستدامة في تحسين تكامل السوق ومواءمة القطاع المالي للقرب أكثر من الاقتصاد الحقيقي مما يعزز المرونة المالية والنقدية وتعزيز المزيد من اللامركزية في الانتقال نحو الاقتصاد المستدام.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لبناء نظام مالي مستدام

تشارك العديد من الجهات الفاعلة في إقامة أسس لنظام مالي مستدام، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية والبنوك المركزية والسلطات التنظيمية والبنوك والمستثمرين المؤسسيين والمؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف وغيرها من الجهات التي لها تأثير مهم بشكل خاص على سرعة تطور التمويل الأخضر والمستدام. (THOMPSON, 2021, p. 151)

أولا: استجابة السياسة الدولية والوطنية

التغير المناخي متطلبات التكيف والتخفيف من آثاره مشكلة عالمية يعد الجميع مطالب باتخاذ إجراءات لتجنب حدوث نتائجه الكارثية على الكوكب. ومنه يستدعي الانتقال إلى اقتصاد مستدام منخفض الكربون التعاون والتفاعل بين المنظمات الحكومية الدولية والحكومات والسلطات التنظيمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص

في السنوات الأخيرة كان هناك تسارع في عدد التدابير السياسية والتنظيمية المصممة لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام وخاصة في الدول الناشئة والنامية، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشراكة المعرفة للنمو الأخضر GGKP مالا يقل عن 391 تدبيرا سياسيا وتنظيميا وطنيا ودون ذلك بشأن التمويل الأخضر في عام 2019 أي أكثر من ضعف العدد المحدد في عام 2015، ومعظم هذه التدابير على المستوى الوطني، إلى جانب عدد متزايد من المبادرات السياسية الدولية.

1- الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ

ركزت الاتفاقيات الدولية على الحد من متوســـط الزيادات في درجات الحرارة العالمية ومكافحة تغير المناخ، والتي يوضحها الدول التالي:

الجدول رقم (02-04): الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ

الاتفاقية	وصف مختصر
اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخUNFCC 1992	- تهدف إلى منع التدخل البشري الخطير على نظام المناخ العالمي؛ - يجتمع مؤتمر الأطرافCOP كل سنة لمراجعة الاتفاقية والوقوف على أبرز التحديات الجديدة أخرها سنة2023في دولة الامارات العربية
بروتوكول كيوتو1997	- اتفاق يهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة تم الاتفاق على الالتزام به على مدى فترتين: الأولى 2008-2012 والثانية 2013-2020
اتفاق باريس2015	- اتفاق عالمي ملزم قانونا يوفر طريقا للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين وتسعى إلى الحد من الزيادة إلى1.5 درجة مئوية - تلزم الموقعين بجعل التدفقات المالية متسقة مع مسار يؤدي إلى انخفاض الغازات الدفيئة والتنمية القادرة على التكيف مع المناخ (التمويل الاخضر
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 1988 IPCC	- تهدف إلى تقييم العلوم المتعلقة بتغير المناخ واعداد التقارير عنها، أي تأثير ومخاطر تغير المناخ المستقبلية وكيف يمكن للتكيف والتخفيف، أن يقلل من تلك المخاطر

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (THOMPSON, 2021, pp. 151-158)

إن الاتفاقيات الدولية مثل تلك الموضحة أعلاه عادة ما تكون غير ملزمة قانونا على المستوى الوطني، كما هو حال اتفاق باريس، ولذلك قامت العديد من الحكومات الوطنية بمواءمة خططها وتدابيرها بشـأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه مع التشريعات الوطنية.

استجابة السياسة الدولية:

- **الأمم المتحدة:** تلعب الأمم المتحدة الدور الرائد في معالجة تغير المناخ، من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، كما أنشأت الأمم المتحدة أيضا مجموعة واسعة من المبادرات لتعبئة منظمات الأعمال بالتمويل الأخضر والمستدام، والمساهمة في التخفيف من ارتفاع درجات الحرارة العالمية نورد بعضا منها أدناه: (THOMPSON, 2021, pp. 159-168)

1) **مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة:**UNEP FI شـــراكة تجمع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقطاع الخدمات المالية العالمية، تم انشـاؤها في سـياق قمة الأرض عام 1992، بهدف تعزيز التمويل المسـتدام، تعمل أكثر من 200مؤسـسـة مالية بما في ذلك البنوك وشـركات التأمين والمسـتثمرين، مع برنامج الأمم

المتحدة للبيئة على زيادة ونشـــر المعرفة حول التحديات البيئية للقطاع المالي والمســـاهمة في ســـياســـات ومناقشات الاستدامة (Weber, 2018, p. 385)؛

2) **تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تصـميم نظام مالي مسـتدام:** هي منصـة دولية رائدة مخصـصـة لتعزيز الجهود الوطنية والدولية لجعل النظام المالي صـديقا للبيئة، وقد نشـر ما يزيد عن 100 تقرير يدرس خيارات السياسات الدولية والوطنية لتحسين فعالية النظام المالي في تعبئة رأس المال نحو اقتصاد أخضر وشامل؛

3) **المبادئ التي تدعمها الأمم المتحدة للاسـتثمار المسـؤول:** عبارة عن مجموعة طوعية طموحة من مبادئ الاستثمار التي تقدم قائمة من الإجراءات الممكنة لدمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارسات الاســـتثمار، وبحلول عام 2019كان هناك أكثر من 1750موقعا على المبادئ، من أكثر من50دولة وهو ما يمثل حوالي 70تريلون دولار؛

4) **مبادئ التأمين المســـتدام:** تعمل مبادئ التأمين المســـتدام التي تم اطلاقها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة عام 2012، كإطار عالمي لصـــناعة التأمين لمعالجة المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والحوكمة، اعتبارا من يوليو 2017اعتمدت 83منظمة هذه المبادئ بما في ذلك شـــركات التأمين التي تمثل حوالي 20في المئة من حجم أقساط التأمين العالمية و14تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة.

5) **مبادئ الخدمات البنكية المسؤولة:** مشروع تم نشره في نوفمبر 2018 يهدف إلى تشجيع المؤسسات المالية على دمج مبادئ التمويل الأخضـر والمسـتدام في اسـتراتيجياتها وأنشـطتها وربما خطط أعمالها بالأهداف المجتمعية على النحو المعبر عنه في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة واتفاق باريس، وفي سبتمبر 2019 تم إطلاق المبادئ النهائية بمشاركة 130 بنكا من 49 دولة تمثل أصولا تزيد على 47 تريليون دولار.

6) **صندوق المناخ الأخضر:** تأسس في عام 2010 ويهدف إلى:

- تحفيز تدفق تمويل المناخ إلى تنمية منخفضـة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ مما يؤدي إلى احداث نقلة نوعية في الاستجابة العالمية لتغير المناخ؛
- دعم التكيف مع المناخ والقدرة على الصـمود في المناطق المعرضـة بشـدة لآثار تغير المناخ ولا سـيما أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والدول الافريقية.

اعتبارا من عام2019، تم التعهد بتقديم 5.6 مليار دولار لصـندوق المناخ الأخضـر لدعم 124 مشـروعا وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار 1.6 مليار طن من مكافئ ثاني أكســيد الكربون، ومســاعدة ما يقدر بـ نحو348 مليون فرد على تحسين قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ.

7) **مجموعة العشـــرين:** مجموعة العشـــرين هي منتدى دولي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من 20 اقتصادا رئيسيا حاليا، تأسست عام 1999 وفي 15 ديسمبر 2015 تم انشاء مجموعة دراسة التمويل المستدام لمجموعة العشرين ادراكا للحاجة إلى توسيع نطاق التمويل الأخضر والمستدام على مدى العقد المقبل، تعمل

على تحديد المؤسسات وحواجز السوق أمام التمويل الأخضر بالاعتماد على التجارب الدولية، وضع خيارات بشأن كيفية تعزيز قدرة النظام المالي على تعبئة رأس المال الخاص نحو الاستثمار الأخضر

- **مجلس الاستقرار المالي:** مجلس أنشأته مجموعة العشرين بين البنوك المركزية الكبرى والجهات التنظيمية المالية لتعزيز الاستقرار المالي الدولي أطلق مجلس الاستقرار المالي فريق العمل المعني بالافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) لوضع توصيات في مخاطر التحول السريع نحو الاقتصاد المنخفض الكربون اعتبارا من يوليو 2019 أعربت ما يقارب 800 منظمة عن دعمها لتوصيات TCFD.
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** هي منظمة اقتصادية حكومية دولية لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية، وفي عام 2016 تم انشاء مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتمويل والاستثمار الأخضر، وتتمثل مهمته في التحفيز ودعم التحول نحو اقتصاد أخضر ومنخفض الانبعاثات من خلال تطوير سياسات ومؤسسات وأدوات فعالة للتمويل والاستثمار الأخضر.
- **خطة عمل الاتحاد الأوروبي والصفقة الخضراء الأوروبية:** في مارس 2018، نشر الاتحاد الأوروبي خطة عمله بعنوان" تمويل النمو المستدام" استنادا إلى توصيات فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالتمويل المستدام، تشكل خطة عمل الاتحاد الأوروبي جزءا من سياسات وأنشطة الاتحاد الأوروبي من أهم ما جاءت به المفوضية الأوروبية في ديسمبر 2019" الصفقة الخضراء الأوروبية" التي تحدد خططا لهدف صافي الصفر للاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050.

استجابة السياسة الوطنية (THOMPSON, 2021, pp. 168-171)

اختلاف البلدان من حيث المناخ، مستوى التنمية الاقتصادية، النظام القانوني وحجم القطاع المالي يجعل من التدابير الرامية لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام مختلفة كل حسب متطلباتها ولهذا السبب غالبا ما تدعوا الاتفاقيات الدولية مثل اتفاق باريس الموقعين إلى تطوير السياسات والخطط الوطنية والابلاغ عنها بدلا من السعي إلى تنفيذ نهج أو نموذج عالمي واحد، وقد اتخذت العديد من البلدان بالفعل عددا من الخطوات سبيلا لمعالجة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتشجيع مواءمة أنظمتها المالية مع التنمية المستدامة بشكل عام منها ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): استجابات عمل وطنية للتمويل الأخضر والمستدام

أوروبا	**الاتحاد الأوروبي:** نشرت المفوضية الأوروبية خطة عملها بشأن تمويل النمو المستدام في مارس بعد التوصيات النهائية من الاتحاد الأوروبي (HLEG) في ماي 2018، اعتمدت المفوضية حزمة من الإجراءات لتنفيذ العديد من الإجراءات الرئيسية المعلن عنها منها مقترحات تشريعية.
	إيطاليا: أصدرت وزارة البيئة والأراضي والبحار ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة نتائج الحوار الوطني لمد عام حول التمويل المستدام، في تقرير تمويل المستقبل19فيفري 2017وخلص إلى أن التمويل المستدام كان فرصة استراتيجية لإيطاليا.
	فرنسا: في عام 2015 أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا بشأن تحول الطاقة والنمو الأخضر، وتتطلب المادة 173من المؤسسات الاستثمارية الكبرى اعتبارا من عام 2017 فصاعدا، الإبلاغ عن كيفية أخذ العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
	المانيا: يخصص بنك التنمية الوطني الألماني 43 في المئة أي 76.5 مليار يورو من قروضه السنوية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وهي تلعب دورا رئيسيا من خلال العمل مع بنوك القطاع الخاص، في تمويل الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع منخفضة الكربون، حوالي نصف مزارع الرياح ومشاريع الطاقة الشمسية في المانيا تعتمد على قروض بنك التنمية الألماني
	المملكة المتحدة: نشرت المملكة المتحدة اول استراتيجية للتمويل الأخضر في يوليو 2019 والتي جمعت بين الأنشطة والمبادرات من مختلف الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص، ويسعى إلى تسليط الضوء على العمل الحالي في مجال التمويل الأخضر وتسريعه، وأنشأ معهد التمويل الأخضر الجديد لتنسيق تنفيذ استراتيجية التمويل الأخضر
آسيا والمحيط الهادي	**الصين:** وافق مجلس الدولة على المبادئ التوجيهية لإنشاء النظام المالي الأخضر التي نشرها بنك الشعب الصيني في اغسطس2016 والتي تهدف إلى تحفيز وتعزيز القروض الخضراء والسندات الخضراء والصناديق الخضراء والتأمين الأخضر والإفصاح الالزامي عن المعلومات البيئية، كما أعلن مجلس الدولة في 2017 عن خمس مجالات تجريبية للتمويل الأخضر.
	اندونيسيا: أصدر مجلس مفوضي هيئة الخدمات المالية (OJK) لائحة بشأن التمويل المستدام عام 2017 لمؤسسات الخدمات المالية (بما في ذلك البنوك وأسواق رأس المال والمؤسسات المالية غير البنكية) والمصدرين والشركات المدرجة يطلب منهم تقديم خطة عمل للتمويل المستدام واتاحة تقارير الاستدامة للجمهور سنويان يعتمد هذا على خارطة طريق التمويل المستدام لعام 2015 للفترة 1922-2015
	الهند: يعمل بنك الاحتياطي الهندي، المؤسسة البنكية المركزية في الهند على صياغة خارطة طريق للأعمال البنكية الخضراء في الهند من خلال النظر في جوانب مختلفة من التمويل الأخضر
	سنغافورة: دعمت سلطة النقد في سنغافورة إطلاق مبادرة تقودها الصناعة لتطوير رؤية للتمويل الأخضر في سنغافورة 2017 وهي تحدد رؤية سنغافورة كمركز للتمويل الأخضر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وآسيا.
	ماليزيا: نشرت هيئة الأوراق المالية الماليزية خارطة طريق الاستثمار المستدام والمسؤول لسوق رأس المال الماليزي في نوفمبر 2019 بالإضافة إلى خطة جديدة لكفاءة الطاقة وتحديث خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة 2016-2025.

أمريكا	**البرازيل:** أنشأت بورصة بوفيسبا للأوراق المالية مؤشرا للاستدامة الشركات في وقت مبكر من عام 2005، وقد أدخل البنك المركزي البرازيلي متطلبات للبنوك لمراقبة المخاطر البيئية، بناءا على بروتكول أخضر طوعي من القطاع البنكي. يقوم الاتحاد البنكي البرازيلي بتطوير منهجية تقييم موحدة ونظام آلي لجميع البيانات لرصد تدفقات التمويل لقطاعات الاقتصاد الأخضر.
	الأرجنتين: بدأت عملية في فيفري2017 لدراسة كيفية دعم النظام المالي للتمويل المستدام بما في ذلك التمويل الأخضر
افريقيا	**جنوب افريقيا:** اشتركت الخزانة الوطنية في تشكيل لجنة توجيهية وطنية لتحديد خارطة طريق للتمويل المستدام ستعمل اللجنة بقيادة وزارة الخزانة على تحليل الفجوات في التمويل وتحديد الابتكارات مالية المحتملة التي يمكن استخدامها لزيادة هذا الاستثمار بالإضافة إلى تقديم مؤشرات الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) في عام 2010 من قبل بورصة جوهانسبرغ.
	المغرب: أطلق البنك المركزي المغربي بالاشتراك مع الجمعية البنكية وخمس هيئات تنظيمية مالية أخرى "خارطة الطريق لمواءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة" في نوفمبر 2016 خلال COP22 تم تسليط الضوء على خمس مواضيع رئيسية ويقدم اقتراحات للتنفيذ لكل جهة فاعلة في القطاع المالي.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (THOMPSON, 2021, pp. 168-171) و (Zorlu, 2018, pp. 12-13)

من خلال الجدول نلاحظ التزام العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم بالترويج وتوحيد الممارسات المستدامة وتوضيح مسؤوليات المؤسسات المالية والعمل على تعزيز معايير الإفصاح عن مخاطر الكربون والمخاطر البيئية، ودعم توجه السوق للاستثمارات الخضراء واعداد سياسات مصرفية لتحقيق نظام مالي مستدام.

ثانيا: استجابة الصناعة المالية للاستدامة

اختلفت الاحتياجات المالية للتحول إلى عالم مستدام منخفض الكربون إلا أن6 تريليون دولار سنويا تكلفة مالية معقولة حسب ما أعلن عنه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، ومن بين الأمور المتفق عليها على نطاق واسع أن الأموال العامة لن تكون كافية وهناك حاجة إلى مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص واستجابة لتوجهات الحكومة والضغوط التنظيمية العالمية والتقدير المتزايد للتكاليف الحقيقية لتغير المناخ وتغير توجهات ومتطلبات الزبائن والمستثمرين، باشرت المؤسسات المالية بالفعل في تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التمويل الخضراء والمستدامة مدفوعة بمبادرات لتعزيز التعاون الدولي في مختلف جوانب التمويل الأخضر والمستدام (THOMPSON, 2021, pp. 179-180)

ولقد لعب برنامج الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول والخدمات البنكية المسؤولة والتأمين المستدام دورا رئيسيا بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة متزايدة من مبادرات قطاع التمويل لتطوير وغرس مبادئ التمويل الأخضر والمستدام المعايير الأساسية التي توجه السياسات والإجراءات التي يمكن استخدامها لتوجيه السلوك وصنع القرار وصياغة استراتيجيات التمويل الأخضر والمستدام، والتي يمكن بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ، بعض

المبادئ الأساسية التي يجب أن يكون محترفو التمويل الأخضر والمستدام على دراية بها موضحة أدناه، إلى جانب المبادرات المهمة الأخرى للمساعدة في ترسيخ ممارسات التمويل الأخضر والمستدام.

2-1- الخدمات البنكية والمالية:

قامت العديد من المؤسسات المالية الرائدة بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية بتطوير مبادرات رئيسية لتكون بمثابة مبادئ توجيهية لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والبيئية، تتسم هذه المبادرات بالطوعية والتي يقدم بعضها الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06): المبادرات الداعمة للخدمات البنكية والمالية المستدامة

المبادرة	وصفها
مبادئ خط الاستواء	تأسست في عام 2003 واعتبارا من عام 2019اعتمدت 101 مؤسسة مالية في 38 دولة رسميا مبادئ التعادل والتي تشتمل على مدونة سلوك طوعية وإطار لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والابلاغ عنها في المشاريع الكبرى، مثل مشاريع الطاقة والبنية التحتية، (Weber, 2018, p. 387)
التحالف العالمي للخدمات المالية على القيم (GABV)	تأسست في عام 2009، وهي شبكة متنامية من البنوك والتعاونيات البنكية والاتحادات الائتمانية والتمويل الأصغر ومؤسسات وبنوك تنمية المجتمع، ملتزمون بتعزيز التغيير الإيجابي في القطاع البنكي بحيث يكون أكثر شفافية ويدعم الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية
الشبكة البنكية المستدامة (SBN)	مجتمع يضم أكثر من 50 وكالة تنظيمية للقطاع المالي وجمعيات مصرفية من الأسواق الناشئة، ملتزمة بتعزيز التمويل المستدام بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة بتسهيل التعلم الجماعي للأعضاء وتدعمهم في تطوير السياسات والمبادرات ذات الصلة لانشاء محركات للتمويل المستدام في بلدانهم الأصلية، وقد أطلقت 15دولة سياسات ومبادئ توجيهية وخرائط طريق وطنية تركز على الاستدامة البيئية.
مبادئ السندات الخضراء (GBP)	هي إرشادات عملية طوعية توصي بالشفافية والافصاح وتعزز النزاهة في تطوير سوق السندات الخضراء، توفر إرشادات لمصدري السندات بشأن المكونات الرئيسية المشاركة في إطلاق سندات خضراء ذات مصداقية؛ ومساعدة المستثمرين من خلال ضمان توافر المعلومات اللازمة لتقييم الأثر البيئي لاستثماراتهم في السندات الخضراء
مبادئ القروض الخضراء (GLP)	تم اطلاقها في مارس 2018 وهي مصممة لتعزيز الاتساق العالمي في تطبيق القروض الخضراء والابلاغ عنها من أجل الحفاظ على سلامة سوق القروض الخضراء وتجنب حالات واتهامات الغسل الأخضر
مبادرة سندات المناخ(CBI)	هي منظمة دولية غير ربحية تعمل على تعبئة سوق السندات العالمية لحلول تغير المناخ بهدف تشجيع الاستثمار في المشاريع والأصول اللازمة للانتقال السريع إلى اقتصاد منخفض الكربون واقتصاد قادر على التكيف مع المناخ

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (THOMPSON, 2021, pp. 181-184)

2-2- مبادرات المستثمرين

المبادرة	الوصف
التحالف العالمي للاستثمار المستدام (GSIA)	عبارة عن تعاون بين منظمات الاستثمار المستدام القائمة على العضوية في جميع أنحاء العالم، تتمثل مهمة GSIA في زيادة تأثير ورؤية منظمات الاستثمار المستدام على المستوى العالمي
مجموعة المستثمرين المؤسسيين المعنية بتغير المناخ (IIGCC)	تعد منتدى لكبار المستثمرين للتعاون في مجال تغير المناخ، مما يوفر للمستثمرين منصة تعاونية لتشجيع السياسات العامة وممارسات الاستثمار وسلوك الشركات التي تعالج المخاطر والفرص طويلة المدى المرتبطة بتغير المناخ، اعتبارا من عام 2019 كان لدى IIGCC أكثر من 190 عضوا من 15 دولة يمثلون أكثر من 28 تريليون يورو من الأصول.
مجموعة قادة الاستثمار ILG	هي شبكة عالمية من صناديق التقاعد وشركات التأمين ومديري الأصول الملتزمين بتعزيز ممارسة الاستثمار المسؤول، تتمثل رؤية ILG في سلسة الاستثمار يتم فيها تقديم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كنتيجة لعملية الاستثمار، حيث يسعى المستثمرون إلى تحقيق عوائد قوية وطويلة الأجل، كما هو الحال مع برنامج Climate Wise
تحالف إزالة الكربون PDC	تأسس في عام 2014 كمبادرة تسعى لحشد المستثمرين المؤسسيين لإزالة الكربون من محافظهم الاستثمارية، اعتبارا من أكتوبر 2019 كان يضم 32 عضوا يمثلون أكثر من 3تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة مع 800مليار دولار من التزامات إزالة الكربون
العمل المناخي 100+	هي مبادرة مدتها خمس سنوات يقودها مستثمرون مؤسسيون لإشراك بواعث الغازات الدفيئة ذات الأهمية النظامية والتي لديها فرص كبيرة لدفع التحول إلى الطاقة النظيفة والمساعدة في تحقيق أهداف اتفاق باريس ويتطلب ذلك من المستثمرين التعامل مع الشركات لتحسين الإدارة المتعلقة بتغير المناخ والحد من الانبعاثات، وتعزيز الافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، وبحلول عام 2019 وافق أكثر من 300 مستثمر يملكون اصولا تحت الإدارة بقيمة 35 تريليون دولار على دعم المبادرة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (THOMPSON, 2021, pp. 184-186)

ثالثا: دمج عوامل الاستدامة في الاستراتيجية المؤسسية

المبادرات الدولية والحكومية التنظيمية التي تم التطرق لها ومناقشتها سابقا تعمل على تحفيز معالجة المخاطر المادية الناتجة عن تغير المناخ وتسريع وتيرة التمويل الأخضر والمستدام والتي تعد فعلا فعالة في مسيرة تعميم الاستدامة، غير أن القطاع المالي يتوجب عليه صياغة هذه الأطر والمبادئ والمبادرات الدولية إلى إجراءات هادفة تجعل من البنوك وشركات التأمين والمستثمرين أمام دمج مبادئ وممارسات التمويل المستدام في توجهاتهم وخططهم المستقبلية وكذا استراتيجياتهم التنظيمية التي تختلف حسب طبيعة كل منظمة، إلا أن العوامل الخضراء أو المستدامة قد لا تكون كذلك يجب دمجها دائما في تطوير وتنفيذ الاستراتيجية من خلال:

- كيف سيؤثر تغير المناخ على الطلب على منتجات وخدمات المنظمة إيجابيا وسلبيا؛
- كيف سيؤثر تغير المناخ على العملية التشغيلية داخل المنظمة؛
- التعبير عن الاستراتيجية من خلال تأثير جل عملياتها على البيئة والمجتمع على نطاق أوسع؛

- التأثير طويل المدى على العوائد المالية والعوائد غير المالية المطلوبة لجميع أصـــحاب المصـــلحة دون استثناء.

ومن بين الاســـتراتيجيات التي من خلالها يتم التعبير عن الاســـتدامة في خطط المنظمة نجد: (THOMPSON, 2021, pp. 188-201)

3-1- الاستراتيجيات الخضراء الفاتحة والغسل الأخضر

الاستراتيجيات الخضراء الفاتحة هي تلك التي لا تكون فيها العوامل الخضراء والاستدامة عنصرا أساسيا في استراتيجية المنظمة وعملياتها، بل هي إضافات إلى الاستراتيجية التقليدية لا تحتوي في جوهرها على الرؤية المستدامة، في حين أن المنظمات قد تظهر التزامات حقيقية وحسنة النية لتجنب الأنشطة الضارة ودعم الانتقال إلى عالم منخفض الكربون إلا أنه من الناحية التطبيقية قد لا تكون هذه الالتزامات دائما جزءً لا يتجزأ من غرضـــها واســـتراتيجيتها وفي بعض الحالات، وقد يتبين أن الالتزامات ليســـت أكثر من مجرد أنشـــطة يقودها التسـويق والتي تجعل المؤسـسـات تبدو أكثر مراعاة للبيئة مما عليه في الواقع، توضـح الأمثلة التالية ما يمكن اعتباره استراتيجيات خضراء فاتحة:

- تصدر إحدى شركات الوقود الاحفوري سندا أخضر لإثبات مؤهلاتها الخضراء والخطوات التي تتخذها لدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون؛
- أن تنشـئ شـركة الطاقة اسـتراتيجية خضـراء تمس عملياتها الإدارية، مثل تشـجيع زيادة كفاءة الطاقة وإعادة التدوير في مكاتب الشركة، بدلا من أن عملياتهم التجارية المركزية لم تمسها هذه الاستراتيجية الخضراء ولا تزال تعتمد على الاستخراج المكثف لثاني أكسيد الكربون من الوقود الاحفوري؛
- إعلان أحد صـناديق الاسـتثمار أنه سيسـتثمر بنسـبة ضـئيلة في التقنيات المتجددة ولا تزال نسـبة كبيرة من استثماراتها عالية الكربون.

يمكن أن تؤدي مثل هذه الاستراتيجيات لإعطاء انطباع مضلل عن التزام المنظمة بالعمليات الخضراء والمستدامة إلى اتهامها بالغسل الأخضر وهو مصطلح يتم تعريفه على أنه "تقديم معلومات كاذبة أو مضللة أو غير مثبتة الادعاءات المتعلقة بالأثر البيئي الإيجابي لمنتج أو خدمة أو نشاط". أي أنه يشير إلى أن المنضمات تعطي الوهم بدعم المبادئ الخضراء والمستدامة في حين أنها لا تتكيف أو تغير سلوكها بشكل أساسي، وللحكم إذا كان النشـاط" أخضـر" فعلاً إذا كان له تأثير إيجابي حقيقي على البيئة، ومن بين التحديات التي تي يحدثها الغسل الأخضـر تأثيره على قدرة تطور المنتجات المالية الخضـراء خصـوصـا إذا كان المسـتثمرون والمقرضـون والمســـتهلكون يفتقرون إلى الثقة في ســـلامة المنظمات والأنشـــطة والمنتجات والخدمات التي تحمل العلامة الخضراء.

3-2- استراتيجيات خضراء عميقة

الاسـتراتيجيات الخضـراء العميقة هي التي تكون فيها المبادئ والممارسـات الخضـراء والمسـتدامة مدمجة بالكامل في اسـتراتيجية المنظمة وعملياتها وتوجهها، إن المنظمة ذات الاسـتراتيجية الخضـراء العميقة تدمج في

رؤيتها وهدفها التخفيف من آثار تغير المناخ ودعم الانتقال إلى عالم أكثر استدامة ومنخفض الكربون، أي أن دمج الاستراتيجية الخضراء العميقة في جميع أنشطة المنظمة وعملياتها وسلسلة التوريد والسياسات والإجراءات والمنتجات والخدمات وبالتالي تصبح جزءا من ثقافة المنظمة وتدعمها.

3-3- أهمية الثقافة التنظيمية في تحقيق الاستدامة

تعبر الثقافة التنظيمية عن المعتقدات والافتراضات والقيم والمبادئ المشتركة بين كافة أعضاء المنظمة التي تستمد من الفهم المشترك للهدف والرؤية للمنظمة، وبالتالي فالثقافة التنظيمية تنعكس في تقديم الخدمات واتخاذ القرارات بشكل يومي، عندما تتبنى المنظمة رؤية للتمويل الأخضر والمستدام وتنشرها بنجاح وتدمجها في هدف أخضر واضح وعميق تدعمه بمبادئ وسياسات محددة جيدًا مدعومة بالثقافة التنظيمية، ولتطوير ثقافة تنظيمية خضراء ومستدامة والحفاظ عليها أصبح لدى العديد من المؤسسات المالية الآن فريق استدامة يسعى إلى التأثير على الأهداف الاستراتيجية الخضراء والمستدامة للمنظمة وصياغتها وقيادتها ودعمها ومراقبتها وتحسينها. تعتبر مثل هذه الفرق ضرورية كعوامل تغيير وتتطلب معرفة عميقة تمكنهم من تحقيق التوازن بين التأثيرات البيئية والاجتماعية وتوليد الإيرادات وتوفير التكاليف وأهداف العمل الأخرى

المطلب الثالث: فرص وتحديات إقامة النظام المالي المستدام

تواجه إقامة نظام مالي مستدام العديد من التحديات وأبرزها التمويل والتي نوجزها فيما يلي:

أولا: طبيعة تحدي إقامة النظام المالي المستدام

أعربت العديد من المنظمات الدولية عن حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة ذكية مناخيا ومنخفضة الكربون والتي قدرت بتريليونات الدولارات، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) هناك حاجة إلى ما بين5 إلى7 تريليون دولار أمريكي سنويا من الاستثمار على مستوى العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره، من هذا المبلغ ستكون هناك حاجة إلى3.3 تريليون دولار امريكي إلى4.5 تريليون دولار أمريكي سنويا في البلدان النامية وحدها لدفع تكاليف البنية التحتية الأساسية مثل المياه والصرف الصحي ومحطات الطاقة والأمن الغذائي، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترى أن هناك حاجة إلى حوالي6.9 تريليون دولار أمريكي سنويا من الاستثمار في البنية التحتية المتوافقة مع المناخ عالميا حتى عام 2040 في الطلب على الطاقة، أي أن الاستثمار في البنية التحتية له دور أساسي في دفع التنمية المستدامة منخفضة الكربون.

ومنه فطبيعة التحدي تكمن في إقامة وجعل البنى التحتية متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة وسداد التكاليف الناجمة عن هذا التحول نحو المشاريع المرتبطة بالاستدامة أو منخفضة الكربون أي أن التمويل والاستثمار بحاجة إلى التعبئة والمواءمة بشكل أفضل من كافة المصادر سواءً منها المحلية والدولية العامة والخاصة. (Zorlu, 2018, p. 02)

بالإضافة إلى أن ضرورة الاستدامة للنظام المالي لها وجهين، الأول منها هو إدراج معايير ESG في صميم عملية اتخاذ القرار، أما الثاني، فهو تخصيص وتعبئة رأس المال من أجل حل المشاكل الاجتماعية ذات

البعد المستدام: التوظيف، عدم المساواة، التحول إلى اقتصاد خال من الكربون ذو فعالية في استغلال الموارد، هذا التوجه داخل النظام المالي يسعى نحو هدفين مترابطين:

- إجراءات تقوية النظام المالي بعد الأزمة المالية؛
- معالجة المخاطر والفرص طويلة الاجل المتعلقة بتغير المناخ حيث انها توفر نظام مالي مرن قوي ومستقر من خلال تعزيز نموذج اجتماعي واقتصادي مستدام في حد ذاته. (High-Level Expert Group on Sustainable Finance, 2017, p. 02)

ثانيا: التحديات الحديثة لإقامة النظام المالي المستدام

أظهرت هذه الازمة سنة 2008 ضرورة الإجماع على أن النظام المالي لا ينبغي أن يكون فقط صلبا ومستقر وعليه أن يكون مستداما يسمح بالتحول نحو اقتصاد به انبعاثات الكربون منخفضة وأكثر شمولا، وكذلك من بين المسلمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التفاعل الإيجابي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة والتي توازن بين قدرات الأجيال الحالية والمستقبلية.

لقد بدأ النظام المالي في فهم المسؤولية التي يتحملها اتجاه التنمية المستدامة وكذلك الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تولّد مجموعة من التحديات التي جاءت بها الاستدامة في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلعب البنوك دورا أساسيا في إقامة اقتصاد أخضر وشامل من خلال تعبئة رأس مال كاف لتمويل الاحتياجات على المدى الطويل مع فعالية استخدام الموارد المالية والمادية وفقا لتقرير النظام المالي الذي نحتاج إليه أصبح التمويل المستدام اتجاها عالميا مع زيادة الطلب من قبل المستثمرين والشركات وكذلك المجتمع بشكل عام الذي من خلاله يتم توجيه الموارد نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي والأنشطة المنتجة في ظل الاستدامة البيئية على الرغم من هذا لا يزال النظام المالي يواجه تحديات جديدة تظهر في كل مرة أشكال جديدة من التمويل وآليات لإدراج المزيد من أصحاب المصلحة. (Chérrez, 2019, pp. 27-31)

ثالثا: فرص إقامة نظام مالي مستدام

سيكون للمؤسسات النظام المالي دور أساسي في تسهيل إعادة تخصيص وتوجيه الموارد المالية اللازمة لدعم الانتقال نحو أنظمة اقتصادية أكثر استدامة، تتمكن المؤسسات المالية التي ادرجت عوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل أسرع في عملياتها الاستثمارية وقراراتها الائتمانية والتعامل المباشر مع الزبائن من اكتساب ميزة تنافسية في اغتنام الفرص التي يوفرها التحول من حيث النمو في القروض عالية الجودة وتوسيع خدمات الزبائن والفعالية في إدارة مخاطر المادية الناتجة عن عوامل ESG

من المتوقع أن تؤدي التغيرات في جانبي العرض والطلب إلى زيادة نمو القروض الموجهة نحو المشاريع الخضراء في السنوات القادمة، بالنسبة لجانب العرض سيؤدي التقدم التدريجي نحو الالتزام بالشفافية إلى قيام البنوك بتقييم معاملات التمويل أيضا على أساس خصائص الاستدامة وستتيح القروض للقطاعات والمشاريع الخضراء تحسين مؤشرات ESG وسيكونون قادرين على التأثير على قدرة جذب الموارد المالية، من ناحية الطلب فإن زيادة مستوى الشفافية لدى المؤسسات سيزيد من طلبات الحصول على القروض الخضراء والأكثر استدامة،

ومنع حدوث مخاطر في المستقبل بشأن الحصول على الائتمان، كما أنه سيحفز الشركات غير الخاضعة للالتزامات التنظيمية إلى زيادة الشفافية طواعية بشأن الاستدامة الخاصة بها وطلب موارد مالية لتكييف نماذج أعمالها نحو الاستدامة. (Siani, 2022, pp. 5-8)

المبحث الثالث: الجهاز البنكي والاستدامة

إن تمويل التحول إلى نموذج اقتصادي مستدام مع انبعاثات منخفضة لثاني أكسيد الكربون سيتطلب دعم والتزام العديد من الأطراف كالبنوك، شركات التأمين، صناديق التقاعد ومديري الأصول ووكالات التصنيف الائتماني وأسواق الأوراق المالية والمراكز المالية العالمية. وهناك دور خاص فيما يتعلق بالانتقال إلى اقتصاد مستدام يلعبه القطاع البنكي، لأن البنوك تمثل العمود الفقري للنظام المالي وهي المصدر الأساسي للتمويل الخارجي للمجتمع الاقتصادي، ويمكن أن تقدم البنوك الكبرى هذا الدعم لأنها تبحث عن فرص إقراض جديدة، والسبب هو أن هذه البنوك تسعى إلى إجراء عمليات توظيف في أصول جيدة مع سيولة عالية لا يمثل رأس المال مشكلة كبيرة طالما أن متطلبات رأس المال والسيولة الحالية ليست أكثر صرامة.

المطلب الأول: الاتجاهات البنكية الحديثة

شهد القطاع البنكي تطورات في العديد من الاتجاهات التي من خلالها تنوعت الأنشطة البنكية وأصبحت أكثر ديناميكية وأكثر فهما لمتطلبات الاستدامة التي تولي أهمية متزايدة للنهج الموجه نحو الزبائن وتحسين القدرة التنافسية من خلال التميز بالحصول على العلامة الخضراء، يتم دمج التنمية المستدامة في أنشطة البنوك طوعيا وإلزاميا، الاتجاه الأول نتيجة دوافع داخلية داخل البنوك نفسها تنشأ من خلال الحاجة على تحديد أهدافهم الأساسية وهويتهم، أما الاتجاه الثاني يكون نتيجة ممارسة الضغط من قبل الحكومة والمنافسين وعملائهم (Jeucken, 2001, pp. 58-61)

أولا: الأثر والسياق البيئي للبنوك

قد لا تكون العمليات التجارية الداخلية والخارجية للبنوك بنفس العبء البيئي لمختلف العمليات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن العبء البيئي لاستخدام البنوك للطاقة والورق والمياه ليس بنفس الشدة كما هو الحال في القطاعات الأخرى، إلا أن حجم القطاع البنكي وكبر عملياته تجعل من تأثيره البيئي كبيرا البنكي بالقيمة المطلقة كبير بما يكفي لجعل التأثير البيئي كبيرا، وبالتالي يتحمل القطاع البنكي مسؤولية ممارساته التي تؤثر على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والتي تنعكس في جميع أنشطته.

من الملاحظ أن النشاط البنكي له أثر بيئي سلبي سواءا تحمله المصرف أو العميل نتيجة منحه أو استخدام مجموعة من الخدمات البنكية، يحكم العمل البنكي بيئة داخلية وأخرى خارجية تؤثر على القرارات المتعلقة بدمج التنمية المستدامة في الأنشطة البنكية وهو ما يعرف بنموذج أصحاب المصلحة الذي يقدم صورة عن الدافع وراء رغبة البنوك في دمج الاستدامة في أنشطتها البنكية والتي نوضح بعضها في الاتي:

العملاء؛ يمكن اعتبار مخاطر الزبائن مخاطر مصـرفية أيضـا خاصـة ما تعلق منها بالقضـايا البيئية وكذلك بالنسـبة لفرص الزبائن التي يحددها السـوق مثل سـوق طاقة الرياح التي ترى البنوك أن منتجاتها التمويلية التقليدية؛

الحكومة؛ تقوم بوضع الشروط المسبقة التي يمكن أن يحدث فيها نشاط الإقراض والاقتراض، كما تضع الحكومة تركيزا متزايدا على الدور الإيجابي المحتمل الذي يمكن أن تلعبه البنوك في تحقيق أهداف السـياسـة البيئية، مع حذر البنوك بأن لا تتحول لأداة حكومية لتنفيذ رغباتها؛

المنظمات غير الحكومية؛ تلعب دورا رئيسـيا في إطار التنمية المسـتدامة ودورا داعما تجاه البنوك حيث تشـارك المعرفة والخبرة في رعاية البيئة ودعم التنمية المستدامة مع عالم الأعمال، من بينها مجموعة البنك الدولي WBG ولا سـيما من خلال مؤسـسـة التمويل الدولية IFC التي تفرض متطلبات بيئية صـارمة عند المشـاركة في تمويل المشاريع في البلدان النامية؛

مساهمو البنوك؛ سيتعين على البنك إيجاد التوازن الصحيح بين المصالح المتضاربة المحتملة بين المساهمين ولكي تنخرط الشركة فعليا في قضـية الاسـتدامة داخليا لابد من شـرعية من الأعلى إلى الأسـفل أي من مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي نحو الموظفين من خلال إبراز مهمة البنك والتي سـتسـفر عن أفكار وعمليات من الأسفل إلى الأعلى والتي تعمل على تسريع التكامل الفعلي للاستدامة في الأنشطة البنكية؛

الموظفون؛ هم من أفضـل السـفراء الذين يمكن أن تمتلكهم المنظمة ويقع عليهم العبء الأكبر في نشـر الوعي البيئي والسـعي نحو تحقيق أهداف الاسـتدامة من خلال الأعمال المنوطة بهم، على الإدارة العليا الاحتفاظ بهم والسعي نحو جذب الموظفين ذوي التعليم العالي المتخصـصـين أكاديميا في الأعمال المستدامة، والشكل التالي يوضح الصورة الكاملة لأصحاب المصلحة للبنوك التجارية. (Jeucken, 2001, pp. 63-67)

الشكل رقم (02-04): أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدى البنك

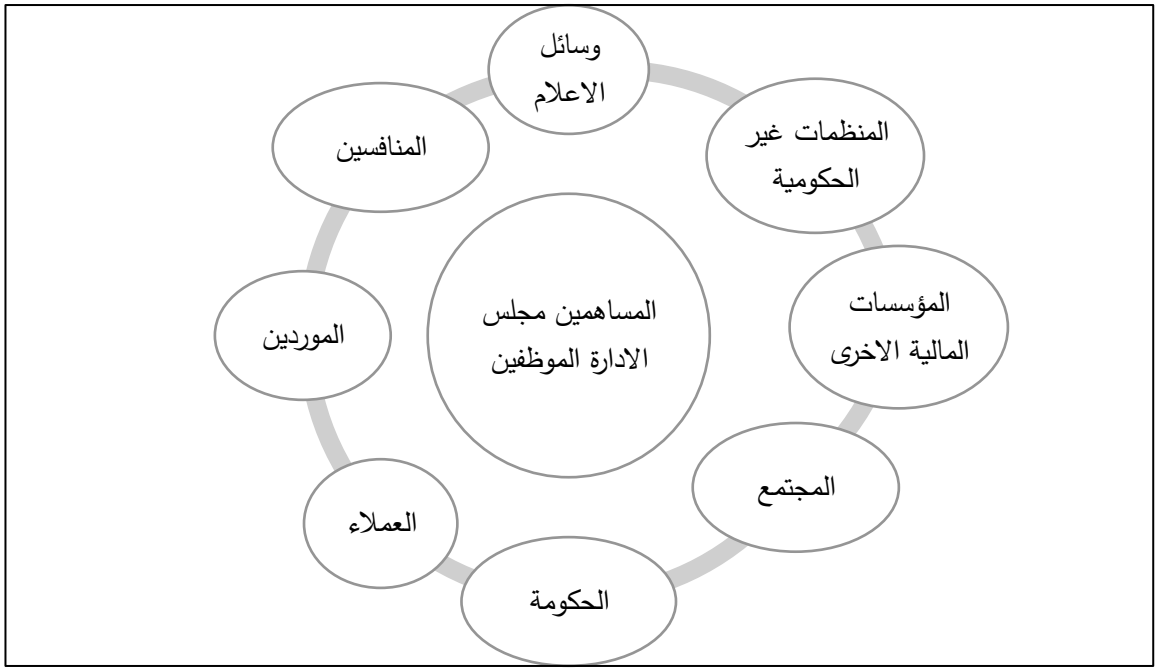

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (Jeucken, 2001, p. 64)

ثانيا: اهتمام البنوك المتزايد بقضايا الاستدامة

تدرك البنوك بشكل متزايد أنه يتعين عليها بذل جهود أكبر لإدارة المخاطر البيئية والبحث عن فرص جديدة لسوق تمويل مستدام، إلى جانب العديد من الأحداث المهمة مثل اتفاق باريس بشأن المناخ، وقرار البنك الدولي بوقف تمويل التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، تمكنت الاستثمارات المستدامة من أن تصبح أكثر جاذبية ويتزايد عليها الطلب، تتطلب الاستدامة إعادة صياغة استراتيجية البنوك ومواءمة المهام مع الاستدامة، منذ عام 2009 أصبح القطاع البنكي المستدام محل اهتمام السياسات الدولية وكذا لباحثين والمتخصصين في مجال الخدمات البنكية والمالية خاصة بعد اعتراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأهمية التمويل المستدام كأحد الاتجاهات التي ترسم مستقبل النظام المالي العالمي

تعمل البنوك على دمج الاستدامة في مهامها الداخلية والخارجية لوجود صلة بين الممارسات المستدامة للبنوك مع الأرباح المحققة واستقرارها بالإضافة لتأثيرها إيجابي على صورة البنك مما يؤدي إلى زيادة في عدد الزبائن والتوسع في عمليات الإقراض والادخار والاستثمار من خلال إدارة مخاطر أكثر فعالية أو حتى مع المنتجات والخدمات المبتكرة لأن المساهمة في الاقتصاد المستدام تخلق فرص عمل للمؤسسات المالية هذا لأنه سوق يتمتع بنمو اقتصادي ويتوافق مع أهداف الاستدامة للبنوك بالإضافة لديهم مخاوف مستدامة هم أكثر ابتكارا ولديهم أداء مالي أفضل ولديهم تصنيفات ائتمانية أفضل (Leticia da Silva Inácio, 2021, p. 13) مما يدفعها للبحث عن أفكار جديدة واتخاذ مبادرات نحو تحقيق ممارسات أكثر استدامة مستلهمة من مبادئ الاستدامة، القائمون على السياسات المالية والنقدية يدركون حجم الأثر السلبي للتغير البيئي على الاقتصاد العالمي خصوصا الصناعة المالية مما يجعل البنوك لا يمكنها تجاهل أثر التغير المناخي وعليه تبدأ البنوك رحلتها نحو الاستدامة من خلال:

- يجب على البنوك تحديد استراتيجية مستدامة لمنتجاتها والمخاطر التي تمتثل لها؛
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في أعمالها وبشكل كامل. (Nobanee, 2022, pp. 03-04)

تتخذ العديد من المؤسسات المالية والبنوك إجراءات طوعية لبناء مجتمع مستدام ويمكن إجبارها على المشاركة في هذا النهج الذي نهايته أعمال مستدامة تحقق من خلاله ما سبق ذكره من فوائد، تأثير البنوك واسع النطاق على مستوى الاقتصاد سواء كميا أو نوعيا مثل خلق فرص العمل المستدامة من خلال وظيفته التمويلية وكذا تقديم المشورة لعملائه لمعرفته الواسعة بمختلف القطاعات والتشريعات والتي يمكن توجيهها نحو تحفيز التنمية المستدامة (Diana-Mihaela T, 2019, pp. 22-24)

في الختام، الدور الوسيط للبنوك في الاقتصاد له الدور الأكبر في التحول نحو نماذج الأعمال المستدامة سـواءً كان ذلك داخليا بانتهاج مبادرات التخفيف من اسـتهلاك الطاقة والورق وكذا المياه أو خارجيا بتمويله للأنشطة الخيرية والمشاريع الخالية من الكربون.

ثالثا: المستويات الاستراتيجية للصيرفة المستدامة

اتخذ التكامل بين الاسـتدامة والعمل البنكي شـكلين، أوله ؛ المبادرات المسـؤولة اجتماعيا وبيئيا كدعم الأحداث الثقافية، التبرعات الخيرية، برامج إعادة التدوير، تحسـين كفاءة اسـتخدام الموارد كالطاقة والمياه، أما الثاني؛ دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تصـميم الهدف والاسـتراتيجية والرؤية كدمج المعايير البيئية في اسـتراتيجيات الاسـتثمار والاقراض، في الأدبيات عرف التنفيذ الاسـتراتيجي مراحل مختلفة نحو التحول إلى الخدمات البنكية المسـتدامة بوصـفه نموذجا من أربع مراحل للاسـتدامة في البنوك، تتعلق المرحلة الأولى فقط بالتكامل لأغراض الامتثال، وفي المرحلة الثانية، تقدم البنوك بالفعل منتجات وخدمات مسـتدامة، وتنفذ جوانب الاسـتدامة في اسـتراتيجيات إدارة المخاطر وتتخذ التدابير الأولية لتوفير النفايات والطاقة، وتدمج المرحلة الثالثة المسؤولية الاجتماعية للبنوك، بمعنى أن أنشـطة المسؤولية الاجتماعية للشـركات تتجاوز الأنظمة القائمة وتقوم البنوك بتعزيز التدابير التي تسـاعد على تحسـين القضـايا الاجتماعية والثقافية والبيئية، المرحلة الرابعة تصـف نموذج البنك المستدام، يتم تنفيذ جميع مبادئ التنمية المستدامة في الأعمال الأساسية ويتكون مجلس الإدارة من كلا الجنسـين وتتميز التفويضـات الإدارية بالشـفافية وتحظى علاقات الموظفين بتقدير كبير، يمتلك البنك إطارا متطورا لإعداد تقارير الاستدامة، وتتوافق جميع المنتجات والخدمات مع مبادئ التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك تم تجديد كافة مباني البنك وفق أحدث المعايير البيئية (Riegler, 2023, pp. 12–13)

من أجل فهم الإجراءات التي تتخذها البنوك لتبني الاستدامة في استراتيجيتها وقياسها اقترح Jeucken سنة 2001 نموذجا مصـرفيا لتحديد الممارسات التي تتخذها البنوك نحو الاستدامة، حدد له أربعة مستويات، المرحلة الأولى تتميز بأنها دفاعية تكون فيها البنوك غير ملتزمة بالاعتبارات البيئية، وتتميز المرحلة الثانية والتي تعد وقائية يتم فيها بدء اعتماد ممارسـات توفر التكاليف البيئية وتحقيق كفاءة بيئية من قبل البنوك، وتتميز المرحلة الثالثة بوجود أنشـطة داخلية وخارجية لتعزيز الاسـتدامة وأن البنوك تسـعى جاهدة لتحقيق التنمية المسـتدامة من خلال تطوير وتسـويق المنتجات الصـديقة للبيئة وكذلك دمج الاعتبارات الاجتماعية، وتعتبر المرحلة الرابعة والأخيرة بأنها تتبنى حلولا قادرة على خلق ميزة تنافسية مستدامة في السوق مع إعطاء الأولوية للاستدامة على تعظيم العوائد المالية على المدى الطويل والموضحة في الشكل الآتي: (Jeucken, 2001, p. 71)

الشكل رقم (02-05): مستويات التكامل في العمليات البنكية

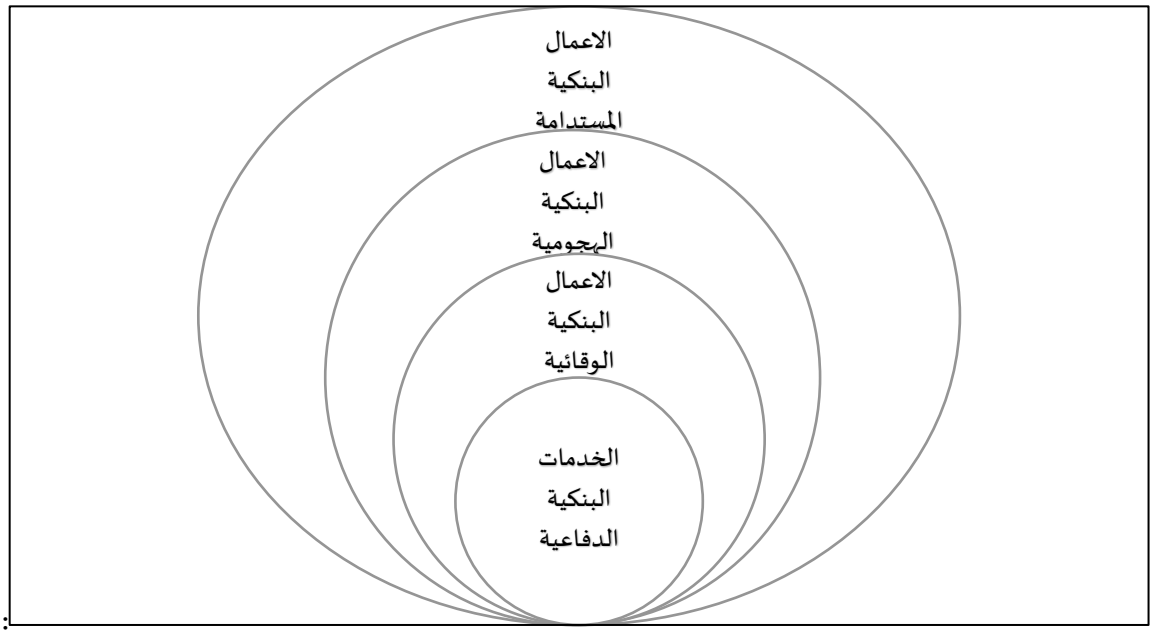

:

المصدر: (Jeucken, 2001, p. 71)

من خلال ما سبق، تقدم هذه المراحل نظرة على الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب دمجها بشكل استراتيجي في العمليات البنكية في كل مرحلة والتدابير التي يجب تنفيذها استعدادا للمرحلة التالية.

المطلب الثاني: الاستدامة البنكية

شهدت الساحة العالمية العديد من التحولات والتي كان لها الأثر بحدوث تغيرات في المناخ وغيرها من التحديات التي كان لزاما التصدي لها بالانتقال للاقتصاد الأخضر منخفض الكربون والأكثر دائرية بمبادرة من الأمم المتحدة نحو الاستدامة سنة 1987والتي عرفتها على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم الخاصة" (Simpson, 2019, p. 07) وللقطاع المالي دور حاسم في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الواعدة وهو ما يعرف بمواءمة الموارد المالية مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس (Simon Dikau, 2019, p. 85).

أولا: مفهوم الاستدامة البنكية

الخدمات البنكية المستدامة فلسفة مبنية على الفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة يجب أن تكون متاحة ولا يتم الانتقاص منها بالتصرفات الحالية، تقدم البنوك المستدامة المنتجات والخدمات الاجتماعية والبيئية والمالية التي تحقق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

1- 1- مفهوم الاستدامة البنكية

تعني الاستدامة دمج وتنفيذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمالية في استراتيجية الشركة وعملياتها (Schutten, 2016, p. 11) ومنه تعبر الاستدامة البنكية عن الموقف المسؤول للبنك في إدارة عملياته اتجاه المجتمع والبيئة

تندرج الخدمات البنكية الاجتماعية والخدمات البنكية الأخلاقية والخدمات البنكية الخضـــراء وممارســـات المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن نطاق الخدمات البنكية المستدامة (سليمان، 2021، صفحة 04)

كما يرجع تاريخ الخدمات البنكية المستدامة حسب Phil caseأنها ظهرت مع بداية العمل الخيري رد الجميل للمجتمع يليه الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا (SRI) والذي يدل على الامتناع عن تمويل أو الاسـتثمار في الأنشـطة التي لها أثر سـلبي على المجتمع أخره كان النمو وخلق القيمة من خلال إدارة مخاطر الاستدامة واغتنام الفرص لتحقيق الأداء المتفوق على المدى الطويل (Case, 2012, p. 08)

يمكن تعريف الاستدامة البنكية بأنها الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف لعملائه الذين يراعون الأثر البيئي والاجتماعي في أعمالهم. (Giuseppi, 2001, p. 101)

يعرف البنك الدولي الصـيرفة المسـتدامة بوصـفها مفهوم المسـؤولية الاجتماعية للشـركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة عن طريق العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع كله لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد (القاضي، 2010، صفحة 07)

العمل البنكي المستدام أو ما يعرف بالصيرفة الخضراء أو الصيرفة البيئية تستهدف معدل عائد طويل المدى مع تقييم بيئي للمشـاريع التي تم تمويلها وهذا يمثل الترابط الإيجابي بين الصـيرفة والاسـتدامة (سـلمان، 2017، صفحة 82)

استنادا إلى ما سبق يمكن القول أن الاستدامة البنكية تعني اسناد العوامل البيئية والاجتماعية والأخلاقية في عمليات اتخاذ القرار أو اعتماد أي مخطط مالي.

1-2- أهمية الاستدامة البنكية

تكمن أهمية الاسـتدامة البنكية بناءً على المنتجات والخدمات البنكية المقدمة إلى تحقيق النمو للمصـارف والاقتصاد ويكون ذلك بتجنب المخاطر التالية: (أحمد ف.، 2019، الصفحات 30-31)

- **مخاطر الائتمان:** هي احتمالية تدهور بعض موجودات المؤسسات المالية وخاصة قروضها أو ربما تصبح عديمة الفائدة ويقصـــد بها عدم القدرة على الســـداد من قبل الطرف الآخر لقاء التســـهيلات المقدمة وهذه التسهيلات عادة ما تكون القروض والسلف حيث يكون المقترض قد أخذ القرض ومن ثم تخلف عن سداده، أو احتمال أن بعضـا من الموجودات البنكية وخاصـة القروض التي سـتنخفض قيمتها وربما تصـبح عديمة القيمة لأن البنوك تمتلك نسبة قليلة من رأسمال الممتلك للقيمة الاجمالية لموجوداتها وهي لا تمثل سوى نسبة قليلة من إجمالي القروض والذي يدفع المصرف إلى حافة الفشل.
- **المخاطر القانونية:** ويمكن أن تحدث بأشـكال مختلفة إذ تتعرض البنوك للمخاطر القانونية عند عدم تطبيقها للتشـريعات البيئية ذات الصـلة وبالتحديد مسـؤولية المقترض لتكاليف التنظيف أو المطالبات بالتعويض عن الأضـــرار ويســـاعد المصـــرف للحد من المخاطر والتكاليف البيئية لتعزيز صـــورته والاســـتفادة من الدخل المحقق.

- **مخاطر السمعة:** نظرا لتزايد الوعي عن أهمية المحافظة على البيئة وتعد المؤسسات المالية أكثر عرضة لفقدان سمعتها إذا كانوا مشتركين في المشاريع الكبيرة الضارة اجتماعيا وبيئيا، إذ أن سلامة نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى تحقيق وفرة بالتكلفة وزيادة في قيمة السندات وانخفاض المخاطرة وزيادة في الأرباح التشغيلية.

1-3-أهداف الاستدامة البنكية

للاستدامة البنكية جملة من الأهداف نذكر منها: (الدين، 2021، الصفحات 77-78)

- تقليل التعاملات الورقية إلى أدنى المستويات والتركيز على المعاملات الالكترونية مثل استخدام أجهزة الصراف الآلي والبنكية المتنقلة والخدمات البنكية عبر الأنترنت؛
- حماية البيئة عن طريق إعادة استخدام الموارد وإعادة تدور النفايات فضلا عن كفاءة استخدام الطاقة؛
- تقليل الآثار البيئية التشغيلية باستمرار برصد الأداء البيئي وتنفيذ وتقييم برنامج الإدارة البيئية الذي يقوم بحفظ الطاقة والمياه وإدارة النفايات وإعادة تدوير المواد وتشجيع الشراء الأخضر وتوفير مجموعة كاملة من الخدمات البنكية الالكترونية؛
- ستحدث العديد من الوظائف الخضراء التي يكون لها أثر في تقليل معدلات البطالة.

ثانيا: مبادئ ومرتكزات الخدمات البنكية المستدامة

تضع البنوك هذه المبادئ لإدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات المالية إلى معالجة تداعيات تغير المناخ بالارتكاز على مقومات تجعل من الخدمات البنكية مستدامة.

2-1- مبادئ الخدمات البنكية المستدامة

شراكة القطاع المالي مع المبادرات العالمية الداعمة للاستدامة خاصة منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضعت مبادئ للخدمات البنكية المسؤولة التي يمكن للبنوك الالتزام بها بمثابة دليل ارشادي من إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية إلى تمكين المرأة وتعزيز التعاون والشمول المالي، إطار هذه المبادئ مفيدة لتطوير الأعمال البنكية المستدامة: **(2021)**

- المبدأ الأول: إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية: دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عمليات صنع القرار من خلال فرض قيود على الشركات والأعمال التجارية التي تشكل تهديد على البيئة والمجتمع:
- المبدأ الثاني: البصمة البيئية والاجتماعية: التزام الشركات بعدم التأثير سلبا على البيئة أو المجتمع الذي تقيم وتنشط فيه؛
- المبدأ الثالث: حقوق الانسان: احترام الشركات لحقوق الانسان في أنشطتها الاقتصادية؛
- المبدأ الرابع: التمكين الاقتصادي للمرأة: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ورفع مساهمتها في صنع القرار الاقتصادي دون تحيز؛
- المبدأ الخامس: الشمول المالي: تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات ميسورة التكلفة لشرائح المجتمع المحرومة؛

- المبدأ الســـادس: الإدارة البيئية والاجتماعية: ممارســـة الشـــركات للحوكمة البيئية والاجتماعية المتاحة للجمهور والمطلوبة لتقييم وضمان قيام الزبائن بالمثل وبانتظام؛
- المبدأ الســـابع: بناء القدرات: تطوير القدرات المؤســـســـية والقطاعية الفردية اللازمة لتحديد وتقييم إدارة المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة الشركات؛
- المبدأ الثامن: الشراكات التعاونية: تشجيع التعاون بين المؤسسات المالية بدلا من المنافسة المستقلة بما يضمن مواجهة كل التحديات؛
- المبدأ التاسع: تقديم التقارير: التزام الشركات بمراجعة التقدم المحرز في الاستدامة لضمان وصولها إلى الأهداف الرئيسية.

2-2- مرتكزات الخدمات البنكية المستدامة

مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسـسـية في عملية صـنع القرار يعبر عنه اختصـارا بـ معايير الـــ ESG التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات في جوانبها الثلاثة (Deli Wang, 2022, p. 03)، وأصبحت درجات هذه الأخيرة أساسية لتقييم مستوى الاستدامة في البنوك والشركات في عملياتهم التي يأخذها أصـحاب المصـلحة المسـؤولون اجتماعيا بعين الاعتبار في اتخاذ القرار الاسـتثماري وتتمثل في الاتي: (Deepika Saxena, 2021, p. 46)

- **العوامل البيئية:** تقوم الدعامة البيئية بشـــكل عام على تقييم تأثير البنك على الحدود الطبيعية يتعلق الأمر بإجراء عمليات البنوك بطريقة صـديقة للبيئة مع دعم الزبائن وأصـحاب المصـلحة الاخرين، تشـمل مبادرات الدعامة البيئية الخدمات البنكية الالكترونية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات والتخفيض من البصمة الكربونية بالامتناع عن تمويل المشاريع ذات الأثر السلبي على البيئة.
- **العوامل الاجتماعية:** تتعلق الدعامة الاجتماعية بإقامة علاقات دائمة مع العاملين والعملاء وتعزيز الصـــحة والسلامة المهنية للموظفين، وتشمل مبادرات الشمول المالي ومبادرات التثقيف المالي وتوفير الائتمان لتشييد المباني الخضراء، والتبرع بنسبة من أرباحها للمجتمع وتمكين المرأة في الإدارة العليا والاهتمام بذوي الهمم.
- **الحوكمة المؤســســية:** تشـمل اعتبارات الحوكمة تكوين مجلس الإدارة واسـتقلاليته ومحاربة الفسـاد والرشـوة، وضـمان حقوق المسـاهمين، الممارسـات المحاسـبية، التدقيق، الرقابة الداخلية.. إلخ. معايير الحوكمة مهمة لارتباطها بقيمة الأصول سواءً من حيث حقوق الملكية والمخاطر التنظيمية والامتثال والمسؤوليات الأخرى.

الشكل رقم (02-06): علاقات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالاستدامة

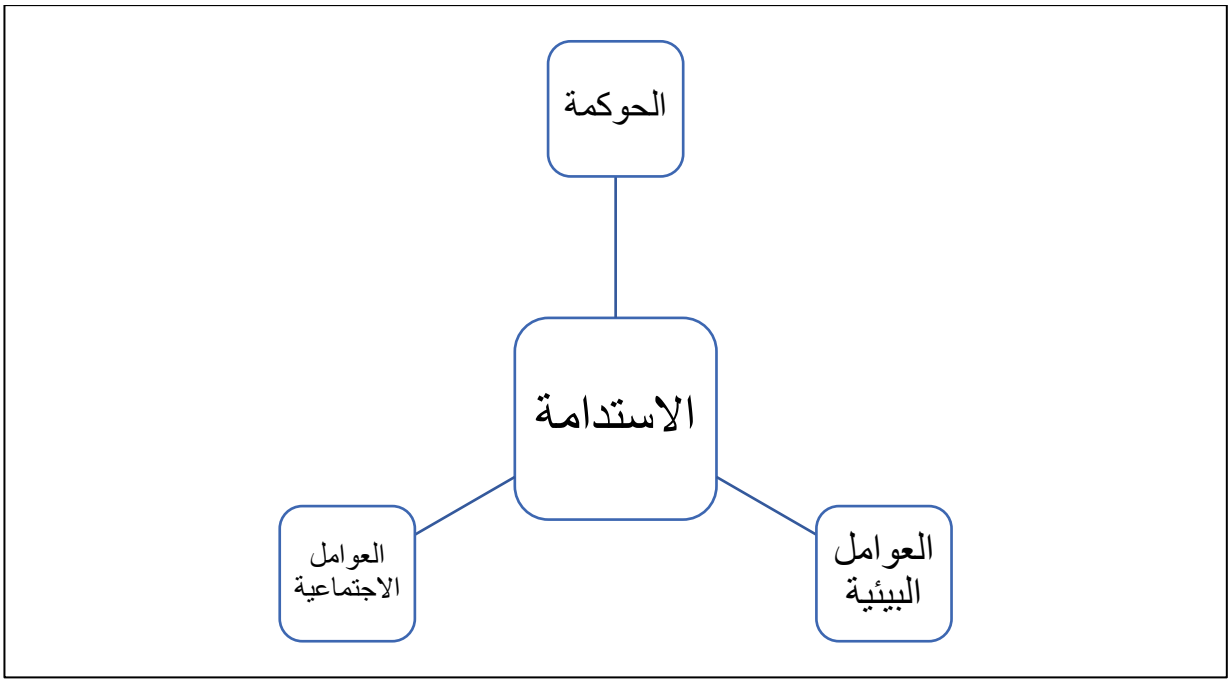

المصدر: (Schutten, 2016, p. 15)

يمكن للقطاع البنكي بأن يكون جزء من الحل من خلال توجيهه للموارد المالية نحو قطاعات معينة بالموازات مع انتهاج معايير ESG من خلال مجموعة من الخدمات، كسندات الاستدامة والسندات الخضراء والسندات الاجتماعية ومجموعة واسعة من الخدمات البنكية كالقروض الخضراء والودائع الخضراء وبطاقات الائتمان الأخضر وتقديم التمويل الأصغر وغيرها من المنتجات والخدمات، والتي نوضحها لاحقا (Sá, 2022, pp. 380-381) واعتماده مجموعة من الإجراءات التي تجعل منه مستداما والتي نوضحها فيمايلي:

الشكل رقم (02-07): استراتيجية التحول نحو البنوك المستدامة

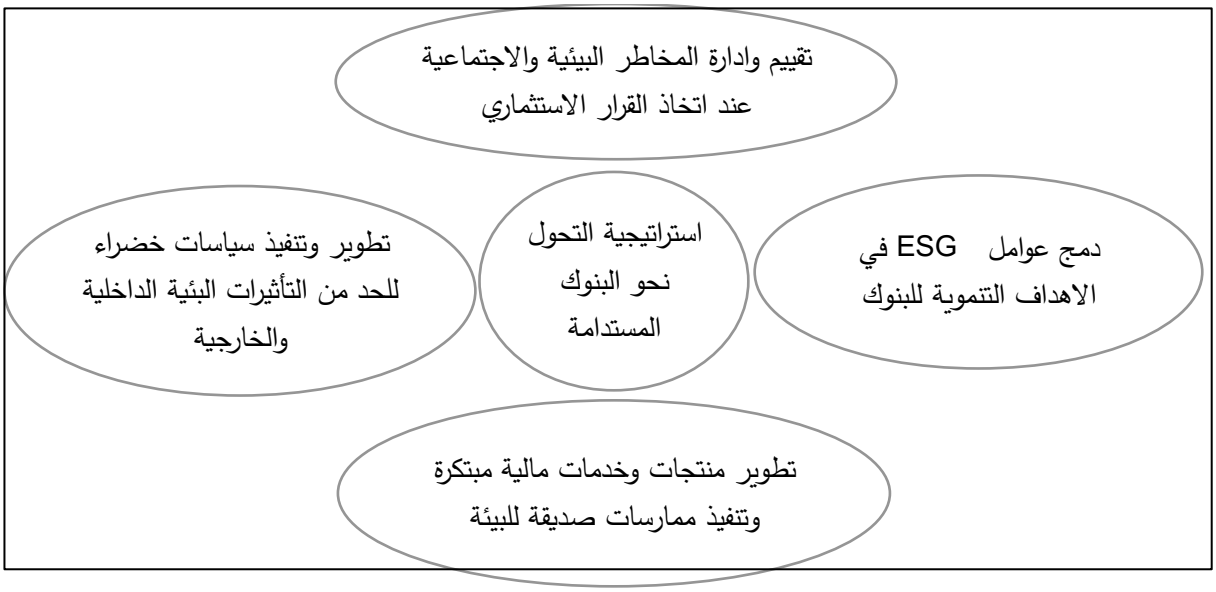

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (Giuseppina Procopio, 2020, pp. 212-213)

ثالثا: المنتجات والخدمات البنكية المستدامة

دفعت الاهتمامات البيئية نحو تطوير منتجات واستثمارات واستراتيجيات اتصال جديدة من وجهة نظر البنوك قد ينظر إلى المنتجات المستدامة على انها تحدي وفرصة والتي قد طورت منتجات وخدمات جديدة تشجع على تحسين الأداء البيئي من جانب الزبائن وتمنح التمويل المستدام للشركات المسؤولة ومن خلال ذلك فإنها تلعب دورا ثلاثيا:

أولا؛ تعبئة الموارد المالية وتقديم المشورة المالية لمشاريع أو مبادرات مستدامة جديدة من خلال تعزيز نشر شكل من أشكال " التفكير التجاري المستدام"؛

ثانيا؛ دعم المنظمات غير الحكومية والحكومات في تطوير سياسات مستدامة جديدة؛

ثالثا؛ السعي نحو زيادة حصتهم في السوق وتحسين سمعتهم وصورتهم من خلال اعتبارهم بنوكا مستدامة ومعقولة.

لا تكون البنوك مستدامة بتقديمها لمنتجات وخدمات مستدامة فحسب، بل يشمل أيضا تقديم نهج مختلف من حيث الشفافية والتواصل. يمثل الإفصاح غير المالي الأدوات الرئيسية لتوصيل التزامات البنوك نحو الاستدامة (Carè, Sustainable Banking Issues and Challenges, 2018, pp. 65-66)

من بين المنتجات والخدمات التي عملت البنوك على تطويرها واستحداثها لتكون سبيلا للوصول نحو الاستدامة البنكية التي يمكن توضيحها وتفصيلها فيما يلي:

الجدول رقم (02-07): المنتجات والخدمات البنكية المستدامة

فئات الاعمال	المنتجات والخدمات الخضراء
- **الخدمات البنكية للأفراد (منتجات وخدمات تجارية مصممة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**	- قروض المباني الخضراء - بطاقة الائتمان الأخضر - الائتمان الأصغر والتمويل الأصغر - التأجير البيئي
- **الخدمات البنكية للشركات والاستثمار (توفير الحلول المالية لشركات الكبرى والحكومات والهيئات العامة الأخرى وهي ذات احتياجات مالية معقدة)**	- السندات الخضراء - سندات التوريق الأخضر - صناديق السندات الخضراء ومؤشرات السندات الخضراء
- **إدارة الأصول (تقديم المشورة المالية والإدارة نيابة عن المستثمرين من خلال تحليلات مالية دقيقة)**	- الصناديق المالية الخضراء - الصناديق الاستثمارية المستدامة - صناديق الاستثمار المؤثرة
- **التامين (السماح بتمييز أقساط التأمين على أساس الخصائص ذات الصلة بالبيئة)**	- التأمين الأخضر - التأمين على الكربون

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (Carè, 2018, p. 69)

وفيما يلي تفصيل بعضها:

الخدمات البنكية المقدمة للأفراد:

من الخدمات البنكية المقدمة للأفراد والتي تسـعى البنوك التجارية دوما توفيرها: (Carè, Sustainable Banking Issues and challenges, 2018, pp. 69-70)

- قروض المباني الخضـراء: تتميز بمعدلات فائدة اقل من خلال تغطية تكلفة تحويل المنزل من الطاقة التقليدية على الطاقة الخضراء؛
- بطاقات الائتمان الخضـراء: تمنح من خلالها تبرعات تعادل نصـف نقطة مئوية تقريبا على كل عملية شـراء أو تحويل رصيد أو سلفة نقدية يقوم بها مالك البطاقة؛
- التأجير البيئي: تعمل البنوك بشكل متزايد على تطوير أشكال التأجير البيئي التي توفر فيها تقنيات صديقة للبيئة بأسعار تفضيلية، ففي عام2015أغلقت مجموعةSantander Group أكثر من 300 صفقة تمويل بمبلغ يزيد عن 35مليون يورو لتمويل العديد من مشاريع الإضاءة ومعالجة النفايات كما لديها 1037من ترتيبات تمويل إيجار مجموعة الخلايا الكهروضوئية التي تبلغ قيمتها الاجمالية 245مليون يورو.

الخدمات البنكية للشركات والاستثمار:

- السـندات الخضـراء: يتم اسـتخدام عائداتها حصـريا لتمويل أو إعادة التمويل جزئيا أو كليا لمشـاريع خضـراء مؤهلة متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة (Marco Migliorelli, 2019, p. 40)، تم اطلاق أول سند أخضر في العالم يسـمى "سـندات الوعي بالمناخ" في عام 2007 من قبل بنك الاسـتثمار الأوروبي (Carè, Sustainable Banking Issues and challenges, 2018, p. 71)وقد شـهدت ارتفاعا من 174مليار دولار امريكي في عام 2012 منها 221مليار دولار أمريكي سنة 2017 (عمراني، 2021، صفحة 112).

ادارة الأصول:

- الصـناديق المالية الخضـراء: يعفى كل الذين يشترون الأسـهم في صـندوق أخضـر أو يستثمرون الأموال في بنك أخضر من دفع ضريبة الأرباح الرأسمالية مع خصم على ضريبة الدخل ومن ثم يمكن للمستثمرين قبول سعر فائدة اقل على استثماراتهم، في حين يمكن للبنوك أن تقدم قروض خضـراء بتكلفة أقل لتمويل المشاريع البيئية (المنعم، 2018، صفحة 179).

من بين المنتجات البنكية المقدمة لتأمين المشـاريع التأمين الأخضـر، والذي تفرض اقساطه على أساس المخاطر البيئية أو التأمين لأنشـطة التكنولوجيا النظيفة والحد من الانبعاثات مثل تأمين الصـناعة الخضـراء، التأمين على التكنولوجيا النانوية الخضراء، التأمين على السيارات الخضراء (المنعم، 2018، صفحة 179).

المطلب الثالث: الممارسات المستدامة للبنوك

تقدم البنوك التجارية المنتجات والخدمات والممارسـات التي تسـعى في ظلها نحو تحقيق التنمية المسـتدامة بدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صـنع القرار الاسـتثماري على المدى القصـير والمتوسـط والطويل والتي تعرف بالبنوك المسـتدامة التي تعمل على دفع الاسـتدامة من خلال مجموعة من الممارسـات والمبادرات كالشـمول المالي، المبادرات البيئية والمجتمعية بنشـر الوعي والحلول المالية من خلال التكنولوجيا المالية والتي

من خلالها يمكن تغطية العجز في الكثافة البنكية، يمكن حصر الممارسات المستدامة التي يمكن تنفيذها لتمكين الخدمات المستدامة في القطاع البنكي في ما يلي: (Leticia da Silva Inácio, 2021, p. 12)

أولا: إدخال المعايير الاجتماعية والبيئية في قرارات منح القروض مع مراعاة المخاطر الاجتماعية والبيئية عند تمويل المشروع، وبطريقة أخرى يجبب تقييم المخاطر بشكل روتيني في ضوابط ما قبل القرض وأثناء القرض وبعده بالإضافة إلى تحليل التأثير غير المباشر للمشروع الممول، تقوم العديد من المؤسسات بإجراء تحليل المخاطر البيئية والاجتماعية من خلال استبعاد الشركات التي تسبب خسائر اجتماعية

وبيئية على سبيل المثال المتعلقة بعمالة الأطفال، المقامرة، والعلاقات غير العادلة مع أصحاب المصلحة والتلوث الشديد والأسلحة؛

ثانيا: فروق أسعار الفائدة للتمويل المستدام لدعم الاستثمارات المستدامة أي تخفيض أسعار الفائدة على ضرائب الاستثمار الأخضر أو أسعار الدعم على القروض الإنتاجية والتعليمية والاسكانية والصديقة للبيئة؛

ثالثا: الشفافية وتبادل المعلومات المتعلقة بالاستدامة كإبلاغ أصحاب المصلحة عن وجهة الأموال أو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للمشاريع والقيام بحملات التوعية من قبل البنوك والابلاغ بالتأثيرات السلبية للمنتجات وتقديم البدائل لهذه المنتجات.

يعد افصاح البنوك عن انجازاتهم وممارساتهم المسؤولة والمستدامة من خلال التقارير غير المالية ممارسة شائعة بين البنوك وفق مبادرة اعداد التقارير العالمية GRI كممارسة لقياس والابلاغ والمساءلة أمام أصحاب المصلحة سواءا الداخليين منهم أو الخارجيين الموضحين في الشكل رقم (02-04)، يعتبر الشكل الأكثر شيوعا في الإفصاح عنها من خلال التقارير السنوية والمواقع الالكترونية.

أولا: الممارسات البيئية للبنوك

الممارسات البنكية الخضراء الصديقة للبيئة وادراج الأبعاد البيئية في عملياتها التشغيلية ممارسات تسعى من خلالها البنوك نحو تقليل البصمة الكربونية باتخاذ ما يلزم من تدابير استباقية لتحسين وحماية البيئة والتصدي لتحديات تغير المناخ والاستخدام الكفء للموارد المتجددة وغير المتجددة، ومن بين المزايا التي تحققها البنوك جراء تبني الممارسات البنكية الخضراء: (عثمان، صفحة 08)

- تجنب هدر واستخدام الأوراق أثناء العمل: من خلال إطلاق خدمة كشوف الحساب الالكترونية والمراسلات التقارير الالكترونية وبالتالي التقليل من والسيطرة على إزالة الغابات وتقليل القمامة؛
- خلق الوعي حول البيئية: من خلال تسطير البنوك لبرامج وندوات توعوية بما يحسن من صورة تلك البنوك؛
- تحقيق مزايا ائتمانية: بتقديم قروض بنكية خضراء مع امتيازات مالية للمنتجات والمشروعات الصديقة للبيئة مثل السيارات ذات الكفاءة في استخدام الوقود والمباني الخضراء وانشاء مبنى أخضر للبنك كمقر له وتمويل ريادة الخضراء؛
- الالتزام بمعايير بيئية للإقراض: كوسيلة توجيه أعمال الزبائن لتكون صديقة للبيئة بطريقة غير مباشرة.

تتجلى الممارسات البيئية للبنوك المستدامة بإجراء العمليات بطريقة أقل تأثيرا على البيئة مع دعم الزبائن وأصحاب المصلحة الاخرين الذين ينخرطون في سياسات الاستدامة، تتمثل الممارسات في استخدام الوسائل الالكترونية في تقديم الخدمات واستخدام أجهزة الصراف الالي الشمسية. (Deepika Saxena, 2021, p. 45)

ثانيا: ممارسات المسؤولية الاجتماعية للبنوك المستدامة

تعبر المسؤولية الاجتماعية عن مسؤولية البنوك عن تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع، البيئة والعملاء والموظفين والتي من خلالها تحقق البنوك الفوائد التالية: (مهري، 2022، صفحة 07)

- تشجيع وتنمية السلوك المستدام من قبل الموظفين والعملاء؛
- تحفيز الموظفين على العمل من أجل ضمان مشاركتهم في تحسين نوعية العمل وتعزيز رفاهيتهم بغية تحقيق مستويات عمل متفوقة؛
- منح فوائد حقيقية للمجتمع، وجعل البنوك أكثر إدراكا لتأثيرها على المجتمع؛
- تحسين ممارسات ادارة المخاطر للمؤسسة؛ مما يؤدي إلى تحسين سمعة البنوك وزيادة ثقة الجمهور أكثر.

هناك العديد من ممارسات المسؤولية الاجتماعية لشركات التي يمكن للبنوك تنفيذها وتعد من العوامل المحفزة للانتقال على اقتصاد منخفض الكربون عن مثل: (Taruna Devi Ramnaraina, 2016, p. 488)

- مراعات الأثار الاجتماعية لأي مشروع تقدم على تمويله؛
- اعتماد إدارة المخاطر الاجتماعية للمشاريع الراغبة في تمويلها؛
- العمل على تمكين المجتمع، رعاية الأطفال، دعم التعليم، الرعاية الصحية، برامج تدريبية للموظفين؛
- منح المنح الدراسية لطلبة المتفوقين والمحتاجين؛
- توفير أدوات وفرص للأشخاص ذوي القدرات الضعيفة حتى يكتسبوا مهارات لتعزيز حظوظهم في التوظيف.

تشمل ممارسات المسؤولية الاجتماعية جهود الشمول المالي ومحو الأمية المالية بعقد ورش عمل تعليمية لتعريف المجتمع بالخدمات التي تقدمها البنوك والتبرع بنسبة من أرباحها للمجتمع المحلي (Deepika Saxena, 2021, p. 46)

ثالثا: الحوكمة والاستدامة البنكية

تعبر حوكمة البنوك عن كل الخطط والاستراتيجيات المتبناة من طرف مجلس الإدارة لضمان حسن سير عمل البنوك على مستوى مختلف المستويات الإدارية، تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة من شفافية وافصاح وعلاقات مع المساهمين وغيرها من المبادئ التي تدعم: الممارسات الأخلاقية والشفافية، التنوع وتكافؤ الفرص، نزاهة الاعمال، مكافحة الفساد، الامتثال التنظيمي.

أصبحت البنوك والمؤسسات المالية اليوم تقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية على جانب المعلومات المالية المتعارف عليها في شكل تقارير يطلق عليها "تقارير الاستدامة" و" التقارير المتكاملة" والتي تدعم وترفع من مستوى الإفصاح والشفافية بشأن الأداء المالي والبيئي والاجتماعي الذي يعزز من ثقة اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار المالي والاستثماري والعمل على تخفيض المخاطر المادية وكذا المتعلقة

بالفساد المالي والإداري، ومن أهم الفوائد التي يمكن اكتسابها من إعداد تقارير الاستدامة ما يلي: (أسماء، 2013، الصفحات 114-115)

- الوقوف على التحسينات التي حدثت في الإدارة الداخلية؛
- إدارة المخاطر وحماية السمعة؛
- تفادي الضغوط التي تمارسها مجموعة الشركات النظيرة؛
- تعزيز الحوار والتشاور مع أصحاب المصلحة وتسهيل عملياتهم؛
- اجتذاب المستخدمين والمستثمرين/ الاحتفاظ بهم؛
- الإدارة الداخلية- تحسين الأداء، توحيد السياسات والابلاغ بها.

وبالتالي فإن أبرز الممارسات المستدامة التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية اعتمادها إلى جانب تقديم مجموعة المنتجات والخدمات المستدامة التي سبق التعرف عليها تمكنها من الاستمرار والنمو على المدى الطويل.

من خلال ما سبق يمكن التأكيد على دور الجهاز البنكي في تحقيق الاستدامة من خلال مجموعة السياسات والممارسات التي تدعم هدف الاستمرارية في تحقيق الأداء الفعال رغم الأزمات، والتي من بينها التمويل الأخضر والمستدام وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية عند اتخاذ القرار المالي.

وفي المجمل يمكن للجهاز البنكي أن يكون لاعبا رئيسيا في تعزيز الاستدامة وتحقيق العوائد المالية المرتفعة على المدى الطويل.

خلاصة الفصل

قصد التعرف على المعنى الحقيقي للاستدامة بصفة عامة وداخل النظام المالي بصفة خاصة حاولنا من خلال هذا الفصل الالمام أولا بمختلف أساسيات النظام المالي المستدام التي تفسر مختلف جوانبه وثانيا معرفة جوانب الاستدامة وممارستها الفعلية داخل البنوك التجارية، توصلنا إلى أنها تشير إلى دمج القيم البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجيات البنوك والمؤسسات المالية وغيرها كتعزيز الإفصاح والشفافية ودعم الابتكار في التكنولوجيا المالية أو من خلال توفير التمويل اللازم لزيادة التأثير البيئي والاجتماعي كدعم المشاريع الخضراء والمشاريع التي تزيد من فرص العمل.

يعد فهم الاستدامة والوعي بمدى أهميتها من طرف مختلف أصحاب المصالح خاصة الزبائن أهم خطوة ضمن استراتيجية التحول نحو البنوك المستدامة بصفة خاصة والنظام المالي المستدام بصفة عامة

والجدير بالذكر أن الاستدامة في الجهاز البنكي خطوة أساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يوفر النظام المالي القنوات اللازمة لدعم الابتكار البيئي والاجتماعي.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في تحقيق نظام مالي مستدام– دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد

تم إطلاق خرائط طريق وطنية للتمويل المســـتدام في العديد من البلدان خلال الســـنوات الســـابقة تحدد مجموعة من الاحتياجات على مستوى النظام، والعوائق التي تحول دون التوسع والإجراءات ذات الأولوية، تشمل الأمثلة على هذه البلدان: الصـين، أندونيسـيا، إيطاليا، المغرب، وسـنغافورة. هذه المبادرات يقودها الجهاز البنكي أو السـوق المالي وكذا وجود مبادرات بين القطاعين العام والخاص وبالتالي فهي تختلف بشـكل كبير، ومع ذلك فجميعها لديها في جوهرها تطوير خطط طويلة الأجل ومنهجية لتعزيز قدرة النظام المالي على دمج عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة في عملية صنع القرار وتعبئة رأس المال الخاص من أجل الاستثمار المستدام.

والجزائر ليســـت بمنعزلة عن العالم الخارجي فقد بدأت بالاســـتجابة لمتطلبات مواءمة النظام المالي مع التنمية المســـتدامة ما يحقق نظام مالي مســـتدام بالإضـــافة لاعتمادها التقنيات الرقمية التي من خلالها تحقق مستويات عالية من الشمول المالي ويتيح الخدمات المنوعة التي تقدمها، وفي المباحث التالية تفصيل لذلك:

المبحث الأول: تجارب رائدة من أوروبا وأسيا.

المبحث الثاني: تجارب رائدة من شمال افريقيا.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للجهاز البنكي الجزائري.

المبحث الأول: تجارب رائدة من أوروبا وأسيا

باشرت العديد من البلدان والمنظمات والاتحادات إلى تبني ممارسات الاستدامة تحدد الخطوط العريضة لاستراتيجيات تعبئة ومواءمة الموارد المالية نحو التنمية المستدامة بتعزيز إدارة المخاطر التي تتعلق بالتغير المناخي وتعزيز الشمول المالي بتوجيه أنشطة الإقراض والاستثمار نحو المشاريع المستدامة قصد الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان استدامة النظام المالي.

من بين المبادرات التي حقق خطوات واضحة في مجال تعزيز التمويل المستدام داخل أوروبا ما حققه الاتحاد الأوروبي في توطين التمويل المستدام داخل القارة، كما تشهد أسيا طفرة في مبادرات التمويل المستدام مدفوعة بأطر تنظيمية ومبادرات من المؤسسات المالية تقودها دول كبرى كالصين والهند عن طريق دمج ممارسات التمويل المستدام في أنظمتها المالية. وعليه سيتم التفصيل في تلك المبادرات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التمويل المستدام داخل الإتحاد الأوروبي

لعل من بين أهم مبادرات الاستدامة في قارة أوروبا مبادرات الاتحاد الأوروبي للمساهمة في التمويل المستدام، ويرجع ظهور السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي باجتماع دول وحكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية في باريس أكتوبر 1972 والتي لم تشر آنذاك عن "الاستدامة" ومع ذلك فإن التحديات البيئية لم يتم معالجتها حتى الإعلان عن تقرير برونتلاند سنة 1987الذي عمم مصطلح" التنمية المستدامة" ونمّ العلاقة بين النظام المالي والاستدامة وبلغت ذروتها عند الإعلان عن خارطة الطريق للانتقال إلى اقتصاد تنافسي منخفض الكربون في عام 2050 سنة 2011، هذه الخارطة توضح كيف يمكن للاتحاد الأوروبي الاستعداد لخفض الانبعاثات المحلية بنسبة 80% بحلول عام2050 مقارنة بعام1990.

أولا: الحاجة إلى التمويل المستدام في الاتحاد الأوروبي

تسعى رؤية الاتحاد الأوروبي لعام 2050 لاقتصاد مزدهر ومحايد مناخيا، من خلال إطار المناخ والطاقة لعام 2030 بزيادة كفاءة الطاقة بنسبة 32.5 % على الأقل وزيادة الطاقة المتجددة إلى 32% على الأقل من الاستهلاك النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع المزيد من التدابير التشريعية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل، مع استراتيجية شاملة لتعزيز الاقتصاد الدائري، وتسعى رؤية 2050هذه إلى ضمان ما يلي: (DUCO CLARINGBOULD, 2019, pp. 12-14)

- هذا التحول يتسم بالعدالة الاجتماعية، حيث لا يترك أي مواطن أو منطقة في الاتحاد الأوروبي خلفه؛
- يعزز القدرة التنافسية لاقتصاد وصناعة الاتحاد الأوروبي في الأسواق العالمية، ويؤمن وظائف عالية الجودة ونمو مستدام في أوروبا مع توفير التآزر مع التحديات البيئية الأخرى، مثل جودة الهواء أو فقدان التنوع البيولوجي.

تتوفر لدى الاتحاد الأوروبي العديد من الآليات والأدوات المتاحة لتعزيز التمويل المستدام يمكن توضيحها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03-01): الاليات والأدوات المتاحة داخل الاتحاد الأوروبي

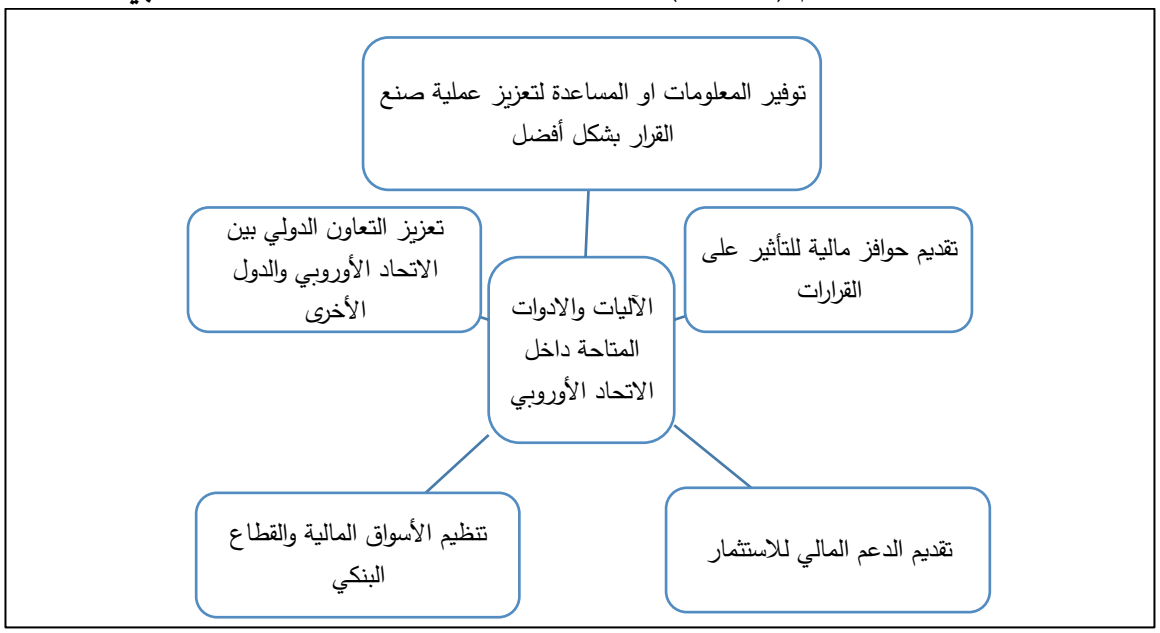

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (DUCO CLARINGBOULD, 2019, p. 18)

وللاتحاد الأوروبي إمكانية استخدام كل أداة من هذه الأدوات بشكل منفصل أو مزيج منها لتسهيل التمويل المستدام.

ثانيا: خطة العمل المتبعة لتعزيز التمويل المستدام

اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عملها بشأن تمويل النمو المستدام في 8 مارس2018 وتهدف الخطة إلى تزويد القطاع المالي والشركات بإطار سياسيات مناسب ومساير للتغيرات العالمية وأدوات تساعد على إعادة توجيه تدفقات رأس المال نحو الاستثمار المستدام (Landau, 2021, p. 199) من أجل تحقيق الاستدامة وكذا إدارة المخاطر الناتجة عن تغير المناخ وتعزيز الشفافية والاستراتيجية طويلة الأجل في كلا النشاطين المالي والاقتصادي وتقوم خطة العمل بتطوير هذه الأدوات من خلال مزيج من التدابير التشريعية وغير التشريعية، وتشمل التدابير الرئيسية ما يلي: (EUROPEAN COMMISSION , 2018, p. 18)

- إنشاء نظام تصنيف يسمح بفهم مشترك ويمكن اعتبار الأنشطة الاقتصادية مستدامة بيئيا؛
- تطوير معايير الجودة وعلامات المنتجات المالية المستدامة التي من شأنها أن تساعد تطوير أسواق هذه المنتجات وتجنب الغسل الأخضر؛
- تعزيز الاستثمار في المشاريع المستدامة؛
- توضيح واجبات مديري الأصول والمستثمرين المؤسسيين فيما يتعلق بالاستدامة وتحسين الافصاحات تجاه المستثمرين النهائيين بما في ذلك الشفافية بشأن استراتيجيتهم والتعرضات المتعلقة بالمناخ؛
- دمج عوامل الاستدامة في المتطلبات الاحترازية من أجل تشجيع الاستثمارات في الأصول المستدامة مع حماية الاستقرار المالي؛
- تعزيز شفافية الشركات بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ من خلال تحسين إعادة النظر في المخاطر.

- تعزيز الحوكمة المؤسسية المستدامة والحد من الاستثمارات قصيرة الأجل في أسواق رأس المال.

من خلال ما سبق يعد الاتفاق السياسي حول الدعوة نحو إنشاء تصنيف خاص بالاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة يعد اللبنة الأساسية لعملية تطوير التمويل المستدام والذي من شأنه تحديد الأنشطة التي تساهم إلى حد كبير في الاستدامة بأبعادها وبذلك يكون مرجعا لباقي التدابير الموضحة أعلاه.

وفيما يلي ملخص عن جدول أعمال السياسة المالية والمناخ في الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (03-01): بيانات أساسية عن جدول أعمال السياسة المالية والمناخ في الاتحاد الأوروبي

2015	اتفاقية باريس: إلزام جل التدفقات المالية بأن تتماشـــى مع أهداف الحد من الانبعاثات على المدى الطويل والمرونة
ديسمبر2019	الصفقة الخضراء: اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الصفقة الخضراء وهدف حيادية غازات الاحتباس الحراري للاتحاد الأوروبي بأكمله بحلول عام 2050، الصفقة الخضراء هي خارطة طريق لجعل اقتصاد الاتحاد الأوروبي أكثر كفاءة في استخدام الموارد بأكثر تنافسية واستدامة.
جانفي 2020	خطة استثمار الصفقة الخضراء: حشد ما لا يقل عن1 تريليون يورو في استثمارات مستدامة بحلول عام 2030
سبتمبر2020	خطة هدف المناخ لعام 2030: تخفيض الانبعاثات بنســـبة 55% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 1990 لتحقيق أهداف المناخ والطاقة لعام 2030، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى اســـتثمار حوالي 350مليار يورو سنويا في 2021-2030 مقارنة بالعقد السابق.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (UN ENVIRONMENT – WORLD BANK GROUP, 2017, p. 92)

كما شهد الانتقال إلى الاقتصاد المستدام على مستوى الاتحاد الأوروبي أهم التطورات نوجزها في الجدول اللاحق.

الجدول رقم (03-02): أجندة سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال التمويل المستدام

2016	فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالتمويل المستدام: يحتوي التقرير النهائي على توصيات التنفيذ في الاتحاد الأوروبي في مجال التمويل المستدام.
2018	خطة العمل لتمويل النمو المستدام: تم تحديد مجموعة من التدابير في مجال التمويل المستدام، بما في ذلك ادخال نظام تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة الاقتصادية المستدامة، ما يسمى تصنيف الاتحاد الأوروبي.
2016 حتى عام2020	فريق الخبراء التقنيين المعني بالتمويل المستدام (TEG) صياغة مقترحات التنفيذ للأجزاء المركزية من خطة العمل؛ تصنيف الاتحاد الأوروبي للسندات الخضراء؛ الطريقة والمبادئ التوجيهية للكشف عن المعلومات المتعلقة بالمناخ.
اكتوبر2020	منصة التمويل المستدام؛ مجموعة دائمة من الخبراء تبدأ العمل وتقدم المشورة للمفوضية الأوروبية بشأن تطوير سياساتها في مجال التمويل المستدام، ولا سيما بشأن مواصلة تطوير تصنيف الاتحاد الأوروبي.

جويلية 2021	استراتيجية تمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام: تهدف استراتيجية التمويل المستدام الجديدة للاتحاد الأوروبي على وجه التحديد إلى دعم تمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام والبناء على خطة العمل لعام 2018 وهي تتماشى مع الأهداف المناخية المحدثة للصفقة الخضراء.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: **(UN ENVIRONMENT – WORLD** BANK **GROUP, 2017, p. 92)**

ثالثا: التحديات والأثار السياسية للتمويل المستدام للاتحاد الأوروبي

بناءً على ما اقترحته المفوضية الأوروبية بشأن التمويل المستدام فقد قدمت عناصر مهمة لإصلاح النظام المالي للاتحاد الأوروبي وتوجيه موارده نحو الاستثمارات المستدامة كنظام تداول الانبعاثات المنقح للاتحاد الأوروبي لتسعير انبعاثات الغازات الدفيئة، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات أمام تعزيز التمويل المستدام وتحويل الإجراءات المقترحة إلى نتائج ملموسة ويجب معالجتها على المستوى الدولي والأوروبي والوطني وربما الأهم من ذلك على المستوى الإقليمي والمحلي، نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-03): التحديات والاثار السياسية للتمويل المستدام للاتحاد الأوروبي

التحديات	الأثار الناتجة
البعد العالمي للتمويل المستدام	يعد الاتحاد الأوروبي سياسيا رائد عالمي في التحول نحو اقتصاد خال من انبعاثات الغازات الدفيئة، مع أنه مسؤول فقط عن ما يقارب 35% من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، حتى ولو حقق الاتحاد الأوروبي هدفه وأصبح خاليا من الانبعاثات الدفيئة بحلول عام2050، فإن التأثير الإجمالي على مستوى العالم لن يكون كافيا للتخفيف من تغير المناخ، ولذلك يطمح الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق تعاون دولي قوي مع البلدان والمناطق الأخرى التي تشترك في نهج الاتحاد الأوروبي للتخفيف من تغير المناخ والتدهور البيئي، دون أن ننسى عجز الدول النامية في الحصول على التمويل الكافي لتلبية احتياجات البنية التحتية المستدامة وكفاءة استخدام الطاقة مما يستدعي توجه بعض الدعم لهاته الدول لتحقيق الهدف العالمي نحو الحياد الكربوني.
تعزيز التمويل المستدام على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي	لتحويل التمويل المستدام إلى ممارسة عالمية يتطلب تعاونا دوليا وثيقا بين مستويات صنع القرار الأوروبية والوطنية والإقليمية والمحلية، على سبيل المثال تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في المنازل مع الأخذ في الاعتبار أن قرار الاستثمار في كفاءة أو عدم الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني يتخذه الأفراد، ويمكن تحفيز هذه الاستثمارات من خلال منح الحوافز المالية أو القروض ذات أسعار الفائدة المنخفضة وذلك سيتطلب تنسيقا وثيقا بين صانعي السياسات على مختلف مستويات صنع القرار والصناعة والمواطنين.
البعد الاجتماعي	التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وأكثر استدامة لديه القدرة على خلق "وظائف خضراء" في عدد من المجالات، مثل تحويل الطاقة أو التنقل النظيف، بالمقابل فإن بعض القطاعات والصناعات المشاركة في "الأنشطة الاقتصادية البنية" مثل تعدين الفحم وتوليد الطاقة والمناطق التي تقع فيها هذه الصناعات يجب أن تخضع لتغييرات وتتكيف مع الظروف المحددة لتحقيق تنمية أكثر استدامة، تتخذ عملية التحول والتكيف هذه أشكالا مختلفة وتتحقق على مدى فترة زمنية أطول. ولكن لا يمكن استبعاد الاثار السلبية مؤقتا على الأقل على فرص العمل وآفاق النمو يتعين عليهم

	تنظيم عملية انتقال منظمة ونشر جميع السياسات ذات الصلة والموارد اللازمة للتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (DUCO CLARINGBOULD, 2019, pp. 24–25)

مما ســـبق يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي بوضـــعه خارطة الطريق تفادى بدوره العديد من التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي وعدم وجود مرجع موحد للعديد من الممارســـات والإجراءات التي يتم دمجها بطريقة استراتيجية لمواءمة النظام المالي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: النظام المالي الأخضر في الصين

تهيمن البنوك على النظام المالي في الصين حيث توفر ثلاثة أخماس إجمالي الائتمان للاقتصاد الحقيقي، تستحوذ منها خمسة بنوك على إدارة نصف سوق القروض الإجمالية، يحدد البنك المركزي أسعار الفائدة القصوى والدنيا على التوالي على الودائع والقروض كما يحدد كثيرا مستويات مستهدفة لحجم القروض. للحكومة الحصة الكبرى في ملكية أسهم البنوك الخمسة تمنح هذه الأخيرة الحصة الأكبر لقروضها للشركات الحكومية الكبرى، بحيث يعد إعادة التوازن لنظام المالي للسماح للشركات الخاصة الأصغر حجما بالحصول على التمويل محور العديد من المناقشات.

أولا: الخدمات البنكية المستدامة طريق الصين نحو انشاء نظام مالي أخضر

تعد الخدمات البنكية المستدامة أحد ركائز إقامة نظام مالي 3مستدام وهو ما تبنته الصين كنهج لمعالجة المشكلات البيئية العميقة ودعم الانتقال إلى مسار نمو مستدام أخضر وشامل وقادر على الصمود، أصدر بنك الصين الشعبيPBOC واللجنة التنظيمية للبنوك الصينية CBRC ووزارة حماية البيئة بشكل مشترك" سياسة الائتمان الأخضر" في عام 2007 بدأت اللجنة التنظيمية البنكية بتطوير إرشادات الائتمان الأخضر التي تطورت من نهج أولي قائم على المبادئ إلى تقييم أداء موحد يعتمد على المقاييس (UN ENVIRONMENT – WORLD BANK GROUP, 2017, p. 88)، وفي عام 2012 تم تقديم "إرشادات الائتمان الأخضر" الصادرة عن CBRC وإطار عمل للمراقبة لتوجيه التنفيذ، في نهاية عام 2015 تظهر إحصـــاءات الائتمان الأخضـــر الصـــادرة عن CBRC بناءً على الخبرة المحلية والممارسات الدولية الجيدة وتقديم إرشادات تشغيلية واضحة لتنفيذ الخدمات البنكية الخضـــراء في ثلاث فئات؛ إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومنتجات وخدمات الإقراض الأخضـــر، وعمليات تخضير البنوك الخاصة، كما قدمت CBRC مؤشرات الأداء الرئيسية للائتمان الأخضر في عام2015 لتعزيز مراقبة وتقييم الخدمات البنكية الخضراء فيما يتعلق بإنشاء القروض الخضراء، وقد أشار الاجتماع السابع والعشرون للمجموعة القيادية المركزية الصينية لتعميق الإصلاحات الشاملة إلى أن البلاد يجب أن تتبنى نظام تمويل أخضر على الفور من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بيئيا وعلى هذا أصدرت الوزارات السبع والبنوك المركزية في الصين في عام 2016 المبادئ التوجيهية لبناء نظام مالي أخضر (Fahad Khalid, 2024, p. 02) والذي كان من بين الأمثلة الأولى للأسواق الناشئة للإرشادات التنظيمية لتحديد القروض الخضراء، يتم تصـــنيف قروض الائتمان الأخضـــر إلى 12 فئة مع فئات فرعية مما يعكس الاجماع داخل الصـــناعات على

المشاريع التي تعتبر خضراء، كما تم تطوير أداة للبنوك لحساب الفوائد البيئية من الإقراض الائتماني الأخضر، بما في ذلك الحد من انبعاثات الكربون، وتلوث المياه والتوفير في اســـتخدام المياه من خلال تعريف موحد للأصـول البنكية الخضـراء، يسـهل على البنوك إصـدار سـندات خضـراء أو تجريب منتجات مصـرفية خضـراء أخرى، مثل التوريق المدعوم بالأصــول كما تتعقب إحصــاءات الائتمان الأخضــر الصــادرة عن لجنة CBRC للبيانات المتعلقة بالقروض مع قضـايا الامتثال في: البيئة، السـلامة، نشـر التكنولوجيات المطلوب التخلص منها تدريجيا والصحة المهنية.

في نهاية عام 2015 تظهر إحصــاءات الائتمان الأخضــر الصــادرة عن CBRC لأكبر 21 بنكا صــينيا (تمثل حوالي 80% من إجمـالي الأصـــول البنكيـة) إن الغالبيـة قد تبنـت ممـارســـات إدارة المخـاطر البيئيـة والاجتماعية، يشــكل الائتمان الأخضــر الآن ما يقرّب من 10% من محافظ هذه البنوك، بناءً على هذه التجربة في تخضير النظام البنكي، يقود بنك الصين الشعبي الجهود الرامية إلى تخضير النظام المالي بأكمله في الصين بما يتجاوز الخدمات البنكية. **(G20 Green Finance Study** Group, **pp. 6–8)**

عمل بنك الشــعب الصــيني ومركز أبحاث التنمية الصــيني التابع لمجلس الدولة، بالاشــتراك مع تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوضـع توصـيات لتعزيز الاستثمار الأخضـر وكبح الاستثمار في الصـناعات كثيفة التلوث، تم التركيز على توسيع نطاق الائتمان الأخضر بتقييم المخاطر البيئية والقروض ذات الأولوية للقطاعات الخضــراء في البنوك، والأوراق المالية الخضــراء من خلال التقييم البيئي للاكتتابات العامة ومتطلبات الإفصــاح عن المعلومات للشـركات المدرجة وتعزيز والتأمين الأخضـر من خلال التجربة في تأمين المسـؤولية البيئية جنبا إلى جنب مع أسـواق الكربون سـيحتاج التقدم في هذه المجالات إلى قواعد وأطر واضــحة وسـياسـات تمكينية ملائمة ولوائح ومعايير وتغيير ثقافي وتنمية القدرات داخل القطاع المالي نفسه (UNEP, 2015, p. 05)

مما سبق يمكن تلخيص المبادرات التي يقودها البنك المركزي الصيني لتعزيز التمويل الأخضر بالاشتراك مع العديد من أصحاب المصالح لوضع أساليب أكثر تنسيقا وشمولا لتحضير النظام المالي، على مدى السنوات القليلة الماضية تميزت سياسة الصين الخضراء بالعديد من المنجزات التي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03–04): تطور سياسة الصين الخضراء

السنة	المنجزات
2012	أصـدرت لجنة تنظيم البنوك الصـينية إرشـادات الائتمان الأخضـر الطوعية، والتي تشـجع البنوك على" تحديد وقياس ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بأنشــطتها الائتمانية بشــكل فعال وانشــاء أنظمة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتحسين سياسات الائتمان ذات الصلة وإدارة العمليات".
2014	تم انشـاء فريق عمل للتمويل الأخضـر لتقييم وتقديم المشـورة بشـأن أفضـل السـبل التي يمكن أن تتبعها الصين لتحقيق طموحاتها في مجال إزالة الكربون، وقد أصـدر الفريق تقريرا شـاملا في افريل2015 والذي بدوره أدى إلى ولادة لجنة التمويل الأخضر التابعة للجمعية الصينية للتمويل والبنوك.

2015	نشرت POBC اول إرشادات للسندات الخضراء، وكتالوج المشاريع المعتمدة للسندات الخضراء ونشرت لجنة التنمية والإصلاح الوطنيةNDRC ارشاداتها بشأن السندات الخضراء المرتبطة بالدعم المالي للاستثمار في البنية التحتية
2016	تم اصدار المبادئ التوجيهية الجديدة لانشاء النظام المالي الأخضر بشكل مشترك من قبل البنك المركزي والهيئات التنظيمية المالية ووزارات المالية والبيئة والتخطيط. تشجع هذه الارشادات المستثمرين المؤسسيين على اجراء اختبارات الاجهاد للمخاطر البيئية والمناخية، وتدعو إلى توفير البنية الأساسية لدعم المؤسسات المالية في جهودها الواجبة وتقييمها من خلال توفير أدوات لحساب التكاليف البيئية وتقييم التأثيرات البيئية. كما تشجيع المؤسسات المالية على اصدار المزيد من القروض الخضراء والالتزام باستكشاف كيفية الاستفادة من التمويل العام لدعم نمو القروض الخضراء من خلال آليات مثل اعانات الفائدة وإعادة الإقراض وضمانات القروض
2018	أصدر بنك الشعب الصيني ولجنة تنظيم البنوك المركزية إرشادات جديدة تتناول تنظيم المؤسسات المصدقة وانشاء أنظمة مراقبة الجودة من خلال إجراءات ذاتية الإدارة وخارجية، وتسعى المبادئ التوجيهية لعام2016 إلى تطوير آليات التمويل الأخضر وخاصة تأمين أصول الائتمان الأخضر من خلال إصدار السندات الخضراء، كما تدعو إلى توسيع نطاق منتجات الاستثمار الأخضر، بما في ذلك انشاء مؤشر الأسهم الخضراء

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (NOUREDDINE, 2022, pp. 1305-1306)

ثانيا: عقبات تطوير التمويل الأخضر في الصين

لقد شهد نظام التمويل الأخضر في الصين نموا سريعا لكنه يواجه بعض العقبات التي قد تعيق تقدمه، ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى مجالات رئيسية وهي: (Wenfang Feng, 2023, pp. 11-12)

- عدم كفاية النظام المالي الأخضر الموحد؛ هناك حاجة إلى نظام مالي أخضر موحد لضمان توافق جميع المخططات المالية الخضراء مع أهداف النمو القابلة للدفاع عنها وتجنب كونها" شكلية" دون فوائد بيئية ومناخية حقيقية، إن المخططات غير الخضراء قد يكون لها عواقب بيئية كبيرة، لذلك من المهم تحديث المبادئ التوجيهية لإصدار السندات الخضراء في الوقت المناسب وإلغاء المشاريع التي لا تساهم في تحقيق الغاية من أجل بيئة صالحة للعيش؛
- عدم وجود تباين في المعلومات المالية الخضراء؛ دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنظمة الإفصاح للشركات العاملة في مجال التمويل الأخضر هو وسيلة واعدة لتعزيز الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة والمؤسسات ملزمة بالإفصاح عن معلومات ESG لتعزيز الشفافية وممارسات الاستثمار المسؤولة والتنمية المستدامة؛
- الافتقار إلى الحوافز للاستهلاك الأخضر؛ هناك حاجة إلى تنفيذ سياسة شاملة لتوفير التمويل الأخضر مع عناصر حوافز السوق وينبغي أن تتضمن هذه السياسات إعانات مستهدفة لحماية البيئة وغيرها من المشاريع الخضراء وينبغي أيضا تحسين نموذج الدعم للائتمان الأخضر والسندات الخضراء، وينبغي تحويل التركيز

إلى المناطق الأقل نموا والتأمين الأخضر وتمويل الكربون لتعزيز النمو المتوازن للسوق المالية الخضراء في الصين؛

- الافتقار إلى التنسيق في السياسات والمعايير؛ إن أحد العوائق التي تحول دون تطوير التمويل الأخضر في الصين هو الافتقار إلى التنسيق بين السياسات والمعايير فبعض الشركات والوكالات لا تفهم التمويل الأخضر بشكل كامل، وقد لا تعطي الحكومات المحلية الأولوية له لأن المنتجات المالية الخضراء المبكرة تنطوي على استثمارات باهضه الثمن مع عائد ضئيل وعلاوة على ذلك، قد لا تتوافق سياسات التمويل الأخضر الحالية مع السياسات المالية والضريبية مما يؤدي إلى تنفيذ غير فعال. (LEE, 2020, p. 580)

بالإضافة إلى ما سبق من التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل الأخضر في الصين نجد أجال القروض قصيرة الأجل الغير المناسبة للمشاريع طويلة الأجل، نقص في بناء القدرات والكفاءات وأهما عدم وجود تعريف مشترك لـ " الأصول الخضراء".

ثالثا: الاقتراحات لمعالجة التحديات التي تواجه التمويل الأخضر

من بين الاقتراحات والتوصيات التي تساعد في حل العراقيل والتحديات التي تواجه التمويل الأخضر: (Ba, 2022, pp. 260-261)

- أولا؛ تطوير القوانين واللوائح الخاصة بالتمويل الأخضر لحماية تنمية الاقتصاد منخفض الكربون من خلال مسايرة سوق الطلب في الصين اذ يجب تعديل القوانين أو تحسينها استجابة لتوفير بنية مؤسسية قوية والدعم القانوني لتنفيذ التمويل الأخضر؛
- ثانيا؛ تحسين الية تبادل المعلومات وتوصيلها بين أصحاب المصالح، بالنسبة للمؤسسات المالية يعد الوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب حول السلوكيات البيئية للمؤسسات شرطا أساسيا لتوفير التمويل الأخضر، ينبغي على أصحاب المصلحة تعزيز تدريب الموظفين المعنيين فيما يتعلق بالمعرفة البيئية مع وضع معايير لإجراءات تبادل المعلومات عبر منصات المعلومات ونظام الإبلاغ الائتماني للشركات؛
- ثالثا؛ استكشاف نموذج افصاح عن عناصر ESG يجمع بين الرغبة والاستعداد ويتبنى الإبلاغ بالإضافة إلى ذلك يجب تنفيذ نظام إفصاح متباين على أساس الخبرة الدولية، مما يلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات البيئية من خلال قنوات المعلومات المالية لشركات المشاريع الخضراء؛
- رابعا؛ تعزيز التبادل والتعاون الدوليين والاستفادة من الممارسات الدولية المتقدمة والاستفادة من ممارساتها المتقدمة المتعلقة بمنتجات وخدمات التمويل الأخضر لتطوير التمويل الأخضر ذي الخصائص الصينية؛
- خامسا؛ تسريع الابتكار في خدمات ومنتجات التمويل الأخضر وتسريع إطلاق الخدمات والمنتجات التي تم تطويرها حديثا والابتكار في مجالات الائتمان الأخضر والسندات الخضراء والصناديق الخضراء ودعم تطوير الصناعة الخضراء وتسهيل إعادة هيكلة أعمال الصناعة المالية؛

- سادسا؛ الشركات التي تنفذ مشاريع خضراء وتقلل من الانبعاثات المنخفضة الكربون أو القريبة من الصفر لابد أن تحصل على إعفاءات ضريبية متعددة المستويات للمشاركة بنشاط في الحد من الكربون الحصول على التمويل بتكلفة أقل للتحول الأخضر؛
- سابعا؛ يجب على بنك الصين الشعبي وضع معايير مالية خضراء متسقة وشاملة تتوافق مع المعايير الدولية مثل "مبادئ خط الاستواء" و"مبادئ السندات الخضراء"؛
- ثامنا؛ منح البنك المركزي نسبة احتياطي تفضيلية للبنوك التي تتمتع بائتمان أخضر جيد من أجل تعزيز تطوير الائتمان الأخضر.

بناءً على هذه التجربة الرامية لتخضير النظام البنكي، فإن بنك الصين الشعبي له من الجهود الرامية إلى تخضير النظام المالي بأكمله أوفرها يمكن للبلدان النامية ان تستفيد من مبادراتها وممارساتها.

المطلب الثالث: التمويل المستدام لتحقيق انتقال عادل في الهند

أصبحت الاستدامة ركيزة أساسية لاستمرار الأنظمة المالية على أداء وظائفها بين أصحاب المصالح وكذا تعد أمرا ضروريا لسلامة وفعالية القطاع المالي في أداء دور الوساطة والمساهمة في عالم أكثر شمولا من خلال توفير وصول أوسع للخدمات المالية. وهو ما جسدته مبادرة الخدمات البنكية الرقمية في الهند من خلال السعي نحو تعزيز التكنولوجيا المالية وكذا تبني التمويل المستدام.

أولا: الصناعة البنكية والخدمات الرقمية في الهند

حرز الاقتصاد الهندي في السنوات الفارطة تقدما ونموا تاريخيا حيث بلغ إجمالي أصول القطاع البنكي 1.8 تريليون دولار أمريكي خلال سنة 2015، يتكون القطاع البنكي الهندي من 27 بنكا للقطاع العام و 12 بنكا للقطاع الخاص و34 بنكا أجنبيا و65 بنكا ريفيا إقليميا و 9851 بنكا تعاونيا حضريا و 5539 بنكا تعاونيا ريفيا، لا تزال الحصة الأكبر والتي تقدر بـــــ 86.1 % من اجمالي الأصول البنكية الاجمالية تعود للبنوك العامة، السياسة العامة للحكومة الهندية في التحول من البنوك العامة إلى بنوك القطاع الخاص واضحة خلال السنوات الأخيرة، حيث حصلت الأخيرة على حصة 44% في الأرباح الإجمالية، وقد ساهمت بنوك القطاع العام بشكل كبير في توسيع نطاق انتشار الخدمات (Prakash, 2020, p. 5200) حيث أنشأ بنك الاحتياطي الهندي في عام 2016 مجموعة عمل مشتركة لدراسة مجموعة من القضايا التنظيمية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والخدمات البنكية الرقمية في الهند، تم انشاء مجموعة العمل في ضوء الأهمية المتزايدة لابتكارات الـــ FinTech وتفاعلها مع القطاع المالي وكذا كياناته، وكانت صلاحيات الفريق العمل ما يلي: (Kaur, 2020, p. 02)

- تقديم تعريف إجرائي لفهم عام للتكنولوجيا المالية وتأثيرها من حيث المخاطر والفرص الناشئة على الخدمات البنكية والنظام المالي ككل؛
- فحص الممارسات العالمية في هذا الشأن، أي دراسة نماذج تنظيمية ناجحة للاستجابة للاضطرابات في جميع أنحاء العالم؛

- إعادة توجيه المبادئ التوجيهية والتنظيمية والأحكام القانونية لتعزيز FinTech للخدمات البنكية الرقمية لتعزيز الفرص مع إدارة التحديات والمخاطر المتطورة في نفس الوقت.

ثانيا: الحاجة إلى التمويل المستدام في الهند ومسار تحقيقه

للهند العديد من الأسباب التي تجعلها بحاجة إلى تبني التمويل المستدام منها: (Dhaker, 2024, p. 39)

- تشكل المخاطر البيئية والاجتماعية مخاوف جوهرية تتعلق بالاستقرار المالي ويهدد تغير المناخ، على وجه الخصوص بتعطيل الزراعة في الهند وتفاقم ندرة المياه ورفع مستويات سطح البحر ما ينجر عنها العديد من أشكال الضرر الاقتصادي وتتطلب إدارة هذه المخاطر قياس وتخفيف كثافة الكربون في محافظ الإقراض والاستثمار؛
- يمكن للتمويل المستدام إتاحة فرص جديدة للطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء، كمّا أنّ الإدماج المالي للمجتمعات المهمشة يوفر إمكانية تحقيق عوائد مالية قوية ومن شأن مشاهد الاستثمار المستدامة أن تساعد في توجيه رأس المال إلى هذه الفرص؛
- تتغير مصالح المستثمرين والمستهلكين بسرعة وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن 87% من أبناء جيل الألفية يأخذون في الاعتبار ممارسات الاستدامة التي تنتهجها الشركات قبل أن يقرروا مكان العمل وإذا لم يتكيف القطاع المالي الهندي مع هذا الوضع فإنه يخاطر بفقدان القدرة على الوصول إلى رأس المال البشري والمواهب المتميزة؛
- يتماشى التمويل المستدام مع استراتيجية الهند والذي من شأنه أن يخدم الأهداف طويلة الأجل للحكومة على نحو أفضل.

وفيما يلي أهم المحطات الرئيسة التي شهدتها رحلة الهند في وضع لبنات تنظيمية لتبني التمويل المستدام.

الجدول رقم (03-05): مسار الهند لتبني التمويل المستدام

السنة	إنجازات الهند
2011	إصدار المبادئ التوجيهية الوطنية الطوعية بشأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للشركات
2016	انضمام جمعية البنوك الهندية إلى شبكة SBFN
2017	✓ إطلاق مدونة إدارة المخاطر لشركات التأمين من طرف هيئة تنظيم وتطوير التأمين ✓ اصدار متطلبات الإفصاح لإصدار وادراج الأوراق المالية الخضراء من طرف هيئة الأوراق المالية والبورصة الهندية ✓ IBA تصدر المبادئ التوجيهية الوطنية الطوعية للتمويل المستدام
2018	بورصة مومباي للأوراق المالية تصدر وثيقة ارشادية بشأن الافصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة
2019	تم تأسيس مجموعة عمل التمويل المستدام بين الهند والمملكة المتحدة
2020	✓ هيئة الأوراق المالية والبورصة الهندية تصدر إطار عمل إعداد التقارير عن المسؤولية التجارية والاستدامة ✓ تم اصدار سندات خضراء بقيمة اجمالية تراكمية قدرها11.8مليار دولار.

2021	✓ مجموعة العمل الهندية البريطانية للتمويل المستدام تصدر تقريرا بعنوان" الإجراءات العملية لتمويل التعافي المستدام للهند" ✓ انضم بنك الاحتياطي الهندي إلى شبكة البنوك المركزية والهيئات الاشرافية لتخضير النظام المالي NGFS ✓ هيئة الأوراق المالية والبورصة الهندية تصدر تعميما بشأن المسؤولية التجارية واعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة من قبل الشركات المدرجة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (International Finance corporation and Sustainable Banking and Finance Network, 2022, pp. 3-4)

ثالثا: التحديات وخيارات السياسة لتعزيز التمويل المستدام في الهند

رغم أن الأساس المنطقي الذي يستند عليه التمويل المستدام قوي غير أن الهند تواجه عددا من العوائق العملية أمام تبنيه، ولتعزيز التمويل المستدام خيارات عدة أمام صناع القرار عدة خيارات نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-06): التحديات وخيارات السياسة لتعزيز التمويل المستدام في الهند

التحديات التي تواجه التمويل المستدام في الهند	الخيارات التي تعزز التمويل المستدام
إفصاحات محدودة من الشركات	فرض تحليل الزامي للمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات تقييم الائتمان في البنوك وشركات التمويل غير البنكية، وهذا من شأنه أن يفرض تدويل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة
الفجوات التنظيمية فيما يتعلق بالإفصاح وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة	فرض الإفصاح عن مخاطر المناخ على الشركات الكبرى والبنوك، بما يتماشى مع توصيات فريق العمل المعني بالافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، ومن شأن هذا أن يجعل المخاطر أكثر شفافية؛
محدودية وعي المستثمرين والطلب	اجراء حملات توعية حول التمويل المستدام للمستثمرين والشركات والمستهلكين، وهذا من شأنه أن يحفز الطلب في السوق؛
عدم وجود معايير وتصنيفات مشتركة لتقييم الاستدامة	إنشاء تصنيف أخضر لتحديد الأنشطة الاقتصادية الصديقة للمناخ، وهذا من شأنه أن يمنع التضليل البيئي ويوضح عالم الاستثمار الأخضر
الحاجة إلى منتجات مالية جديدة	ان تقديم الحوافز مثل بطاقات الإقراض للقطاعات ذات الأولوية ومتطلبات رأس المال المنخفضة للمنتجات المالية الخضراء من شأنه أن يحفز الابتكار والنمو في هذه الأسواق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (Dhaker, 2024, pp. 39-40)

للتغلب على هذه العوائق يتعين على الهند العمل على تنسيق الجهود بين الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية والشركات والمستثمرين وكل أصحاب المصلحة، غير ذلك ستكون ضريبة التقاعس مستقبلا.

المبحث الثاني: تجارب رائدة من شمال افريقيا

في افريقيا تتبنى العديد من المؤسسات المالية سياسات وممارسات التمويل والبنوك المستدامة، أجبرت العديد من ممارسات الخدمات البنكية المستدامة على المستوى الدولي البنوك الإفريقية للارتقاء إلى مستوى المطلوب وبناءً على ذلك، حثت الحكومات على اتخاذ تدابير أكثر صرامة عملية أكثر لتبني ممارسات التمويل المستدام لحماية البيئة والاقتصاد والمجتمع بشكل عام ويعتمد ذلك على مساعي البلدان على تطوير أنظمتها المالية وتنوعها وذلك لمواكبة التطورات فيما يخص الإفصاح وإدارة مخاطر وغيرها من التطورات.

من بين الدول الافريقية التي باشرت الاعتماد على ممارسات التمويل المستدام حديثا حتى ولو لم تكن واضحة وشاملة بالقدر الكافي لعدة اعتبارات منها عدم وجود الوعي الكافي منها الجزائر ومصر، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: الخدمات البنكية والتمويل المستدام نحو الاقتصاد الأخضر في مصر

أولا: الخدمات المصرفية الشاملة وتعزيزها في القطاع البنكي المصري

يتمتع الجهاز البنكي في مصر بإنتشار جغرافي لـ 37. بنكا بعدد فروع قدره على 4628 حسب الإحصائيات الصادرة من البنك المركزي خلال سنة 2022، ما يؤكد سعيه نحو تحقيق معدلات مرتفعة من الشمول المالي من ايلائه اهتماما بالغا بالتحول الرقمي من خلال مجموع مبادراته وإجراءاته في هذا الصدد تقدم البنوك التجارية مجموعة من الخدمات الرقمية والتي من أهمها:

- الخدمات البنكية عبر الانترنت البنكي؛
- خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول (المحفظة الالكترونية) والتحصيل الالكتروني حيث بلغ عدد ماكينات الصراف لـ 17962ماكينة حتى 2021؛
- خدمة الانترنت البنكي عبر الهواتف الذكية والجدول اللاحق يوضح تطور عدد المشتركين بهذه الخدمات؛
- خدمات إصدار بطاقات الدفع الالكترونية (خصم، ائتمان، مسبقة الدفع، البطاقات اللاتلامسية).

الجدول رقم (03-07): عدد مشتركين الخدمات البنكية عبر الهواتف الذكية في القطاع البنكي المصري

عدد مشتركين في الهاتف المحمول	**22589217 مشتركا**
عدد المشتركين في الانترنت البنكي	10518852 مشتركا
عدد المشتركين في الموبايل البنكي	9608540 مشتركا

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2021/2020، ص 54.

تحتوي خطة البنك المركزي المصري والتي تهدف إلى الوصول إلى نسبة مرتفعة من الشمول المالي والاستفادة القصوى من البنى التحتية المالية على اتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات لتنظيم نشاط استخدام نظم ووسائل الدفع بالطرق الالكترونية. والأرقام التي سبق عرضها توضح ذلك.

ثانيا: الحاجة إلى النظام المالي الأخضر في مصر

تنوعت جهود ومستهدفات البنوك المصرية في سبيل تحقيق التحول نحو الاستدامة وتجسيدا لذلك سطر البنك المركزي مجموعة من الأهداف وإمكانات وجهود لتحقيقها يمكن وصفها فيما يلي:

2-1- مستهدفات الدولة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر

تتزايد آثار تغير المناخ على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لذا يعد الالتزام المستمر بالعمل المناخي من أنجع الأساليب الوقائية التي تتخذها الحكومة لتحويل هذه المخاطر إلى فرص وقد أولت الحكومة المصرية اهتماما خاصا بالتمويل المستدام وذلك في ضوء التزامها ببنود اتفاق باريس التي وقعت عليه في عام 2016، وكذلك الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة" رؤية مصر 2030" الهدف الخامس منها بشأن" نظام بيئي متكامل ومستدام" إذ يراعي حماية البيئة والموارد الطبيعية من أية عوامل تؤدي إلى استنزافها أو نضوبها، إلى جانب زيادة الاعتماد على الموارد البديلة المتجددة.

كما وضعت مصر هدفا نحو تحقيق مساهمتها في التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة، من خلال تقريرها الأول في عام 2018، ومن أجل التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة تم وضع خطط داعمة نذكر منها: (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–مجلس الوزراء، 2024، صفحة 28)

- التوسع في مشروعات إنتاج الطاقة المتجددة،
- اشراك القطاع الخاص في مشروعات الاستدامة والمناخ، مثل مشروعات تحويل المخلفات والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمحميات الطبيعية؛
- انشاء سوق للسندات الخضراء بهدف التصدي للتغيرات المناخية؛
- زيادة الاعتماد على وسائل النقل الأخضر.

2-2- جهود البنك المركزي المصري

يعد تغير المناخ من أكثر القضايا الحيوية التي تواجه مصر والعالم إلى جانب ندرة الموارد والتلوث البيئي على الرغم من أنها مساهمة بنسبة 0.6% فقط في انبعاثات الغازات الضارة، إلا أنها معرضة بشدة لهذه المخاطر، من بين جهود البنك المركزي المصري الداعمة للتمويل الأخضر إصداره ما يسمى بـــ " المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام" لوضع الإطار العام للتمويل المستدام للقطاع البنكي المصري في يوليو2021 للأخذ بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات والقرارات المتعلقة بالعمليات البنكية، من خلال إتاحة تسهيلات ائتمانية تحت مظلة التمويل المستدام بأسعار عائد منخفضة، مع التركيز على قطاعات معينة كقطاع الطاقة الجديدة والمتجددة، وفي هذا الشأن تم إلزام كافة البنوك بإنشاء وحدات متخصصة معنية بقضايا المناخ في نهاية أبريل 2023. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–مجلس الوزراء، 2024، صفحة 32)

أصدر البنك المركزي عدة مبادرات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التمويل المستدام من خلال اتاحة مبالغ محددة للبنوك لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية لعملائها، وفيما يلي عدد من المبادرات ذات الصلة:

- مبادرات الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
- مبادرات التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل؛
- مبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج؛
- مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات والسياحة؛
- مبادرة الزبائن المتعثرين من الأشخاص الطبيعية والاعتبارية؛
- مبادرة تمويل تحويل الأراضي الزراعية لاستخدام وسائل الري الحديثة والذكية.

وفضلا عن ذلك، فقد تم اصدار ما يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال اصدار تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك وكذا اصدار قواعد ونظم الخدمات الرقمية مثل استخدام الهاتف المحمول وأدوات الدفع الرقمية، كما قام البنك المركزي بتوجيه البنوك لقياس البصمة الكربونية للأنشطة الداخلية للبنك كخطوة أولى نحو تنفيذ المبدأ الخامس من المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام يأتي ذلك تجسيدا لمسئولية القطاع البنكي في دفع التحول نحو التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية كما تسهم تلك الخطوة في تطوير عملية الإفصاح عن ممارسات الاستدامة لدى البنوك. (البنك المركزي المصري، 2023)

كما انظمت الهيئة العامة للرقابة المالية في يناير 2021 لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر NGFS، مما يعزز من وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر وتزيد جاذبيته للاستثمارات الخضراء وتعكس حجم التقدير الدولي لجهودها في مجال التنمية المستدامة حيث حصلت على ما قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي كتمويل أخضر ومستدام من البنوك الدولية في نوفمبر 2021 (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–مجلس الوزراء، 2024، الصفحات –40–35) كما تصدرت مصر المنطقة في اصدار أول سند سيادي أخضر تم تخصيص كل عائداته لتمويل مشروعات النقل النظيف والإدارة المستدامة للمياه والنفايات، حيث تقدر قيمة اصدار هذه السندات 750مليون دولار. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–مجلس الوزراء، 2024، صفحة 38)، في إطار تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك تطلق البنوك المصرية العديد من المبادرات ومنها مبادرة بنك القاهرة بإطلاقه قافلة الخير كل سنة خلال شهر رمضان لتقديم الدعم والمساعدات لنحو84 ألف مستفيد ايمانا منه بأهمية مشاركة العاملين في الاعمال التطوعية بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية. (اتحاد المصارف العربية، 2023، صفحة 70).

خلاصة لما سبق يمكن القول بأن البنك المركزي عمل على تنويع مبادراته واجراءاته لتعزيز التمويل المستدام في البلاد من خلال التمويل الأخضر والعديد من المبادرات الاجتماعية التي تجسد الوعي تجاه المجتمع

ثالثا: خطوات دعم الاقتصاد الأخضر والبنوك الخضراء في مصر

إن أنشطة البنوك تؤثر على البيئة التي تعمل فيها ليس فقط من خلال أنشطتها الخاصة العمليات ومحافظ التمويل، ولكن أيضا من خلال دعم عملائهم في جهود التحول نمو المزيد من الاستدامة في الواقع، في حين اتخذت بعض البنوك المصرية بالفعل خطوات نحو تقليل التأثير المباشر على البيئة الناجم عن أنشطتهم

الخاصة والاستثمارات، ومساهمتها الرئيسية التي تكمن في توفير الحلول المالية للمشاريع والشركات الصديقة للبيئة والتي لم يتم دمجها بعد في جميع البنوك في مصر (Grewa, 2023, p. 14)

الجدول رقم (03-08): خطوات دعم الاقتصاد الأخضر والبنوك الخضراء في مصر

على مستوى السياسة:	– إدراج سياسات التمويل المستدام ضمن سياسات الائتمان والاستثمار الخاصة بالنبك؛ – أن تصبح أحد الموقعين على مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتوقيع على مبادئ الخدمات البنكية المسؤولة والاستفادة من أفضل الممارسات والمعايير العالمية؛ – بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة الدوليين؛ – الحصول على تعريف واضح ودقيق لكل ما يعتبر أخضر.
على مستوى المنظمة	– إنشاء قطاع متخصص للتمويل المستدام يتضمن الخبرة في مجال الائتمان والمخاطر؛ – بناء وتطوير قدرات الموظفين وتطوير التدريب ووضع الخطط التي تساهم في بناء وتعزيز معرفتهم بالتمويل المستدام. – تطبيق مفهوم التمويل المستدام والعمل على دمج الجوانب البيئية والعناصر الاجتماعية وقواعد الحوكمة في أنشطة التمويل التي يقوم بها البنك، فضلا عن وضع رؤية لكيفية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وأخذها في الاعتبار عند قياس مخاطر البنك.
على مستوى التشغيلي	– استخدام الحلول التكنولوجية لقياس المخاطر البيئية والاجتماعية عند تحضير دراسة الائتمان لاتخاذ القرار بشأن تمويل أو تجديد التسهيلات الائتمانية؛ – تطوير منتجات ائتمانية موحدة مبتكرة لتمويل مشاريع خضراء محددة التقنيات مثل محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتبسيط عملية التطبيق لضمان عملية اقراض سريعة وفعالة؛ – الشراكة مع المؤسسات لتقديم المساعدة الفنية لعملاء البنك ليصبحوا أكثر استدامة ومرونة؛ – تقديم مفهوم القروض المرتبطة بالاستدامة (القروض التي تحفز تحقيق المقترض لأداء مستدام طموح ومحدد الأهداف مسبقا)؛ – تقديم مفهوم تمويل سلسلة التوريد المستدامة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (Grewa, 2023, pp. 15-16)

مما سبق يمكن القول أن جهود البنوك المصرية في دعم المشروعات الخضراء لاتزال غير كافية في ظل استراتيجية الدولة نحو التوسع في دعم الاقتصاد الأخضر، مما يستلزم تظافر الجهود وزيادتها وابتكار آليات تمويل جديدة لتحقيق رؤية مصر، خاصة في ظل حتمية التمويل الأخضر للمؤسسات الاستثمارية والمالية بمختلف أحجامها وأنشطتها، كما يحتم على بنوك القطاع الخاص ضرورة تعزيز دورها في منح تمويلات

وأنشـــطتها، كما يحتم على بنوك القطاع الخاص ضـــرورة تعزيز دورها في منح تمويلات للمشـــروعات النظيفة والصديقة للبيئة. (سعدوني، 2024، صفحة 834)

المطلب الثاني: واقع الوساطة المالية في الجزائر

اسـتدعت التطورات البنكية وضـع مناهج تنظيم وتشـغيل وأسـاليب تقنية حديثة في البنوك الجزائرية تعمل على تطوير أداء الجهاز البنكي في مجال الوسـاطة المالية، وفيما يلي أهم تطور مؤشـرات الوسـاطة المالية في القطاع البنكي الجزائري

أولا: تطور القطاع البنكي والمالي في الجزائر

من بين أوجه تطور القطاع البنكي زيادة الانتشـار البنكي واتسـاع دائرة التغطية البنكية لاحتياجات الزبائن وفيما يلي احصائيات توضح ذلك.

1-1- البنوك والمؤسسات المالية النشطة

ضـــم النظام البنكي الجزائري في نهاية 2023، 28 بنكا ومؤســـســـة مالية، مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصـمة، ويجدر الإشـارة إلى أن اثنتا عشـر (12) من البنوك من أصـل 20 بنكا تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي، (06) ستة بنوك عمومية و(06) ستة بنوك خاصة، منها (02) اثنان متخصصان حصريا في التمويل الإسـلامي، كما تتوزع البنوك والمؤسـسـات المالية حسـب طبيعة نشـاطها على النحو التالي: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 46)

- سبعة (07) بنوك عمومية مع مؤسستان (02) ماليتان عموميتان؛
- ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال؛
- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الايجار المالي من بينها ثلاثة عمومية؛
- تعاضـدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات البنكية والتي اتخذت في نهاية سـنة 2009 صـفة مؤسسة مالية.

وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول المالي

الجدول رقم (03–09): البنوك والمؤسسات المالية الناشطة

	2019	2020	2021	2022	2023
1/ البنوك	20	20	19	20	20
البنوك العمومية	6	6	6	7	7
البنوك الخاصة	14	14	13	13	13
2/ المؤسسات المالية	8	8	8	8	8
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	2	2	2	2	2
الاجمالي	28	28	27	28	28

المصدر: (بنك الجزائر، 2023)

من خلال الجدول السابق يتبين بطء منح الاعتماد بانشاء بنوك ومؤسسات مالية جديدة لممارسة الوساطة المالية داخل القطاع من طرف البنك المركزي بمعدل سحب اعتماد من بنك خاص سنة 2021 والذي يدعى" كريدي اغريكول كربورايت وانفستمانت بنك ألجيري" ومنح اعتماد للبنك الوطني للإسكان الذي يعد ثمرة تحول الصندوق الوطني للسكن

وفي ظل أخر إحصائية صادرة عن بنك الجزائر فقد ضمت شبكة البنوك في الجزائر 1649 وكالة منها 1249 وكالة تابعة للمصارف العمومية و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة.

أما على مستوى اجمالي وكالات البنوك، نجد 88 وكالة مخصصة حصريا للتمويل الإسلامي نهاية سنة2023 مقابل 74 وكالة مع نهاية سنة2022 من جهتها خصصت البنوك العمومية 17 وكالة للتمويل الإسلامي مع نهاية سنة2023، بينما وصل عدد وكالات البنوك الخاصة 71 وكالة منها 58 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها 97 وكالة في نهاية 2023 مقابل96 وكالة نهاية 2022.

وفيما يلي تفصيل لعدد الوكالات النشطة في الجزائر حسب طبيعة نشاطها وملكيتها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03–10): عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر

	2019	2020	2021	2022	2023
1/البنوك	1568	1578	1602	1624	1649
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الاسلامية	49	53	59	74	88
البنوك العمومية	1177	1188	1201	1225	1249
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الاسلامية	0	1	2	10	17
البنوك الخاصة	391	390	401	399	400
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الاسلامية	49	52	57	64	71
2/ المؤسسات المالية	92	96	95	96	97
المؤسسات المالية العمومية	75	79	77	77	77
المؤسسات المالية الخاصة	17	17	18	19	20
مجموع البنوك والمؤسسات المالية	1660	1674	1697	1720	1746

المصدر: (بنك الجزائر، 2023)

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن اجمالي عدد وكالات النظام البنكي والمؤسسات المالية لسنة 2023، 1746 وكالة مقابل 1720وكالة في سنة 2022، أي ما يمثل وكالة واحدة لأجل 26690شخص في 2023 مقابل 26628 شخص في 2022.

كما يمكن ملاحظة تزايد عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية إلى الضعف خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 وهو ما دعمه وجود الاطار التشريعي الذي نظم تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثانيا: عدد الحسابات البنكية النشطة

بالتوازي وارتفاع عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية بالقطاع البنكي الجزائري فقد ارتفع عدد الحسابات البنكية المسجلة بالدينار أو العملة الصعبة وهو ما يوضحه الجدولان الآتيان:

الجدول رقم (03–11): عدد الحسابات البنكية النشطة بالعملة الصعبة

	2020	2021	2022	2023
المؤسسات	22141	22939	29618	34192
الافراد	4082886	4176992	4493542	4639100
الرجال	2755156	2795018	2996881	2906173
النساء	1327730	1381974	1496661	1732927
المجموع	4105027	4199931	4523160	4673292

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs

تاريخ الاطلاع 9:38/07/10/2024

الجدول رقم (03-12): عدد الحسابات البنكية النشطة بالعملة المحلية

	2020	2021	2022	2023
المؤسسات	651109	708406	726780	650535
الافراد	10851317	10947161	11296348	12178122
الرجال	8118582	7891602	8117599	8261739
النساء	2733391	3056432	3179202	3916383
المجموع	11502426	11655567	12023128	12818657

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs

تاريخ الاطلاع 9:38/07/10/2024

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ارتفاع عدد الحسابات النشطة في القطاع البنكي سواءا بالعملة المحلية، فقد قدر عدد الحسابات البنكية النشطة المسجلة بالدينار الجزائري بـــ 12818657حساب في 2023 مقابل 12023128 حساب في 2022، يرجع العدد الأكبر لعدد الحسابات إلى حسابات الأفراد، إضافة إلى ذلك سجلت سنة 2023 وجود 4673292 حساب بالعملة الصعبة مقابل 4523160 حساب في سنة 2022.

وفي الأخير، تعد هذه الأرقام محفزة مقارنة بالسنوات الماضية مما يعكس الجهود التي بذلتها المؤسسات المالية من أجل الارتقاء بالخدمات البنكية إلى المستويات المطلوبة وتنويعها بشكل يلبي احتياجات الزبائن.

ثالثا: الإجراءات البنكية والمالية الجديدة

شهدت سنة 2023 إلغاء الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 بإصدار القانون النقدي والبنكي تحت رقم 09/23 المؤرخ في 21 جوان 2023، ويتمثل الهدف الرئيس منه هو تعزيز النظام البنكي وتحسين الحوكمة البنكية، وتحقيقا لهذه الغاية تم استحداث نظام تحديد مدة ولاية المحافظ ونواب المحافظ وتحديد مدة ولايتهم بـــ 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. كما جاء بجملة من التطورات والتي من بينها: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ماي 2024، صفحة 17)

- استحداث شكل جديد من العملة تدعى " الدينار الرقمي الجزائري" بغرض تعزيز وتقديم حلول رقمية مبتكرة للعملاء؛
- أعاد تعريف العمليات البنكية لتشمل تلك التي تتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر حب ما نصت عليه المادة 44 من القانون؛
- توسيع صلاحيات المجلس النقدي والبنكي لدعم التطورات في النظام البنكي من خلال الموافقة على البنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين؛

- انشاء لجنة وطنية للدفع، مسؤولة عن وضع استراتيجية وطنية لوسائل الدفع غير النقدية، والتي تهدف إلى تعزيز المعاملات البنكية وتعزيز الشمول المالي؛
- تم اصـــدار لائحة تحدد شـــروط الترخيص بإنشـــاء مكاتب الصـــرافة والموافقة عليها وتشـــغيلها في 21سبتمبر 2023؛
- تعزيز الاطار التنظيمي الذي يحكم البورصـــة من خلال اعتماد لائحة" لجنة تنظيم عمليات البورصـــة ومراقبتها" رقم 23–04 المؤرخة 25 أكتوبر 2023 والتي تحدد الاحكام العامة المنظمة لعمل البورصة. وتم إضافة بنك القرض الشعبي الجزائري إلى قائمة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛
- الموافقة على نص تنظيمي يحدد شروط الترخيص للمستشارين في مجال الاستثمار التشاركي وممارستهم والاشراف عليهم في سبتمبر 2023؛
- ولتسهيل الشراكات بين الدول الافريقية والجزائر تم افتتاح بنكين جديدين في سبتمبر 2023، الأول يسمى" بنك الاتحاد الجزائري" وقد افتتح ابوابه في العاصـــمة الموريتانية نواكشـــط، أما الثاني هو" البنك الجزائري السـنغالي"، فقد أصـبح ثاني بنك جزائري يحصـل على ترخيص في الخارج والذي تم افتتاحه في العاصـمة السنغالية داكار.

أما سنة 2024 فقد شهدت في الربع الأخير منها على إصدار نظام رقم 24–04 المؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2024 يتعلق بالشروط الخاصة للتراخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي والذي يقصد به كل بنك يقدم خدمات ومنتوجات مصـــرفية حصـــريا عبر قنوات ومنصـــات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في اطار ممارسة أنشطته أي التكنولوجيا المالية.

في الأخير كل هذه الإجراءات تمثل جملة من الإجراءات لعصرنة النظام البنكي والمالي وتحسين جاذبيته وفعاليته وترقية مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مواءمة الجهاز المصرفي الجزائري مع الاستدامة

لمواءمة القطاع البنكي الجزائري مع التنمية المســـتدامة هناك العديد من الخطوات والمتطلبات الرامية لمواءمة الموارد المالية مع التنمية المستدامة والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

أولا: خطوات مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة

أمام الجهات المالية الوصية العديد من الخطوات والإجراءات التي تضمن مواءمة النظام المالي بنجاح مع أهداف الاستدامة والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

الجدول رقم (03-13): الخطوات الرئيسية لمواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة في الجزائر

الخطوة	وصفها
تطوير الإقراض الأخضر	- وضع اطار شامل يخص الإقراض الأخضر وتقديم طرق لدمج الائتمان الخضر في التقييم الاحترازي للبنك المركزي؛ - دعم البنوك والمؤسسات المالية للتعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل أفضل؛ - انشاء قاعدة للمعلومات البيئية للمقترضين تساعد البنوك على اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار.
تعزيز الاستثمار الأخضر	- توضيح القواعد واللوائح التي تنظم اصدار السندات الخضراء؛ - تشجيع المستثمرين المؤسسين على الاستفادة من تقارير التحقق الخضراء في اتخاذ قرارات الاستثمار؛ - تشجيع المؤسسات المالية على تطوير منتجات مالية قائمة على المؤشر الأخضر كمنتجات صناديق الأسهم الخاصة؛
إطلاق صناديق التنمية الخضراء	- تخفيف قيود الوصول إلى الأسواق وتحسين أسعار الخدمات العامة؛ - دعم ادخال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصناعة الخضراء - تشجيع تجميع مشاريع توفير الطاقة وخفض الانبعاثات، ومشاريع حماية البيئة وغيرها من المشاريع الخضراء مع المشاريع ذات الصلة وذات العائد.
تطوير التأمين الأخضر	- صياغة ومراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة بالتأمين الاجباري ضد المسؤولية عن التلوث البيئي؛ - تشجيع ودعم مؤسسات التأمين لابتكار منتجات وخدمات التأمين الأخضر.
تعزيز التعاون الدولي في التمويل المستدام	- وتعزيز تطبيق المبادئ الطوعية للأعمال البنكية الخضراء والاستثمار الأخضر؛ - دعم المؤسسات والشركات المالية المحلية لإصدار سندات خضراء في الخارج؛ - وتوجيه رأس المال الأجنبي للاستثمار في المنتجات المالية الخضراء؛ - تشجيع انشاء مشاريع مشتركة لصناديق التنمية الخضراء.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (أمين، 2021-2020، الصفحات 236-243)

وفي الأخير؛ يجب العمل بنشاط لتعزيز وتطوير التمويل الأخضر والمستدام داخل القطاع البنكي الجزائري من خلال جعل التمويل المستدام في الرؤية الاستراتيجية والاهداف السنوية للبنوك والمؤسسات المالية وكذا تدريب وبناء القدرات وتسريع تنمية المواهب تعزيز بناء قدرات التمويل الأخضر.

ثانيا: متطلبات اصلاح ومواءمة القطاع البنكي في الجزائر

وبصفة خاصة يتطلب اصلاح ومواءمة الجهاز البنكي في الجزائر أن يأخذ مصممي المشاريع والمطورين في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج العديد من الضوابط منها. (أمين، 2021-2020، الصفحات 246-250)

2-1- الخطوات الرئيسية لمشروع مواءمة القطاع البنكي مع التنمية المستدامة: والتي منها:

2-1-1- تحديد رؤية الاستدامة

- إدخال الاستدامة ضمن رؤية البنك؛

- التقيد باللوائح القانونية والالزامية في جل النواحي؛
- تجاوز المتطلبات القانونية والالزامية والامتثال لمتطلبات الابتكار والاستدامة.

2-1-2-تصميم التخضير

- تقييم أثر الاستدامة: تحديد وجمع المعلومات حول تأثير المشروع على أصحاب المصلحة والبيئة والاقتصاد والمجتمع؛
- بناء قدرات الموظفين؛
- تحفيز مشاركة أصحاب المصلحة: إشراك المساهمين في مجلس الإدارة والمستثمرين والسلطات والمقرضين والموظفين والشركاء والموردين والعملاء والمجتمعات المحلية لاعداد خطة المسؤولية الاجتماعية؛
- تحديد المؤشرات الرئيسية ونظام القياسات لتتبع أداء الاستدامة.

2-1-3-تنفيذ التخضير

- تحديد الأهداف والخطوات اللازمة لتحقيق النتائج وفقا لرؤية الاستدامة؛
- إعداد برنامج حول بصمة الاستدامة لتحقيق الأهداف؛
- الكشف عن جميع جوانب الاستدامة وضمان تتبع الأداء في جميع أنشطة المشروع؛
- الإبلاغ عن الأداء بشكل دوري بناءً على مؤشرات الأداء والأهداف الرئيسية؛
- معالجة التحقق والاعتماد لنظام إدارة الاستدامة؛

2-1-4-التحسين المستمر والابتكار

- مقارنة الأداء وحالة العمل الأساسية مع الأهداف والمتطلبات القانونية وغيرها واتخاذ إجراءات للتحسين المستمر لإدارة الاستدامة؛
- التعلم من الجهود والتحديات وتجاوز المتطلبات من خلال دمج الاستراتيجية لتحقيق ازدهار مستقر إلى حد كبير؛
- قيادة ثقافة الابتكار لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من نظام إدارة استدامة المشروع لتحقيق الازدهار والنمو المستمر على المدى الطويل.

2-2- اعتماد خدمات ومنتجات بنكية أكثر استدامة: يتعين بصدد مواءمة الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات التنمية المستدامة، تبني هذا الأخير لبعض المنتوجات والخدمات البنكية المتناغمة مع البيئة والتي هي موضحة أدناه:

2-2-1- الخدمات البنكية للأفراد:

- القروض عقارية الخضراء: قروض منخفضة تساعد على تحفيز الأسر على شراء أو تركيب الطاقة المتجددة السكنية، يمكن أن تغطي هذه أيضا تكلفة تحويل المنزل من تقليدي إلى أخضر؛
- قروض المباني التجارية الخضراء: قروض جذابة تتميز بانخفاض استهلاك الطاقة والموارد وتقليل النفايات، ومواد البناء الخضراء، وانخفاض نفقات التشغيل وتحسين الأداء وتلوث أقل من المباني التقليدية؛

- قروض السيارات الصديقة للبيئة: تشجع قروض السيارات الخضراء على شراء السيارات التي تظهر كفاءة عالية في استهلاك الوقود مع تعزيز مكافحة التلوث مثل السيارات الكهربائية؛
- البطاقات الخضراء: بطاقات الخصم والائتمان المرتبطة بأنشطة الاستدامة البيئية- تعرض بطاقات الائتمان الخضراء تقديم تبرعات بيئية للمنظمات غير الحكومية تعادل حوالي نصف بالمائة من كل عملية شراء أو تحويل رصيد أو سلفة نقدية يقدمها مالك البطاقة.

2-2-2- الخدمات البنكية للشركات والاستثمار:

- تمويل المشاريع الصديقة للبيئة: تشجيع مشاريع الاستدامة البيئية والطاقة المتجددة واسعة النطاق من خلال منحها تمويلات ميسرة الشروط وبمعدلات فائدة منخفضة ومدروسة؛
- تسويق أدوات الدين والملكية الخضراء: تعمل البنوك على تسويق وترويج السندات والأسهم التي يتم إصدارها خصيصا لتمويل حماية البيئة أو الاستدامة أو تدابير التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه، مع إمكانية إعفاء أو خصم من دفع ضريبة أرباح رأس المال بالنسبة للمؤسسات او ضريبة الدخل في حالة الأفراد؛
- سلع ائتمانات الكربون: تطوير تجارة قيود الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة، تحصل معظم البنوك الاستثمارية على أرصدة الكربون من أجل تلبية احتياجات الامتثال لعملائها من الشركات أو لتوريد منتج قابل للتداول بيئيا إلى مكاتب التداول في البنوك.

2-2-3- تسويق منتوجات التأمين في إطار la Banque assurance:

التأمين الأخضر: يشمل هذا النوع من التأمين عادة مجالين من المنتجات: يتمثل الأول في منتجات التأمين التي تميز أقساط التأمين على أساس الخصائص المتعلقة بالبيئة؛ والثاني في تلك المنتجات المصممة خصيصا لأنشطة التكنولوجيا النظيفة وتقليل الانبعاثات؛

تأمين الكربون: منتجات التأمين التي تقدمها مؤسسة مالية لإدارة تقلبات أسعار ائتمان الكربون.

ثالثا: التحديات التي تواجه القطاع المالي في الجزائر

رغم كل ما قامت به السلطات النقدية من إصلاحات لإعادة القطاع المالي إلى وظائفه التقليدية ودوره الهام في تمويل التنمية، غير أنه لا يزال يواجه جملة من التحديات التي تفرضها العولمة وما نتج عنها من حرية حركة رؤوس الأموال وزيادة المنافسة واعتماد التكنولوجيا في القطاع البنكي، ويرتبط استقرار واستمرارية القطاع المالي في الجزائر، كغيره من البلدان بقدرته على مواكبة التغيرات الجديدة في البيئة العالمية، هذه التغييرات التي تحد من القدرة التنافسية للبنوك، ولاسيما: (Abdelkader, 2021, pp. 9-10)

1- العمق المالي والتركيز في حصة وملكية البنوك

يوفر القطاع المالي المتقدم بيئة سوقية مواتية لتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، فضلا عن الحد من الفقر في المستويات الدنيا من المجتمع، يقدر البنك الدولي أن تطور القطاع المالي يمكن حسابه من خلال:

- الائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المالي معبرا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المالي والذي يقيس عمق وتطور القطاع البنكي.

- الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يقيس مدى وصول القطاع الخاص إلى الائتمان.

2- النظر إلى ما وراء الهيدروكربون: رحلة البحث عن البدائل

عانت الجزائر خلال العامين 2019–2020 من عواقب" العجز المزدوج" ومع دخول العام 2021 تتطلع الجزائر إلى انتعاش اقتصادي بعد الظروف الصعبة التي مرت بها والتي ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية مع تراجع احتياطات العملة الصعبة.

وفي هذا السياق، يتعين على الجزائر أن تفكر سريعا وبجدية في إعادة تأهيل اقتصادها بعيدا عن لعنة الموارد، والتركيز على التنويع الاقتصادي، مع إعطاء الأولوية للإصلاحات طويلة الأجل التي تسمح للقطاع المالي بالتطور في المستقبل وبناء صناعة تنافسية كبديل مستدام لقطاع المحروقات.

3- الدور المخطط للسياسة النقدية والسياسات الأخرى

وفي الاقتصاد تهدف السياسة النقدية دائما إلى تقييد معدلات التضخم في حدود معينة تتذبذب بين أحداث التضخم ومعالجته، ويكون هدف التكامل مع بقية السياسات هو تحقيق التوازن، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال، إلا أننا في واقع الاقتصاد الجزائري نجد فعالية محدودة للسياسة النقدية والسياسات الأخرى لعدة اعتبارات وعلى رأسها إشكالية استقلالية البنك المركزي في اتخاذ القرارات بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية وقدرته على تنفيذ استراتيجية استهداف التضخم في الوقت المناسب من خلال أدوات السياسة النقدية والتي تعتمد على عائدات المحروقات من أجل تحسين معدل النمو.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للجهاز البنكي الجزائري

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإجراءات المنهجية لإعداد الاستبيان واختيار عينة الدراسة ثم بعد ذلك سوف نتطرق إلى خصائص العينة ومنها إلى اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج كما يلي:

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من خلال هذا المطلب، سوف يتم التطرق إلى الأدوات والوسائل التي سوف يتم من خلالها جمع البيانات التي سيتم اعتمادها في هده الدراسة:

أولا: الطريقة المستخدمة في الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة استخدمنا أداة الاستبيان متعمدين في ذلك على الجانب النظري والدراسات السابقة في صياغة عبارات الاستبيان وتعديلات واقتراحات الأستاذ المشرف" طارق قدوري".

1-1- **مجتمع وعينة الدراسة:** كون الظاهرة المدروسة تتعلق بدور الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق نظام مالي مستدام –حالة الجهاز المصرفي الجزائري، فإن المجتمع الذي ندرسه كل موظفي القطاع البنكي الجزائري كون الظاهرة المدروسة في حدود إقليم الجزائر، أما عينة الدراسة فتمثلت في عدد معين ويكون ممثل للمجتمع من موظفي قطاع البنوك في ثلاث ولايات وهم بسكرة والوادي وتبسة، والتي اخترتها لقرب المسافة مع امكانية الحصول على إجابات في وقت قصير وهذا مع التشاور أهل الاختصاص في هذا المجال.

طريقة سحب العينة: بما أنه تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات فقد ارتأينا توزيع وإجراء الاستبيان بالاعتماد على هذه الطريقة القصدية، وهذا راجع لطبيعة الأسئلة المطروحة في الاستمارة تتطلب أشخاص ذوي خبرة عالية ولديهم دراية كافية حول الصيرفة الشاملة والنظام المالي المستدام، وقمنا بتوزيع الاستمارات كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): كيفية توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة

البيان	الوادي	بسكرة	تبسة	العدد
عدد الاستبيانات الموزعة	90	60	60	210
عدد الاستبيانات المسترجعة	60	30	55	145
عدد الاستبيانات الملغاة (غير صالحة)	05	03	12	20
عدد الاستبيانات الصالحة	55	27	43	125

المصدر: من اعداد الطالبة

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية :(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقميا (1،2،3،4،5) على التوالي:

جدول رقم (03-15): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة/الترميز	01	02	03	04	05

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على مقياس ليكارت(Likert Scale)

لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة على عبارات الاستبيان: فإنه تم الاعتماد على أدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث: المدى: لتحديد مجالات ل مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة حيث تم حساب المدى ويساوي= (أعلى درجة في مقياس- أدني درجة في مقياس 4=(1-5) (وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد دراجات الموافقة وذلك على النحو التالي :طول الفئة = المدى / عدد درجات المقياس، طول الفئة 0.8=4/5 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا 1.80=0.8+1 فنحصل على مجال [1.80 -1] وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جد وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف المُشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم (03-16): تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	الاوزان	الاتجاه(التقييم)
من 01 إلى 1.80 درجة	1	غير موافق بشدة
من 1.81 إلى 2.60 درجة	2	غير موافق
من 2.61 إلى3.40 درجة	3	محايد
من 3.41 إلى4.20 درجة	4	موافق
من 4.21 إلى 5 درجة	5	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (ضو، 2018)

ثانيا: أدوات ونموذج الدراسة

من أجل تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة بكل من برنامج: **Excel** وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية:**spss21** لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع متغيرات الدراسة

2-1- **إعداد استمارة الاستبيان:** قمنا بتصميم وتوزيع استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وذلك بناءً على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة، ويتكون هذا الاستبيان من قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، المستوى العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من 40 فقرة موزعة على محورين رئيسيين هما **المحور الأول:** خصصناه للمتغير المستقل وهو الخدمات المصرفية الشاملة بـ 25 فقرة موزعة على خمس أبعاد كما يلي:

- البعد الأول: التحول إلى البنوك الشاملة تتكون من (6) فقرات
- البعد الثاني: التنويع في مجال التمويل، ويتكون من (5) فقرات.
- البعد الثالث: الاستثمار في مجالات غير مصرفية، ويتكون من (6) فقرات.
- البعد الرابع: اعتماد التكنولوجيا المالية، ويتكون من (4) فقرات.
- البعد الخامس: توفر الخدمات، ويتكون من (4) فقرات.

والمحور الثاني: خصصناه للمتغير التابع وهو النظام المالي المستدام بـ 15 فقرة.

2-2- نموذج الدراسة: من خلال هذه الدراسة سوف نحاول معرفة دور الخدمات المصرفية الشاملة بأبعادها الخمسة في تحقيق نظام مالي مستدام في القطاع البنكي الجزائري، والنموذج التالي يختصر كل ما يجب أن نقوم به لمعرفة هذا الدور باستخدام الادوات الاحصائية واختبار الفرضيات

الشكل رقم (03-02): نموذج الدراسة

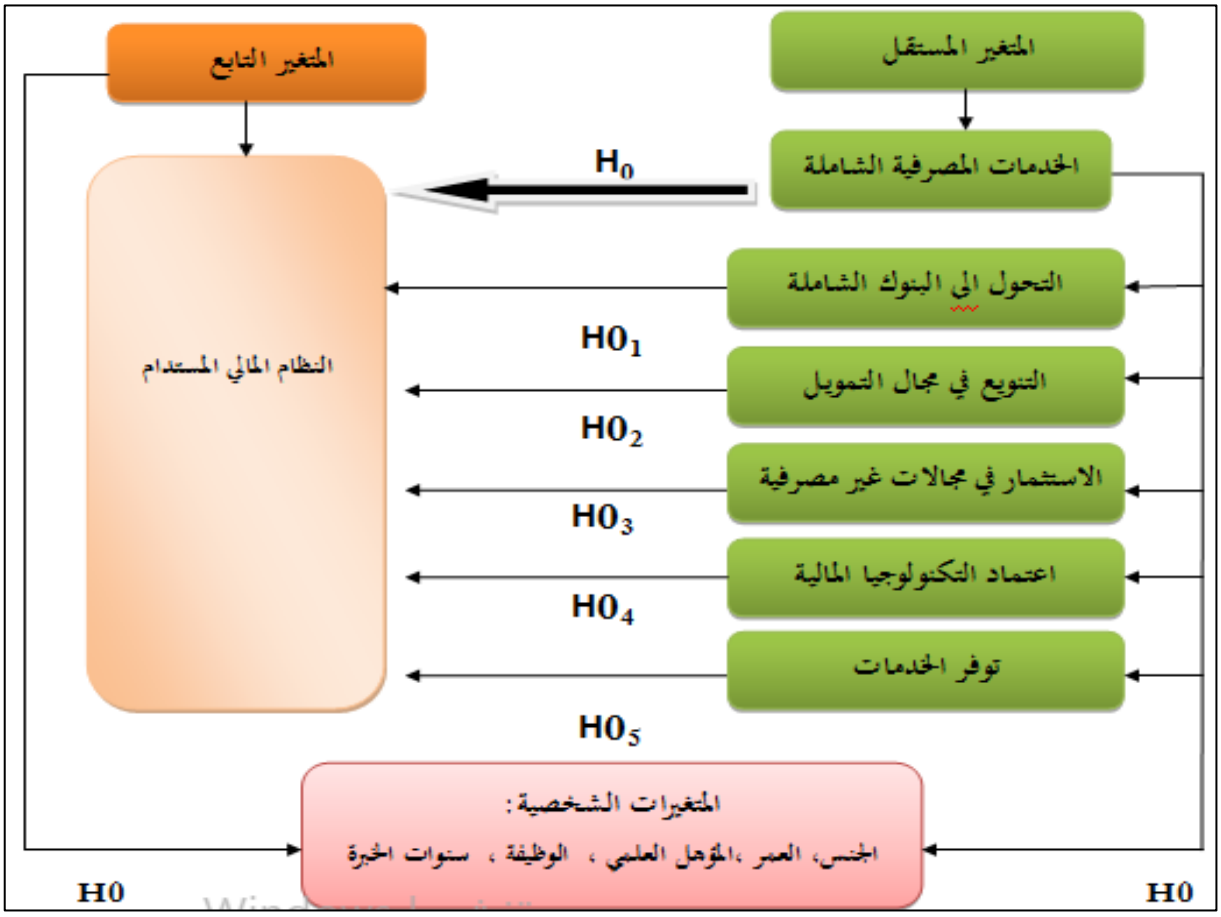

المصدر: من اعداد الطالبة

ثالثا: تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم إخضـــاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصـــائي بالاســـتعانة ببرنامج التحليل الإحصـــائي للعلوم الاجتماعية **(SPSS: V21 SPSS: Statistical Package for the Social Sciences)** وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (03-17): شرح الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة

الأداة الإحصائية	وصفها
التكرار والنسبة % والرسوم البيانية	لوصف أفراد عينة الدراسة
معامل ألفا كرونباخ	اختبار ثبات الاستبانة
معامل ارتباط بيرسون	لاختبار صدق الاستبانة
المتوسط الحسابي	وهو متوســـط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروســـة مقســـوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوســـط إجابات المســـتجوبين حول الاســـتبيان

	ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر ب (03) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.
الانحراف المعياري	وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر هذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.
اختبار T (one semple t-test)	لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one Simple t-test) في الكشف عما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي (x الفرضي والمتوسط العينة أفراد لإجابات $\underline{X}$=03)
اختبار ANOVA one-way analysis of variance	اختبار معلمي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الأداء عند المجموعات التي تعرضت لمعالجات مختلفة بهدف التوصل إلى العوامل التي تجعل متوسط من المتوسطات يختلف عن المتوسطات الأخرى.
مستوى الدلالة **0.05**	يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة الفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.
مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (P-value):	يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل Spss، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة من خلال قيمة احتمال الخطأ (Sig) المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من اعداد الطالبة وبتصرف بالاعتماد على (ميلود، 2014)

المطلب الثاني: الخصائص السيكومترية لأدوات القياس وخصائص العينة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى قياس الصدق والثبات ومن ثمة نتعرف على خصائص عينة الدراسة كما يلي:

أولا: الخصائص السيكومترية

وهنا اعتمدنا على الصدق الظاهري كمرحلة أولى ثم قيمنا الصدق والثبات عن طريق الأساليب الإحصائية كما يلي:

1-1- **الصدق الظاهري:** عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (05) أعضاء في هيئة التدريس، لأخذ بملاحظاتهم في بناء الاستبيان، والتأكد من صدق وملائمة فقرات الاستبيان لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2-1- **الصدق البنائي:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

صدق الاتساق الداخلي ووفقا لمعامل الارتباط بيرسون يهدف إلى معرفة مدى قدرة كل مجموعة من عبارات المحور على قياس متغير بوضوح حيث عندما يتم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغيرين فإن هذا المعامل يتراوح في كل الحالات بين(-1) و(+1)، لكن هذا المعامل لا يكتسب دلالته من قيمته المطلقة، ويتعين أن يتم تفحص دلالة معامل الارتباط بيرسون وهذا من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية(sig) لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة 0.05، فإذا كانت قيمة(sig) أقل أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإن معامل الارتباط بيرسون ذو دلالة إحصائية أي توجد علاقة بين العبارة ومحورها أي بعبارة أخرى أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه، أي أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم المحور الذي تنتمي إليه، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-18) الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول

البعد الأول: التحول إلى البنوك الشاملة			
العبارات	**معامل الارتباط**	**قيمة المعنوية**	**النتيجة**
يمتلك البنك فروع تغطي السوق المحلي بمختلف قطاعاته.	*0.760	0.000	دال
يتمتع البنك بقاعدة رأسمالية قوية .	**0.853	0.000	دال
يتمتع إطارات البنك بقدرة عالية على استخدام أدوات مصرفية حديثة .	**0.833	0.000	دال
يقوم البنك بتطبيق سياسات الحوكمة لمواكبة تطورات لجنة بازل.	**0.735	0.000	دال
يمتلك البنك لجان قوية للرقابة وإدارة المخاطر.	**0.813	0.000	دال
يوفر البنك حزمة متكاملة من الخدمات البنكية لتلبية احتياجات الزبائن بتكلفة منخفضة.	**0.783	0.000	دال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS V** .21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالبعد الأول أنها تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات البعد الأول هي أقل من مستوى دلالة 0.05، وكلها ارتباطات طردية قوية، ومنه عموما نقول أن عبارات البعد الأول صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (03-19) الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني

البعد الثاني: التنويع في مجال التمويل			
العبارات	معامل الارتباط	قيمة المعنوية	النتيجة
إجراءات الإيداع والسحب في البنك واضحة وبسيطة.	**0.739	0.000	دال
يتيح البنك التحويلات البنكية الداخلية والخارجية للزبائن بطريقة مرنة.	**0.855	0.000	دال
يمنح البنك تسهيلات ائتمانية ويمول التجارة الخارجية.	**0.774	0.000	دال
يقدم البنك منتجات تمويلية لجميع الأنشطة الاقتصادية بمختلف الآجال.	**0.744	0.000	دال
يطرح البنك حسابات إيداع متنوعة بما يلبي رغبات الزبائن.	**0.831	0.000	دال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 21.

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالبعد الثاني أنها تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات البعد الثاني هي أقل من مستوى دلالة 0.05، وكلها ارتباطات طردية قوية، ومنه نقول أن عبارات البعد الثاني صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (03-20) الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث

البعد الثالث: الاستثمار في مجالات غير مصرفية			
العبارات	معامل الارتباط	قيمة المعنوية	النتيجة
يوفر البنك أوراق مالية حسب طلبات الزبائن.	**0.704	0.000	دال
يقدم البنك استشارات مالية.	**0.647	0.000	دال
يقوم البنك بنشاط التأجير التمويلي .	**0.753	0.000	دال
يتاجر البنك بالعملة لإتمام صفقات تجارية لصالح المؤسسات.	**0.711	0.000	دال
يقوم البنك بعمليات خصم الديون للزبائن .	**0.577	0.000	دال
يقدم البنك خدمة التأمين.	**0.629	0.000	دال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 21.

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالبعد الثالث أن معظمها تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في معظم عبارات البعد الثالث هي أقل من مستوى دلالة 0.05، وكلها ارتباطات طردية قوية، ومنه نقول أن عبارات البعد الثالث صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (03-21) الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع

البعد الرابع: الاعتماد على التكنولوجيا المالية			
العبارات	معامل الارتباط	قيمة المعنوية	النتيجة
تشجع التكنولوجيا المالية البنك على تحقيق هدف الخدمات المالية الشاملة.	**0.904	0.000	دال
تمكن التكنولوجيا المالية البنك من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	**0.903	0.000	دال
تعمل التكنولوجيا المالية على تخفيض تكاليف البنك وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل	**0.896	0.000	دال
تعد تقنيات التكنولوجيا المالية محرك أساسي لأتمتة العمليات للبنك.	**0.876	0.000	دال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V .21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالبعد الرابع أنها تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات البعد الرابع هي أقل من مستوى دلالة 0.05، وكلها ارتباطات طردية قوية، ومنه نقول أن عبارات البعد الرابع صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (03-22) الاتساق الداخلي لعبارات البعد الخامس

البعد الخامس: توفر الخدمات			
العبارات	معامل الارتباط	قيمة المعنوية	النتيجة
يوفر البنك خدمات ومنتجات متكاملة بأسعار تنافسية تلبي احتياجات الزبائن.	**0.814	0.000	دال
يعمل البنك على توسيع نطاق فروعه للوصول إلى كافة الافراد .	**0.900	0.000	دال
يضمن البنك حصول الزبائن على كافة المعلومات ذات الصلة بالخدمات المقدمة.	**0.886	0.000	دال
يوفر البنك سهولة وراحة للزبائن في استخدام الخدمات البنكية.	**0.896	0.000	دال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V .21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالبعد الخامس انها تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات البعد الخامس هي أقل من مستوى دلالة 0.05، وكلها ارتباطات قوية، ومنه نقول أن عبارات البعد الخامس صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (03-23) الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

المحور الثاني: النظام المالي المستدام			
العبارات	**معامل الارتباط**	**قيمة المعنوية**	**النتيجة**
يهدف البنك إلى تقوية علاقاته مع الزبائن.	**0.709	0.000	دال
يطبق البنك مبدأ اعرف زبونك.	**0.799	0.000	دال
يسعى البنك إلى رفع عدد زبائنه ضمن أنشطة متعلقة بالاستدامة البنكية.	**0.770	0.000	دال
يراعي البنك ملاحظات وأراء كافة أصحاب المصلحة فيما يخص الأنشطة التي يزاولها.	**0.769	0.000	دال
يسهم البنك في تقديم التمويل اللازم للإيفاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية.	**0.765	0.000	دال
يلتزم البنك اصدار تقرير سنوي يتضمن مشاريع المسؤولية الاجتماعية.	**0.798	0.000	دال
ينظم البنك برامج ودورات تدريبية لموظفيه متعلقة بمجال الاستدامة البنكية .	**0.753	0.000	دال
يعمل البنك على تضمين مبادئ الاستدامة البيئية في ثقافته المؤسسية .	**0.786	0.000	دال
يطمح البنك للتحول نحو النشاط الأخضر والاعمال البنكية المستدامة.	**0.746	0.000	دال
يتفاعل البنك إيجابيا مع حملات حماية البيئة.	**0.716	0.000	دال
يلتزم البنك بالاحترام التام للتشريعات البيئية.	**0.819	0.000	دال
يحافظ البنك على درجة عالية من الشفافية والنزاهة.	**0.766	0.000	دال
يعمل البنك على اعداد التقارير السنوية التي تتضمن بيانات انشطته البيئية والاجتماعية .	**0.731	0.000	دال
يضع البنك سياسة واضحة تتعلق بتمويل مشاريع التنمية المستدامة.	**0.768	0.000	دال
يحفز البنك الزبائن بتسهيلات في منح القروض للمشاريع التي تولي أهمية للبيئة والمجتمع.	**0.761	0.000	دال

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS V** .21

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالمحور الثاني (النظام المالي المستدام) أنها تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا، إذ أن قيمة المعنوية (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات المحور الثاني هي أقل من مستوى دلالة 0.05، وكلها ارتباطات قوية، ومنه نقول أن عبارات المحور الثاني صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

1-3- حساب ثبات الاستبيان (معامل**Cronbach's Alpha**):

والثبات يعني به أن يكون الاستبيان قادرا على أن يحقق دائما النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين أو أكثر في نفس الظروف. وتوجد عدة معادلات وطرق إحصائية لحساب ثبات الاستبيان. وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور استبيان الدراسة، من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (03-24): يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان

أبعاد ومحاور الاستبيان	Cronbach's Alpha		
	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	النتيجة
قيم معامل ثبات جميع عبارات البعد الأول	0.881	06	ثابت
قيم معامل ثبات جميع عبارات البعد الثاني	0.845	05	ثابت
قيم معامل ثبات جميع عبارات البعد الثالث	0.754	06	ثابت
قيم معامل ثبات جميع عبارات البعد الرابع	0.916	04	ثابت
قيم معامل ثبات جميع عبارات البعد الخامس	0.895	04	ثابت
قيم معامل ثبات جميع عبارات المحور الأول	0.950	25	ثابت
قيم معامل ثبات جميع عبارات المحور الثاني	0.948	15	ثابت
قيم معامل ثبات جميع عبارات الاستبيان	0.969	40	ثابت

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج**SPSS**

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) ذات قيم مرتفعة في جميع محاور وأبعاد الاستبيان وأن القيمة الإجمالية لجميع عبارات الاستبيان بلغت 0.969 وهي أكبر من الحد الأدنى 0.6 مما يدل على ثبات أداة الدراسة وتجدر الإشارة أنه معامل Cronbach's Alpha كلما اقتربت قيمته من 01 دل على أن قيمة الثبات مرتفعة.

ثانيا: التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

بالنسبة للبيانات الشخصية سوف نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (03-25): يبين توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات المعلومات الشخصية

	البيان	التكرار	النسبة
الجنس	الذكور	80	%64
	الإناث	45	%36
العمر	اقل من30 سنة	16	%12.8
	من 30 إلى 40سنة	66	%52.8
	من 40 إلى 50 سنة	39	%31.2
	من 50 سنة فأكثر	4	%3.2
المؤهل العلمي	ليسانس	47	%37.6
	ماستر	69	%55.2
	دراسات عليا	9	%7.2
الوظيفة	مدير	10	%8.0
	نائب مدير	10	%8.0
	رئيس مصلحة	32	%25.6
	موظف	73	%58.4
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	25	%20.0
	من 5 إلى 10 سنوات	28	%22.4
	من 10 إلى 15 سنة	39	%31.2
	من 15 سنة فاكثر	33	%26.4
المجمـــــــــــوع		**125**	**100,0**

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

1- **توزيع أفراد العينة تبعا الجنس:** نلاحظ عدد الذكور في عينة الدراسة أكبر من عدد الإناث حيث قدرت نسبة الاناث بـ 36% بينما قدرت نسبة الذكور 64 %، والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس كما يلي:

الشكل رقم (03-03): التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

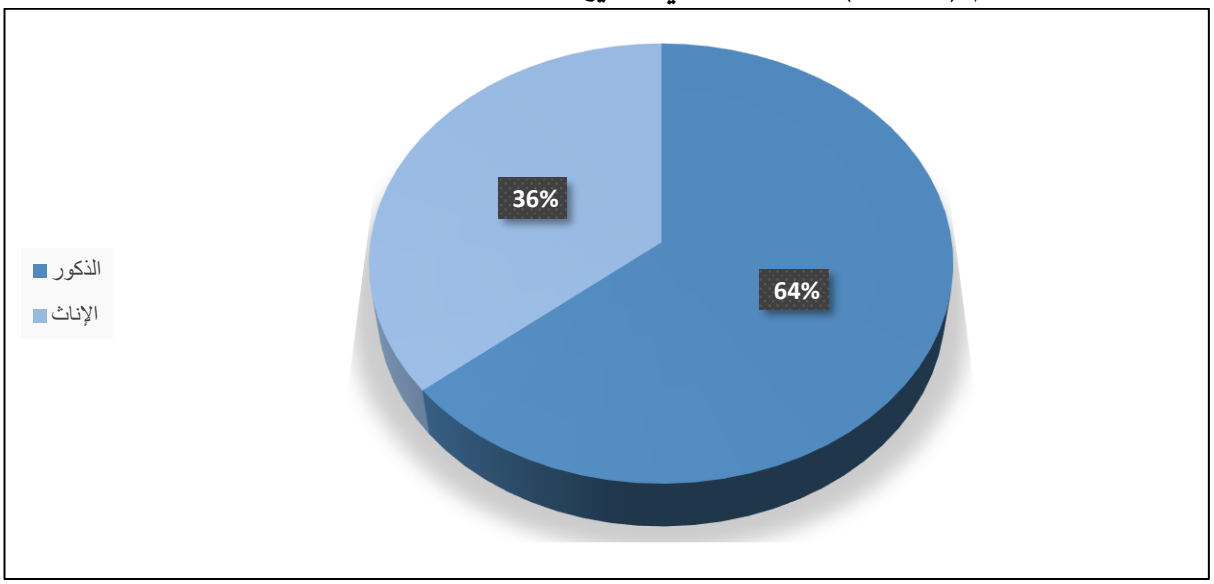

المصدر: من برنامج spss

2- **توزيع أفراد العينة تبعا العمر:** من خلال الجدول أعلاه والخاص بالمعلومات حســـب متغيرة العمر نلاحظ تباين في الأعمار وأن الفئة العمرية (من30 إلى 40 سنة) هي الأكبر بنسبة مئوية 52.8% وهي عالية، ثم تأتى الفئة (من 40 إلى 50 ســنة) بنســبة 31.2 %، ثم تأتي فئة (اقل من 30 ســنة) بنســبة 12.8 % والأخير بنسبة الفئة اكثر من 50 سنة بنسبة 3.2%، والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر كما يلي:

الشكل رقم (03-04): التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

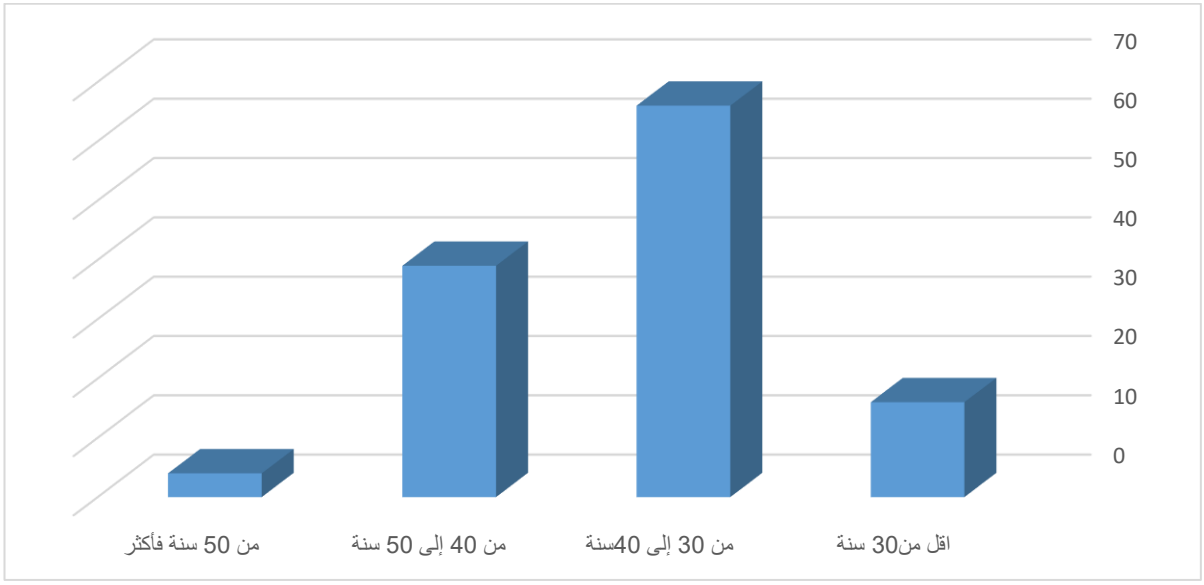

المصدر: من برنامج **spss**.

3- **توزيع أفراد العينة تبعا لمؤهل العلمي:** نلاحظ من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة من حاملي الشهادة الماستر إذ قدر عددهم اجمالا بـــ 69 فردا بنسبة 55.2 % ثم تأتي فئة الذين لديهم شهادات ليسانس بنسبة

37.2 %، وفي الأخير أفراد العينة من حاملي شهادات دراسات عليا بنسبة 7.2%، والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية كما يلي:

الشكل رقم (03-05): التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

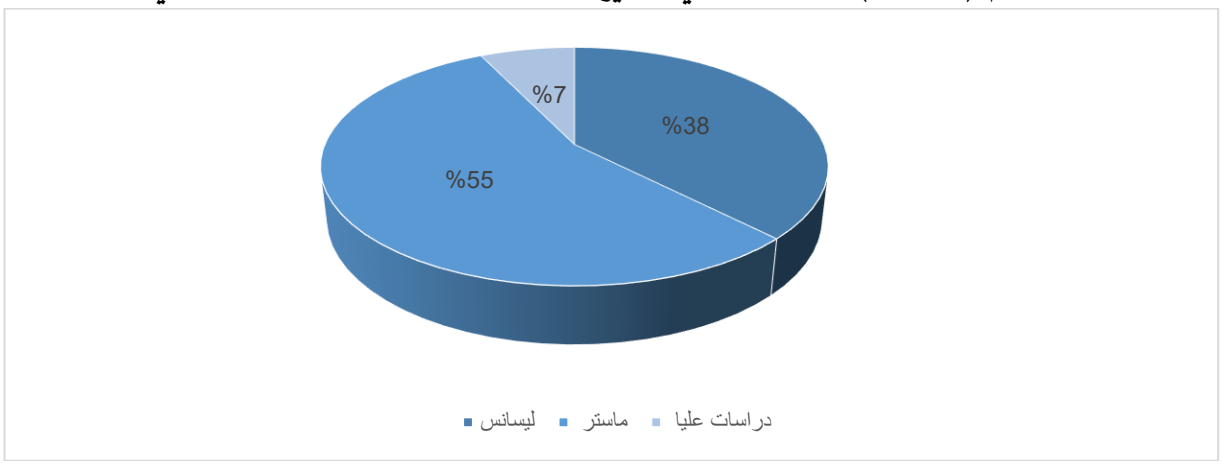

المصدر: من برنامج **spss**.

4- **توزيع أفراد العينة تبعا للوظيفة:** من الجدول أعلاه نجد أن أغلب أفراد العينة من موظفين بنسبة 58.4 %وهي نسبة عالية مقارنة بباقي المناصب لأنه بالأساس مجتمع الدراسة يتكون من عدد كبير من موظفين أكثر من الوظائف الأخرى، بينما جاءت نسبة مصلحة رئيس في الرتبة الثانية بنسبة 25.6 % وأقل نسبة كانت للمدير ونائب مدير بنسبة 8 % والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب المهنة كما يلي:

الشكل رقم (3-06): التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

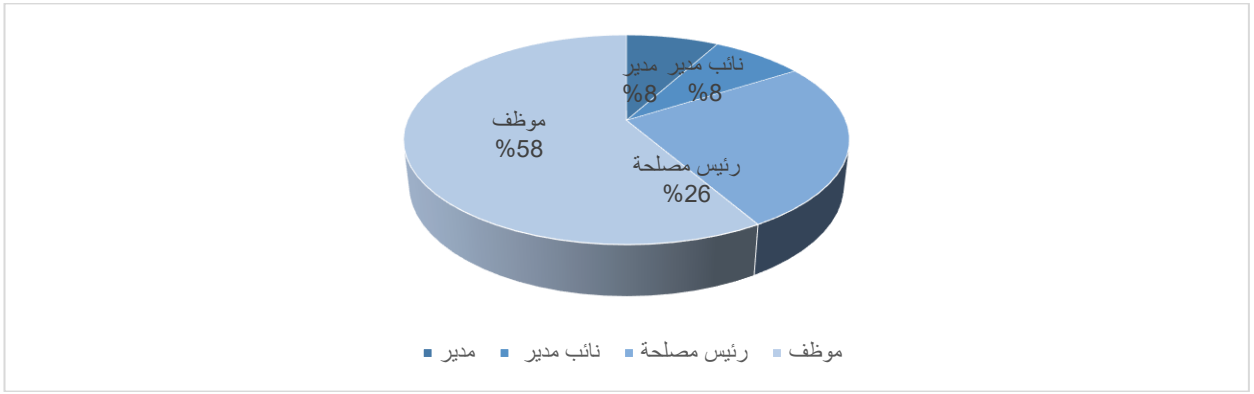

المصدر: من برنامج **spss**.

4- توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية: نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة خبرة كانت (من 10 إلى 15 سنة)، حيث أن31.2 % من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة تفوق العشر سنوات وهي نسبة جيدة بالنسبة لنا حيث أن عنصر الخبرة متوفر وهذا ما يعزز الإجابات الدقيقة على الاستبيان، وتليها في الترتيب الأفراد الذين لديهم خبرة (أكثر من 15 سنة) والذين عددهم 33 فرد بنسبة 26.4%،أما النسبة التي تليهم هي لأصحاب الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) والمقدرة بـ 22.4%، وفي الأخير أقل نسبة لأصحاب الخبرة (اقل من 5 سنوات) قدرت ب 20% والشكل التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية كما يلي:

الشكل رقم (03-07): التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

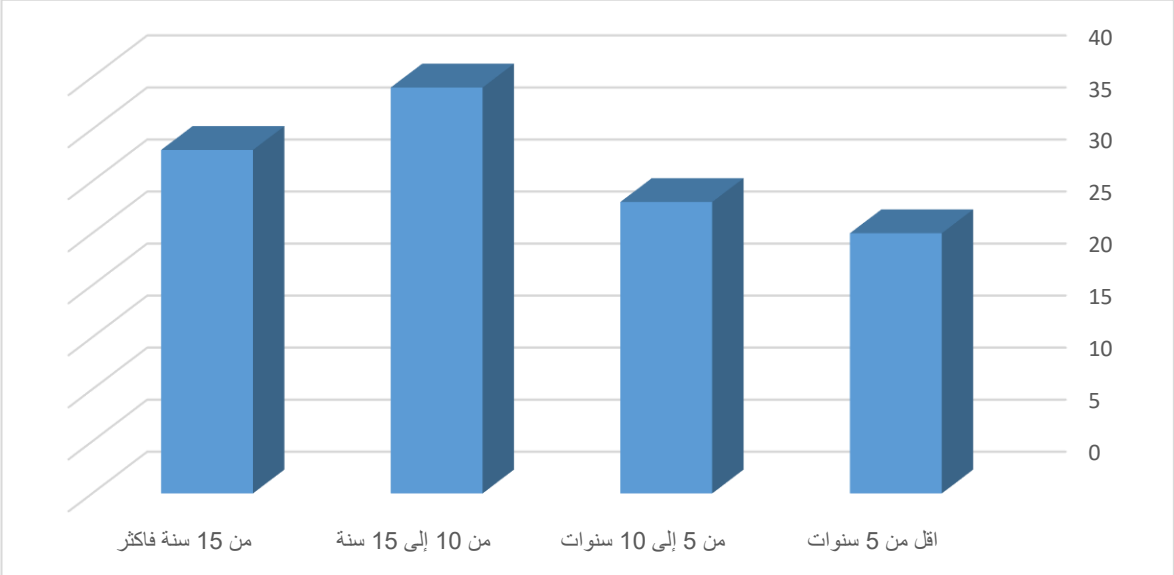

المصدر: من برنامج **spss**.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها، ومناقشتها

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشفيرها وتفريغها في البرنامج الإحصائي spss21 تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات إجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل في الأخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

أولا: التحليل الوصفي لإجابات واتجاهات أفراد العينة نحو عبارات ومحاور الاستبيان

في هذا المطلب سوف نقوم بحساب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لعبارات محاور الدراسة وسوف نتطرق لكل محور على حدى لمعرفة اتجاه إجابات العينة حسب مقياس ليكارت الخماسي

1-1- دراسة اتجاهات اجابات العينة حول محور الخدمات المصرفية الشاملة

لدينا في محور خدمات البنكية الشاملة خمسة أبعاد وهم (التحول إلى البنوك الشاملة، التنويع في مجال التمويل، الاستثمار في مجالات غير مصرفية، اعتماد التكنولوجيا المالي، توفر الخدمات)، ومن هذه النقطة سوف نعرض اتجاهات العينة لكل الأبعاد الخاصة بالمحور الأول في جدول واحد لمعرفة اتجاهات الاجابات فيه حسب مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (03-26): الاتجاه العام لإجابات العينة حول مفهوم خدمات البنكية الشاملة

الخدمات المصرفية الشاملة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
يمتلك البنك فروع تغطي السوق المحلي بمختلف قطاعاته.	3.71	1.061	06	موافق
يتمتع البنك بقاعدة رأسمالية قوية .	4.08	0.839	01	موافق
يتمتع إطارات البنك بقدرة عالية على استخدام أدوات مصرفية حديثة .	3.98	0.866	02	موافق
يقوم البنك بتطبيق سياسات الحوكمة لمواكبة تطورات لجنة بازل.	3.86	0.901	05	موافق
يمتلك البنك لجان قوية للرقابة وإدارة المخاطر.	3.97	0.897	03	موافق
يوفر البنك حزمة متكاملة من الخدمات البنكية لتلبية احتياجات الزبائن بتكلفة منخفضة.	3.94	0.878	04	موافق
إجمالي بعد التحول إلى البنوك الشاملة	**3.9227**	**0.720**	**موافق**	
إجراءات الإيداع والسحب في البنك واضحة وبسيطة.	4.27	0.797	01	موافق بشدة
يتيح البنك التحويلات البنكية الداخلية والخارجية للزبائن بطريقة مرنة.	3.88	1.005	04	موافق
يمنح البنك تسهيلات ائتمانية ويمول التجارة الخارجية.	3.66	1.023	05	موافق
يقدم البنك منتجات تمويلية لجميع الأنشطة الاقتصادية بمختلف الآجال.	3.91	0.813	03	موافق
يطرح البنك حسابات إيداع متنوعة بما يلبي رغبات الزبائن.	4.16	0.807	02	موافق
إجمالي بعد التنويع في مجال التمويل	**3.97**	**0.703**	**موافق**	
يوفر البنك أوراق مالية حسب طلبات الزبائن.	3.78	0.867	02	موافق
يقدم البنك استشارات مالية.	3.83	0.830	01	موافق
يقوم البنك بنشاط التأجير التمويلي .	3.58	0.952	06	موافق
يتاجر البنك بالعملة لإتمام صفقات تجارية لصالح المؤسسات.	3.62	0.905	05	موافق
يقوم البنك بعمليات خصم الديون للزبائن .	3.73	0.901	04	موافق
يقدم البنك خدمة التأمين.	3.78	0.980	03	موافق
إجمالي بعد الاستثمار في مجالات غير مصرفية	**3.72**	**0.607**	**موافق**	
تشجع التكنولوجيا المالية البنك على تحقيق هدف الخدمات المالية الشاملة.	3.88	0.848	04	موافق
تمكن التكنولوجيا المالية البنك من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	3.94	0.865	03	موافق
تعمل التكنولوجيا المالية على تخفيض تكاليف البنك وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل .	3.95	0.915	01	موافق
تعد تقنيات التكنولوجيا المالية محرك أساسي لأتمتة العمليات للبنك.	3.94	0.864	02	موافق
إجمالي بعد اعتماد التكنولوجيا المالية	**3.930**	**0.780**	**موافق**	
يوفر البنك خدمات ومنتجات متكاملة بأسعار تنافسية تلبي احتياجات الزبائن.	4.00	0.916	04	موافق

يعمل البنك على توسيع نطاق فروعه للوصول إلى كافة الافراد .	4.05	0.932	03	موافق
يضـــمن البنك حصـــول الزبائن على كافة المعلومات ذات الصـــلة بالخدمات المقدمة.	4.11	0.873	02	موافق
يوفر البنك سهولة وراحة للزبائن في استخدام الخدمات البنكية.	4.24	0.797	01	موافق
إجمالي بعد توفر الخدمات	**4.100**	**0.767**	**موافق**	
إجمالي محور الخدمات المصرفية الشاملة	3.914	0.603	**موافق**	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات spss (انظر الملحق 04)

من خلال الجدول الســابق نلاحظ أن اتجاهات إجابات العينة حول محور الخدمات المصــرفية الشــاملة اتجهت للموافقة وهذا من خلال تحديد قيمة المتوســط الحســابي وقدره (3.914) وانحراف معياري قدر بـ (0.603) وهذه تقع في المجال (3.41 –4.20) حسب مقياس ليكارت الخماسي الذي تم التطرق إليه سابقا.

ويعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على اتجاه عبارات لكل بعد من ابعاد الخدمات المصــرفية الشــاملة كما يلي:

–**البعد الاول:** المتعلق بالتحول إلى البنوك الشاملة بــمتوسط حسابي قدر بــ 3.9227، وبانحراف معياري قدر: 0.720، وهو يشـــير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوســـط الحســـابي العام للمحور، وبالتالي فالمتوســـط الحســـابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون على أنه يوجد دور كبير للتحول إلى البنوك الشاملة من طرف أفراد عينة الدراسة.

ولقد احتلت الفقرة الثانية المرتبة الأولى مرجح (4.08) بانحراف معياري يقدر بــ(0.839)، والانحراف المعياري الكبير دليل على التفاوت الكبير بين المؤيدين للعبارة والرافضين لها بشدة، حيث وافق أفراد العينة على أن البنك يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية، بينما احتلت الفقرة الثالثة المرتبة الثانية بتوسط مرجح قدره (3.98) حيث وافق أفراد العينة على أن إطارات البنك يتمتعون بقدرة عالية على استخدام أدوات مصرفية حديثة. أما الفقرة الأولى احتلت المرتبة الاخيرة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي قدر بــ(3.71) وانحراف معياري قدّر ب (1.061)، حيث أن افراد العينة لم يعطوا أهمية كبيرة لهذه العبارة أي لم تكن الموافقة بعدد كبير على أن البنك يمتلك فروع تغطي السوق المحلي بمختلف قطاعاته.

–**البعد الثاني:** المتعلق بالتنويع في مجال التمويل قدر المتوسط الحسابي بـــ (3.97) وانحراف معياري قدر بـ 0.703، وهو يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد، وبالتالي فالمتوسط

الحســـابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون على أنه يوجد دور كبير للتنويع في مجال التمويل من طرف أفراد عينة الدراسة.

لقد احتلت الفقرة الأولى المرتبة الأولى بمتوســـط مرجح قدره (4.27) وانحراف معياري يقدر بـــــــ(0.797)، والانحراف المعياري الكبير دليل على التفاوت الكبير بين المؤيدين للعبارة والرافضـين لها بشـدة، حيث وافق أفراد العينة أن إجراءات الإيداع والســحب في البنك واضــحة وبســيطة، بينما احتلت الفقرة الخامســة المرتبة الثانية بمتوسط مرجح قدره (4.16) حيث وافق أفراد العينة على أن البنك يطرح حسابات إيداع متنوعة بما يلبي رغبات الزبائن. أما الفقرة الرابعة احتلت المرتبة الثالثة بمتوســط حســابي قدر بـــــ (3.91) وانحراف معياري قدر بـ (0.813).

–**البعد الثالث** : المتعلق بالاستثمار في مجالات غير مصـرفية قدر المتوسط الحسابي بـــ (3.72) وانحراف معياري يقدر ب (0.607) حيث أن أفراد العينة وافقوا على عبارات بعد الاسـتثمار في مجالات غير مصـرفية، وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي أن أفراد عينة وافقوا على أن البنوك الجزائرية تستثمر موارها في مجالات غير مصرفية

لقد احتلت الفقرة الثانية المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (3.83) بانحراف معياري يقدر بـــ(0.830)، حيث وافق أفراد العينة أن البنك يقدم اســـتشـــارات مالية، بينما احتلت الفقرة الأولى المرتبة الثانية بمتوســـط مرجح قدره (3.78) وانحراف معياري قدره 0.867 حيث أفراد العينة وافقوا على أن البنك يوفر أوراق مالية حســـب طلبات الزبائن. أما الفقرة الســاســة احتلت المرتبة الثالثة بمتوسـط حسـابي قدر بـــــ (3.78) وانحراف معياري قدر بـ (0.980).

–**البعد الرابع** : والمتعلق باعتماد التكنولوجيا المالية حيث قدر المتوســط الحســابي بـــــ (3.930) والانحراف المعياري بـ (0.780) حيث أن أفراد العينة وافقوا على عبارات بعد اعتماد التكنولوجيا المالية، وبالتالي فالمتوسط الحســـابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي أن أفراد عينة وافقوا على أن بعد اعتماد التكنولوجيا المالية. يتوفر في البنوك الجزائرية.

ولقد احتلت الفقرة الثالثة المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (3.95) بانحراف معياري يقدر بـ(0.915)، حيث وافق أفراد العينة أن التكنولوجيا المالية تعمل على تخفيض تكاليف البنك وتوفير ســـبل جديدة لزيادة التمويل. أما الفقرة الرابعة احتلت المرتبة الثانية ب بمتوسط حسابي قدر بـ (3.94) وانحراف معياري قدر بـ (0.864)، حيث أن أفراد العينة وافقوا وبأهمية على أن تقنيات التكنولوجيا المالية يعد محرك أسـاسـي لأتمتة العمليات للبنك أما العبارة الأولى والتي اتجهت للموافقة كانت أقل أهمية من بين كل العبارات واحتلت المرتبة الاخيرة حيث

يمكننا القول أنه لا يوجد توافق كبير حول أن التكنولوجيا المالية تشـجع البنك على تحقيق هدف الخدمات المالية الشاملة.

-**البعد الخامس** : والمتعلق بتوفر الخدمات حيث قدر المتوسـط الحسـابي بـــ (4.100) والانحراف المعياري (0.767) حيث أن أفراد العينة وافقوا على عبارات بعد توفر الخدمات، وبالتالي فالمتوسـط الحسـابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي أن أفراد العينة وافقوا على أن بعد توفر الخدمات متوفر في البنوك الجزائرية.

لقد احتلت الفقرة الرابعة المرتبة الأولى متوسط مرجح (4.24) بانحراف معياري يقدر بـــ(0.797)، حيث وافق أفراد العينة أن البنك يوفر سـهولة وراحة للزبائن في اسـتخدام الخدمات البنكية، بينما احتلت الفقرة الثالثة المرتبة الثانية بمتوسط مرجح قدره (4.11) حيث يوافق أفراد العينة على أن البنك يضـمن حصـول الزبائن على كافة المعلومات ذات الصـلة بالخدمات المقدمة. أما الفقرة الثانية احتلت المرتبة الثالثة بمتوسـط حسـابي قدر بـ (4.05) وانحراف معياري قدر ب (0.873).

2-1- دراسة اتجاهات إجابات العينة حول نظام المالي المستدام

لدينا الجدول التالي الذي يشـير إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسـة إلى مدى تطبيق نظام المالي المسـتدام كما يلي:

جدول رقم (03-27): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني نظام المالي المستدام

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	يهدف البنك إلى تقوية علاقاته مع الزبائن.	4.18	0.925	01	موافقون
02	يطبق البنك مبدأ اعرف زبونك.	4.03	0.983	05	موافقون
03	يسعى البنك إلى رفع عدد زبائنه ضمن أنشطة متعلقة بالاستدامة البنكية.	4.13	0.852	02	موافقون
04	يراعي البنك ملاحظات وأراء كافة أصحاب المصلحة فيما يخص الأنشطة التي يزاولها.	4.02	0.833	06	موافقون
05	يسـهم البنك في تقديم التمويل اللازم للإيفاء بمتطلبات المسـؤولية الاجتماعية.	3.91	0.793	09	موافقون
06	يلتزم البنك اصدار تقرير سنوي يتضمن مشاريع المسؤولية الاجتماعية.	3.84	0.954	11	موافقون
07	ينظم البنك برامج ودورات تدريبية لموظفيه متعلقة بمجال الاسـتدامة البنكية .	3.98	0.871	08	موافقون

08	يعمل البنك على تضمين مبادئ الاستدامة البيئية في ثقافته المؤسسية .	3.78	0.955	15	موافقون
09	يطمح البنك للتحول نحو النشاط الأخضر والاعمال البنكية المستدامة.	3.82	0.934	14	موافقون
10	يتفاعل البنك إيجابيا مع حملات حماية البيئة.	3.82	0.874	12	موافقون
11	يلتزم البنك بالاحترام التام للتشريعات البيئية.	3.82	0.899	13	موافقون
12	يحافظ البنك على درجة عالية من الشفافية والنزاهة.	4.09	0.871	03	موافقون
13	يعمل البنك على اعداد التقارير السنوية التي تتضمن بيانات انشطته البيئية والاجتماعية .	3.91	0.992	10	موافقون
14	يضع البنك سياسة واضحة تتعلق بتمويل مشاريع التنمية المستدامة.	4.02	0.823	07	موافقون
15	يحفز البنك الزبائن بتسهيلات في منح القروض للمشاريع التي تولي أهمية للبيئة والمجتمع.	4.03	0.870	04	موافقون
إجمالي محور الثاني نظام المالي المستدام		3.958	0.683	موافقون	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه وحسب نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات المحور الثاني: المتعلق بالنظام المالي المستدام، حيث نجد أن المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور بلغ: 3.958، وبانحراف معياري قدره0.683 وهو تشتت صغير ويشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور، وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون على أنه وحسب رأي المتخصصين في مجال بوجود نظام مالي مستدام وفيما يلي ترتيب العبارات الثلاث الأولى حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة حسب وجهة نظرهم كما يلي:

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 01" يهدف البنك إلى تقوية علاقاته مع الزبائن"، نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: (4.18) وانحراف معياري كبير جدا (0.925) مما يدل على الاختلاف الواضح في الإجابات بين أفراد العينة، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن مجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.19 درجة)، وهذا يدل أن معظم

اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون على أن البنك يهدف إلى تقوية علاقاته مع الزبائن وهذا حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03" يسعى البنك إلى رفع عدد زبائنه ضمن أنشطة متعلقة بالاستدامة البنكية"، نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ:(4.13) وانحراف معياري قدره (0.852)، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن مجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.19 درجة) وهذا يدل أن معظم اتجاهات أفراد العينة إيجابية وموافقون على أن البنك يسعى إلى رفع عدد زبائنه ضمن أنشطة متعلقة بالاستدامة البنكية.وهذا حسب وجهة نظر الموظفين داخل البنوك الجزائرية.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 12" يحافظ البنك على درجة عالية من الشفافية والنزاهة"، نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: (4.09) وانحراف معياري كبير قدره (0.871) وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن مجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.19 درجة)، وهذا يدل أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون على أن البنك يحافظ على درجة عالية من الشفافية والنزاهة وهذا حسب رأي أفراد العينة.

نستنتج أخيرا ومن نتيجة اختبار الفرضية يوجد تطبيق نظام المالي المستدام في الجهاز المصرفي الجزائري.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

قبل اختبار الفرضيات وتطبيق الأدوات الإحصائية والاختبارات يجب أولا معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أو لا، ولأن حجم العينة أكبر من 30 إذا البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وسوف نتأكد من ذلك من خلال اختبارات شابيرو وسيمنروف وذلك قصد معرفة تطبيق الاختبارات المناسبة .

2-1- **اختبار التوزيع الطبيعي:** نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أو لا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلاله 0.05

H0 : البيانات تتبع توزيعا طبيعيا

H1 : البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا

في دراستنا لدينا محورين وخمسة أبعاد، وبعد إدخال البيانات للبرنامج الإحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (03-28): نتائج (Tests of Normality) لبيانات إجابات أفراد العينة

اختبار نوع التوزيع البيانات إجابات العينة نحو محاور الاستبيان	Kolmogorov-Smirnov[a] كلومنجوروف- سيمر نوف			Shapiro-Wilk شابيرو-ويلك			نوع التوزيع
	القيمة الاحصائية للاختبار	درجة الحرية Df	Sig. القيمة الاحتمالية	القيمة الاحصائية للاختبار	درجة الحرية Df	Sig. القيمة الاحتمالية	
بيانات البعد 01:	0.095	125	0.073	0.971	125	0.062	طبيعي
بيانات البعد 02	0.164	125	0.050	0.947	125	0.052	طبيعي
بيانات البعد 03:	0.091	125	0.096	0.979	125	0.212	طبيعي
بيانات البعد 04	0.183	125	0.070	0.930	125	0.060	طبيعي
بيانات البعد 05:	0.113	125	0.053	0.940	125	0.051	طبيعي
بيانات المحور 01:	0.132	125	0.130	0.872	125	0.451	طبيعي
بيانات المحور 02:	0.124	125	0.200	0.909	125	0.200	طبيعي
قاعدة: هي إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أو (مستوى المعنوية sig) أكبر من 0.05 فان البيانات تتبع توزيع طبيعي.							

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**

ومن خلال الجدول أعلاه نجد وبما أن أفراد عينة الدراسة اكبر من 125 فرد، فإننا نستدل بـــ نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnova) وتظهر أن مستوى قيم الاحتمالية(sig) لبيانات المستجوبين نحو إجمالي عبارات البعد الأول: بلغت sig=0.073 هي أكبر من (0.05)، وأيضا بالنسبة لبيانات البعد الثاني: بلغت 0.050 وهي أكبر من (0.05)، وأيضا بالنسبة لبيانات البعد الثالث: بلغت sig= 0.096 وهي أكبر من (0.05)، وللبعد الرابع بلغت 0.070 وللخامس بلغت 0.053 وبما أن كل قيم المعنوية أكبر من 0.05 نقبل الفرض الصفري أي أن نتائج اختبار (Tests of Normality) تدل على إتباع بيانات إجابات أفراد العينة للتوزيع الطبيعي. ومنه في دراستنا سنستخدم الاختبارات المعلمية في تحليل إجابات وأراء أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة.

2-2- الاختبارات المعلمية: تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين أهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلين، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث أنواع من الفرضيات وهي فرضية العلاقة، وفرضية الفرق، وفرضية التأثير، اما فرضية العلاقة نستخدم فيها اختبار معامل الارتباط بيرسون لأن التوزيع طبيعي، بينما فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار ANOVA، أما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار البسيط والمتعدد.

2-2-1- اختبار فرضيات العلاقة: سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون لأن التوزيع طبيعي نختبر معامل الارتباط لمعرفه الدلالة الإحصائية له كالتالي:

H_0: لا توجد علاقة بين المتغيرات $r = 0$

H_1: توجد علاقة بين المتغيرات $r \neq 0$

من مخرجات spss تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-29): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

أبعاد المحور الأول: الخدمات المصرفية الشاملة	المحور الثاني: النظام المالي المستدام	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
بعد الأول التحول إلى البنوك الشاملة	**0.694	0.000
بعد الثاني التنويع في مجال التمويل	**0.721	0.000
بعد الثالث الاستثمار في مجالات غير مصرفية	**0.657	0.000
بعد الرابع اعتماد التكنولوجيا المالية	**0.644	0.000
بعد الخامس توفر الخدمات	**0.756	0.000
المحور الاول الخدمات المصرفية الشاملة	**0.814	0.000

المصدر من اعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 06)

من خلال الجدول السابق وجدنا ما يلي:

- وجدنا أن معامل الارتباط بين بعد التحول إلى البنوك الشاملة وإجمالي محور نظام المالي المستدام يساوي (0.694) وهو ارتباط طردي قوي، وهذا الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، نظرا لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي رفض الفرض الصفري ونقول أنه يوجد علاقة بين بعد التحول إلى البنوك الشاملة ومحور نظام المالي المستدام لدى عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.
- وجدنا أن معامل الارتباط بين بعد التنويع في مجال التمويل وإجمالي محور النظام المالي المستدام يساوي (0.721) وهو ارتباط طردي قوي، وهذا الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 5%، نظرا لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري ونقول انه توجد علاقة بين بعد التنويع في مجال التمويل ومحور نظام المالي المستدام لدى عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.
- وجدنا أن معامل الارتباط بين بعد الاستثمار في مجالات غير مصرفية وإجمالي محور النظام المالي المستدام يساوي (0.657) وهو ارتباط طردي قوي، وهذا الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 5%، نظرا

لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصـــفري ونقول أن هناك علاقة بين بعد الاســـتثمار في مجالات غير مصرفية ومحور نظام المالي المستدام لدى عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

- وجدنا أن معامل الارتباط بين بعد اعتماد التكنولوجيا المالية وإجمالي محور النظام المالي المســتدام يســاوي (0.644) وهو ارتباط طردي قوي، وهذا الارتباط له دلالة إحصـائية عند مسـتوى 5%، نظرا لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصـفري ونقول أنه توجد علاقة بين بعد اعتماد التكنولوجيا المالية ومحور نظام المالي المستدام لدى عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.
- وجدنا أن معامل الارتباط بين بعد توفر الخدمات وإجمالي محور النظام المالي المســتدام يســاوي (0.756) وهو ارتباط طردي قوي، وهذا الارتباط له دلالة إحصـــائية عند مســـتوى 5%، نظرا لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصـــفري ونقول أنـه توجد علاقة بين بعد توفر الخدمات ومحور نظام المالي المستدام لدى عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.
- وجدنا أن معامل الارتباط بين اجمالي محور الخدمات المصـــرفية الشـــاملة وإجمالي محور نظام المالي المستدام يساوي (0.621) وهو ارتباط طردي قوي، وهذا الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 5%، نظرا لأن قيمة sig اقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصـــفري ونقول أنـه توجد علاقة بين أبعاد الخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام بعينة الدراسة عند مستوى دلالة0.05.

كنتيجة نهائية نقول أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الخدمات المصرفية الشاملة و النظام المالي المستدام في عينة الدراسة في البنوك الجزائرية عند مستوى معنوية 5 %.

2-2-2- اختبار فرضيات الفرق: لاستخدام هذا الاختبار لدينا اختبارين مهمين هما اختبار tالعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA.

2-2-2-1- اختبار t لعينتين مستقلين: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط، وفي دراستنا توجد خاصية واحدة تقسم العينة لقسمين وهي الجنس، إذا ستكون هناك فرضية رئيسية وفرضيتين جزئيتين.

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين.

- **الفرضـية الجزئية الاولى:** لا توجد فروقات بين متوسـطات إجابات العينة على محور الخدمات المصـرفية الشاملة ترجع إلى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05

- **الفرضية الجزئية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور النظام المالي المستدام ترجع إلى جنس المستجوب عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار t للاستقلالية للمحورين مع متغيرة الجنس، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (03-30) اختبار t لإجمالي المحاور مع متغيرة الجنس

الأقسام	اختبار تجانس التباين F	مستوى دلالة	اختبار t لعينتين مستقلتين	مستوى دلالة
الخدمات المصرفية الشاملة	0.076	0.784	0.533	0.595
النظام المالي المستدام	0.059	0.808	2.530	0.113

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 06)

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للمحور الأول **الخدمات المصرفية الشاملة** 0.076 =F وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لان القيمة المعنوية أكبر من 0.05 أي أن التباين متساوي ونقبل الفرض الصفري القائل أن التباين متساوي، أي أن العينتين من مجتمعين غير مختلفين، ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبارات الاستقلالية **(انظر الملحق06)**، وكذلك بالنسبة لمحور النظام المالي المستدام الذي نقبل فيه الفرض الصفري لأن القيمة المعنوية لقيمة F=0.059 ولأن القيمة المعنوية أكبر من 0.05، ومنه نقول أن التباين متساوي ونختار السطر الأول من جدول اختبارات الاستقلالية، وبناءا على اختبار التجانس كانت نتائج الاختبارات t كما يلي وعلى الترتيب (0.533 و2.530) وكلها بمستويات معنوية أكبر من 0.05، مما يعني قبول كل الفرضيات الجزئية القائلة بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحورين ترجع لجنس المستجوب عند مستوى دلالة 0.05 ، وعليه لا يوجد هناك اختلاف بين اجابات العينة للمحورين وهذا منطقي كون العينتين غير مستقلتين.

2-2-2-2-اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروق في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسيم العينة إلى أكثر من قسمين، وفي دراستنا توجد أربع خاصيات تقسم العينة لأكثر من قسمين هما(العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الخبرة المهنية)، إذاً ستكون هناك اربع فرضيات رئيسية وكل فرضية متبوعة بفرضيتين جزئيتين كالاتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع إلى خاصية العمر وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين.

- **الفرضية الجزئية الاولى:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور الخدمات المصرفية الشاملة ترجع للعمر عند مستوى معنوية 5.%
- **الفرضـــية الجزئية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوســـطات اجابات العينة على محور النظام المالي المستدام ترجع للعمر عند مستوى معنوية 5%.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVAللمحورين مع متغيرة العمر، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (03-31): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الأول: الخدمات المصرفية الشاملة	0.940	0.423
المحور الثاني: النظام المالي المستدام	0.426	0.734

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 07)

من نتائج الاختبار كانت القيمة الإحصـــائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.940 ،0.426) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.423، 0.734) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية أي لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية العمر

الفرضـية الرئيسـية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسـطات اجابات العينة ترجع إلى خاصـية المؤهل العلمي، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين.

- **الفرضـية الجزئية الاولى:** لا توجد فروقات بين متوسـطات اجابات العينة على محور الخدمات المصـرفية الشاملة ترجع للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية الجزئية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور النظام المالي المستدام ترجع للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية 5%

وللإجابة على كل هذه الفرضـــيات اســـتخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المؤهل العلمي، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (03-32): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الاول: الخدمات المصرفية الشاملة	0.183	0.833
المحور الثاني: النظام المالي المستدام	0.004	0.996

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 07)

من نتائج الاختبار كانت القيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.183 ،0.004) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.833، 0.996) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضـــيات الجزئية أي لا توجد فروقات بين متوسـطات إجابات العينة على محاور الدراسـة ترجع إلى خاصـية المؤهل العلمي **الفرضـية الرئيسـية الثالثة:** لا توجد فروقات بين متوسـطات اجابات العينة ترجع إلى خاصـية الوظيفة، وانطلاقا من هذه الفرضـية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين.

- **الفرضية الجزئية الاولى:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور الخدمات المصرفية الشاملة ترجع للوظيفة عند مستوى معنوية 5.%
- **الفرضية الجزئية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور النظام المالي المستدام ترجع للوظيفة عند مستوى معنوية 5%.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة الوظيفة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (03-33): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للوظيفة

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الاول: الخدمات المصرفية الشاملة	0.729	0.537
المحور الثاني: النظام المالي المستدام	1.331	0.267

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 07)

من نتائج الاختبار كانت القيمة الإحصـــائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.729 ،1.331) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.537، 0.267) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية أي لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الوظيفة.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى خاصية الخبرة وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين.

- **الفرضية الجزئية الاولى:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور الخدمات المصرفية الشاملة ترجع للخبرة المهنية عند مستوى معنوية 5.%
- **الفرضـــية الجزئية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوســـطات اجابات العينة على محور النظام المالي المستدام ترجع للخبرة المهنية عند مستوى معنوية 5 %.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVAللمحورين مع متغيرة الخبرة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (03-34): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الاول: الخدمات المصرفية الشاملة	3.056	0.331
المحور الثاني: النظام المالي المستدام	3.500	0.218

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 07)

من نتائج الاختبار كانت القيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (3.056، 3.500) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.331، 0.218) وهي اكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية أي لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الخبرة المهنية.

كنتيجة نهائية نقول انه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى متغيرات الشخصية

2-2-3- فرضية الأثر: من خلال فرضيات الأثر سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من إجمالي محور الخدمات المصرفية الشاملة كمتغير مستقل، ومحور النظام المالي المستدام كمتغير تابع والانحدار المتعدد بين ابعاد الخدمات المصرفية الشاملة كمتغيرات مستقلة واجمالي محور النظام المالي المستدام كمتغير تابع.

2-2-3-1-اختبار الأثر باستخدام الانحدار البسيط بين الخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام

سوف نقوم بإيجاد معادلة الانحدار البسيط بين كل من إجمالي محور الخدمات المصرفية الشاملة كمتغير مستقل ومحور النظام المالي المستدام كمتغير تابع بطرح الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الصفرية الرئيسية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخدمات البنكية الشاملة على النظام المالي المستدام في الجهاز المصرفي الجزائري عند مستوى دلالة 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-35): نتائج اختبار اثر الخدمات المصرفية الشاملة على النظام المالي المستدام

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T	Sig مستوى الدلالة
النظام المالي المستدام	0.814	0.662	240.73	1	0.000	0.922	15.516	0.000
				123				
				124				

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 08)

معادلة الانحدار البسيط كانت كالاتي:

$$Y = \alpha + \beta x \Longrightarrow Y = 0.348 + 0.922\ X$$

تشير نتائج الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية خدمات البنكية الشاملة على النظام المالي المستدام في الجهاز المصرفي الجزائري، إذ بلغ معامل ارتباط (r =0.814) وهو ارتباط قوي وطردي عند مستوى دلالة 5% ، أما معامل التحديد R^2 بلغ(0.662) حيث أن 66.2% من التغير في حال النظام المالي المستدام يفسره التغير في تحسين الخدمات المصرفية الشاملة أما الباقي تفسره عوامل اخرى نجهلها، وقد بلغت قيمة درجة التأثير(β =0.922) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة المعنوية لها تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، وهدا يعني كذلك أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بتطبيق الخدمات المصرفية الشاملة يؤدي الي زيادة نظام المالي المستدام بنسبة (92.2 %)، وهي قيمة عالية من التأثير، ويؤكد معنوية أثر الخدمات المصرفية الشاملة على النظام المالي المستدام هو قيمة F المحسوبة والتي بلغت(240.73= F) وهي دالة إحصائيا بمستوى معنوية 5%، لأن قيمة (sig=0.000)، وهدا يؤكد صحة عدم قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية خدمات البنكية الشاملة على النظام المالي المستدام في الجهاز المصرفي الجزائري بولايات الوادي، بسكرة وتبسة عند مستوى دلالة 5%.

2-2-3-2-اختبار الأثر باستخدام الانحدار المتعدد بين أبعاد الخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام

ولبيان درجة تأثير كل بعد من ابعاد الخدمات المصرفية الشاملة على النظام المالي المستدام، تم استخدام الانحدار المتعدد بين كل بعد من أبعاد الخدمات المصرفية الشاملة كمتغيرات مستقلة مع إجمالي محور النظام المالي المستدام كمتغير تابع عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الصفرية الرئيسية H0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأبعاد الخدمات المصرفية الشاملة في (التحول إلى البنوك الشاملة، التنويع في مجال التمويل، الاستثمار في مجالات غير مصرفية، اعتماد التكنولوجيا المالية

وتوفير الخدمات) على النظام المالي المستدام في المصرف الجزائري عند مستوى دلالة 0.05، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–36): نتائج الانحدار المتعدد لأبعاد الخدمات المصرفية الشاملة على النظام المالي المستدام

المتغير التابع	(R)	(R^2)	F	DF درجات الحرية	Sig	B معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة
النظام المالي المستدام	0.824	0.679	50.334	05	0.000	التحول إلى البنوك الشاملة β_1 =0.159	0.063
				119		التنويع في مجال التمويل β_2 = −0.234	0.004
						الاستثمار في مجالات غير مصرفية β3 = 0.235	0.005
				124		اعتماد التكنولوجيا المالية −0.014 = β4	0.855
						توفير الخدمات β5 = 0.284	0.001

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS(انظر الملحق 08)

معادلة الانحدار المتعدد كانت كالاتي:

$$Y= 0.310+0.159X_1-0.234\ X_2+0.235\ X_3-0.014\ X_4+0.284\ X_5$$

تشير الجدول السابق وفق آراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لثلاثة أبعاد (التنويع في مجال التمويل والاستثمار في مجالات غير مصرفية وتوفير الخدمات)على النظام المالي المستدام، إذ بلغ معامل ارتباط (R= 0,824) وهو ارتباط طردي قوي، أما معامل التحديد فقد بلغ (0.679) أي أن 67.9 % من التغير في النظام المالي المستدام لدى الموظفين في البنوك التجارية الجزائرية يفسره التغيير في أبعاد الخدمات المصرفية الشاملة والمتمثلة في التنويع في مجال التمويل والاستثمار في مجالات غير مصرفية وتوفير الخدمات كون معنويتهم كانت أقل من 0,05 والباقي يعود لعوامل اخرى، كما بلغت قيمة التأثير لبعد التحول إلى البنوك الشاملة (β1=0.159) وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05، لأن قيمة معنويتها تساوي 0.063 وهي أكبر من

0.05، ولا ويجب اعتماد هذا التأثير لأنه غير معنوي في النموذج، وهذا ينطبق كذلك على بعد اعتماد التكنولوجيا المالية، أما عن قيمة التأثير للبعد الثاني بعد التنويع في مجال التمويل فقد بلغ (β_2= 0,234) وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05، ويجب اعتماد هذا التأثير لأنه معنوي في النموذج، ويعني أن الزيادة بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى زيادة استدامة النظام المالي المستدام بنسبة 23.4 %، وأما البعد الثالث وهو بعد الاستثمار في مجالات غير مصرفية بلغت قيمة التأثير (β3=0.235) وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05، لأن قيمة معنويتها تساوي 0,005 وهي أقل من 0.05، ويجب اعتماد هذا التأثير لأنه معنوي في النموذج، ويعني أن الزيادة بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى زيادة استدامة النظام المالي بنسبة 23.5 %، وأما البعد الخامس وهو بعد توفير الخدمات بلغت قيمة التأثير (β_5=0.284) وهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05، لأن قيمة معنويتها تساوي 0,001 وهي أقل من 0.05، ويجب اعتماد هذا التأثير لأنه معنوي في النموذج، ويعني أن الزيادة بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى زيادة استدامة النظام المالي بنسبة 28.4 %.

ومما يثبت جودة النموذج هو اختبار فيشر والمقدر بـــ F =50.334 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5 % لأن قيمة المعنوية لها كانت 0.000 وهي أقل من 0.05. أي أن النموذج صالح للتنبؤ.

وفي الأخير يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لثلاثة أبعاد من أبعاد الخدمات المصـــرفية الشـــاملة وهي (التنويع في مجال التمويل والاستثمار في مجالات غير مصرفية وتوفير الخدمات) على النظام المالي المستدام في الجهاز المصرفي الجزائري بولايات الوادي بسكرة وتبسة عند مستوى معنوية إحصائية 5 %.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل والذي يعتبر دراسة عملية لواقع الأنظمة المالية داخل عينة من دول قارات أسيا، أوروبا وافريقيا، نستخلص أنه تم إطلاق العديد من خرائط الوطنية في العديد من البلدان خلال السنوات الماضية والتي تحدد مجموعة من الاحتياجات والإجراءات ذات الأولوية والتي يتوجب توفيرها على مستوى النظام المالي مع الكشف عن مجموع العوائق التي تحول دون تحقيق الاستدامة، من خلال مجموع ما قدم من التجارب الرائدة لمختلف الدول تبين تنوع مناهج والخرائط الوطنية داخل أنظمتها المالية على الرغم من هدفها المشترك.

من خلال الدراسة الميدانية للجهاز البنكي الجزائري تبين عدم وجود فروقات في إجابات افراد العينة حول الخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام مما يدل على وجود مستوى متقارب من الوعي لدى موظفي البنوك التجارية فيما يخص متغيرات الدراسة وكذلك وجود تأثير كبير بين قيام البنوك بتقديم تمويلات مختلفة للعملاء والاستثمار في مجالات غير مصرفية وزيادة توفير خدماتها على تحقيق نظام مالي مستدام خاصة داخل الجهاز البنكي في ظل غياب فعالية السوق المالي في الجزائر.

خاتمة

تقدم الخدمات المصـرفية الشـاملة من قبل مؤسـسـة مصـرفية واحدة لتلبية كافة احتياجات الزبائن وهي إحدى نواتج التغيرات العالمية في الصـناعة العالمية، أخذت البنوك التجارية تقدم مجموعة واسـعة ومتكاملة من الخدمات تراعي من خلالها أذواق واحتياجات العملاء وكذا حتى ظروفهم، فقد أصبحت البنوك تعتمد بشكل كبير على التحول التكنولوجي الحاصـل في مجال الخدمات البنكية لتعزيز الشـمول المالي وزيادة الوصـول للخدمات المالية.

من بين مسـاهمات الخدمات المصـرفية الشـاملة احداث تأثير دائم للتنمية المسـتدامة كالقضـاء على الفقر وزيادة رفاهية الأسـر ذات الدخل المنخفض والمسـاهمة في مكافحة الآثار الضـارة للتغيرات المناخية من خلال التكاليف المنخفضـة للمعاملات وتقديم قروض التمويل الأصـغر للأسـر الفقيرة وزيادة توفير الخدمات الادخارية لصغار المدخرين.

من بين تحديات التنمية المسـتدامة فجوة التمويل المسـتدام عبر مختلف دول العالم مما شـكل تحديا في تعبئة التمويل لدعم الانتقال نحو اقصاد مستدام وديناميكي يتماشى والاحتياجات طويلة المدى لضمان عائد مالي مستمر للمؤسسات المالية.

على ضوء ما سبق، حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية تحقيق نظام مالي مستدام كدراسة حالة للجهاز البنكي الجزائري دراسة ميدانية للبنوك التجارية النشطة في ولايات بسكرة الوادي تبسة خلال سنة 2024، يمكن القول أنه للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الخوض في متغيرات الدراسة بجزء تأصيلي نظري لكل من الخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام يوضح أهم المفاهيم الأساسية والحديثة لكلا المتغيرين كما تم التطرق إلى أهم التجارب الدولية والعربية الرامية لتحقيق استدامة داخل أنظمتها المالية من خلال تبني العديد من السـياسـات والخطوات الجوهرية ودراسـة ميدانية للجهاز البنكي الجزائري من خلال توزيع اسـتبانة على موظفي البنوك التجارية في الولايات المذكورة سابقا وتحليلها احصائيا باستخدام برنامج spss.

أولا: اختبار الفرضيات

وفقا لما تم التطرق إليه في الدراســـة والذي ضـــم جانبين جانب نظري وآخر تطبيقي تم فيه دراســـة دور الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق نظام مالي مستدام دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، يمكن اختبار الفرضيات الدراسة والتي تم طرحها في المقدمة العامة كما يلي:

اختبار الفرضـية الأولى: فعلا للخدمات المصـرفية الشـاملة دور كبير في تحقيق اسـتدامة الموارد المالية للقطاع البنكي مما يسمح باستمرارية واستدامة النشاط البنكي، وذلك بتقليل نسبة الإقصاء المالي واختيار تمويل المشاريع المستدامة بما يحقق الهدف العام الا وهو استدامة النظام المالي.

اختبار فرضية العلاقة:

- وجود معامل ارتباط قوي بين البعد الأول للخدمات البنكية الشـاملة ومحور النظام المالي المسـتدام يقدر بـ 0.694 وقيمة sigأقل من 0.05 أي رفض الفرض الصـــفري ونقول أنه يوجد علاقة بين التحول نحو البنوك الشاملة ومحور النظام المالي المستدام لدى العينة عند مستوى معنوية5%؛

- وجود معامل ارتباط قوي بين البعد الثاني للخدمات البنكية الشـاملة ومحور النظام المالي المسـتدام يقدر بـ 0.721وقيمة sigأقل من 0.05 أي رفض الفرض الصـفري ونقول أنه يوجد علاقة بين التنويع في مجال التمويل ومحور النظام المالي المستدام لدى العينة عند مستوى معنوية5%؛
- وجود معامل ارتباط قوي بين البعد الثالث للخدمات البنكية الشـاملة ومحور النظام المالي المسـتدام يقدر بـ 0.657 وقيمة sigأقل من 0.05 أي رفض الفرض الصـفري ونقول أنه يوجد علاقة بين الاسـتثمار في مجالات غير مصرفية ومحور النظام المالي المستدام لدى العينة عند مستوى معنوية5%؛
- وجود معامل ارتباط قوي بين البعد الرابع للخدمات البنكية الشـاملة ومحور النظام المالي المسـتدام يقدر بـ 0.644 وقيمة sigأقل من 0.05 أي رفض الفرض الصفري ونقول أنه يوجد علاقة بين اعتماد التكنولوجيا المالية ومحور النظام المالي المستدام لدى العينة عند مستوى معنوية5%؛
- وجود معامل ارتباط قوي بين البعد الخامس للخدمات البنكية الشاملة ومحور النظام المالي المستدام يقدر بـ 0.756 وقيمة sigأقل من 0.05 أي رفض الفرض الصـــفري ونقول أنه يوجد علاقة توفر الخدمات ومحور النظام المالي المستدام لدى العينة عند مستوى معنوية5%؛

وكنتيجة ختامية نقول أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام لدى الموظفين لدى البنوك محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

اختبار فرضيات الفرق:

- لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات عينة الدراسة على محاور الدراسة ترجع إلى المتغيرات الديمغرافية عند مستوى معنوية 5%.

اختبار فرضية التأثير:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية لثلاثة أبعاد من ابعاد الخدمات المصـرفية الشـاملة وهي (التنويع في مجال التمويل والاسـتثمار في مجالات غير مصـرفية وتوفير الخدمات) على النظام المالي المسـتدام في الجهاز المصرفي الجزائري بولايات الوادي بسكرة وتبسة عند مستوى معنوية 5 %.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها:

- تسعى البنوك نحو توفير الخدمات البنكية التجارية والاستثمارية وغيرها من الخدمات؛
- يعرف القطاع البنكي مجموعة متسارعة ومتزايدة من قوى التغيير التي تعمل على زيادة مستوى شمول خدماته؛
- سعي البنوك نحو تحقيق خدمات مصرفية شاملة يجعلها أمام تحديات داخلية وأخرى خارجية منها مستوى الوعي لدى الموظفين والعملاء؛
- للتكنولوجيا المالية القدرة على زيادة عدد الخدمات البنكية المقدمة وزيادة نسـبة شـمولها من خلال تخفيض تكاليفها؛

- الاهتمام المتزايد بقضـــايا التغير المناخي والتكيف معه كان له نصـــيب من طرف البنوك من خلال مواءمة أنشطتها؛
- عرفت العديد من البنوك عبر مختلف دول العالم توجها نحو تحقيق الاســـتدامة داخلها من خلال الامثال للعديد من الأطر التشريعية والمبادئ التوجيهية؛
- الممارسة المستدامة التدريجية والمختلفة للبنوك حسب مقدرتها ضمن مستويات استراتيجية مختلفة؛
- تختلف الممارسات التطبيقية داخل الأنظمة المالية لكل بلد حسب أهدافه تجاه التنمية المستدامة؛
- تواجه البلدان الرائدة العديد من العقبات أمام التمويل المســـتدام أهمها وجود اطار تشـــريعي وتنظيمي يحدد الممارسات والضوابط اللازمة؛
- يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري لتقنين الممارسات البنكية المستدامة لضمان توحيدها وسهولة تجسيدها؛

ثالثا: التوصيات: من أهم التوصيات التي يمكن أن نقترحها بعد التوصل إلى نتائج البحث هي:

- تطوير واستحداث أطر قانونية ومبادئ توجيهية التي تهدف إلى جعل المؤسسات المالية مسؤولة عن آثارها البيئية والاجتماعية؛
- وضع قيود على قروض دعم الصناعات كثيفة الكربون؛
- تحديد أسعار فائدة معدلة حسب الأداء البيئي للقطاعات الاقتصادية؛
- انشاء وطرح منتجات وخدمات مصرفية شاملة وخضراء؛
- حث البنوك على مواصلة جهودها في مجال الشمول المالي؛
- دمج المخاطر الاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار المالي على مستوى البنوك التجارية؛
- رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للبنوك التجارية سواءا في تقاريرها السنوية أو عبر تقارير خاصة تكون دورية؛
- الرفع من مستوى الوعي المالي الرقمي مما يساهم في تقليل استخدام الورق وزيادة كفاءة استخدام الطاقة على مستوى مكاتب الوكالات البنكية عبر التراب الوطني؛
- دعوة البنك الجزائر البنوك التجارية على دمج عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن رؤية واستراتيجية البنوك التجارية الجزائرية؛
- اعداد خطط تدريبية وبناء القدرات في مجال الاستدامة والتمويل الأخضر والمستدام؛
- تبادل الخبرات بين البنوك المركزية العربية والعالمية والاستفادة من تجاربهم في مجال التمويل المستدام؛

رابعا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم تحليل نظري وميداني لواقع الخدمات المصرفية الشاملة والنظام المالي المستدام على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، إلا أنه تبقى العديد من النقاط التي تستدعى فتح أبواب أفاق علمية جديدة، من بينها:

- دور التمويل المستدام في دعم النمو الاقتصادي المستدام

- دور الخدمات البنكية الإسلامية في بناء نظام مالي مستدام
- دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تحقيق استدامة نماذج الاعمال البنكية
- الاستثمار المؤثر في السوق المالي على النمو المستدام
- دور القطاع المالي في ضمان استدامة القطاع الحقيقي
- أثر التكنولوجيا المالية والشمول المالي على الاستدامة المالية
- التنويع البنكي وعناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

1. اتحاد البنوك العربية. (2023). البنوك الاسلامية 2023. اتحاد البنوك العربية.
2. أحمد زيطوط. (بلا تاريخ). تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية.
3. أحمد سامي عدلي ابراهيم القاضي. (2010). المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية- مجالاتها وتأثيرها على الاداء.
4. أفراح خضر راضي، عبد الكاضم محسن كوين. (2020). اتجاهات البنوك العراقية نحو تمويل التنمية المستدامة . المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال.
5. البنك المركزي المصري. (2023). التمويل المستدام https://www.cbe.org.eg/ar/sustainability/sustainable-finance
6. الجوزي جميلة، قريو أسماء. (2013). دور الحوكمة في استدامة منظمات الاعمال. مجلة الاقتصاد الجديد.
7. اللطيف تيقان عبد. (2017). تحول الصناعة البنكية الاسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير البنكي-دراسة مجموعة من البنوك الاسلامية. اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر -بسكرة.
8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (ماي 2024). التقرير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2023.
9. أمين عمراني. (2021). تعزيز التمويل الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجربة الدول الآسيوية. مجلة الاقتصاد الجديد.
10. براهمية عمار، عبد المالك مهري. (2022). واقع التزام القطاع البنكي في الجزائر بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ومساهمته في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة. مجلة اقتصاد المال والأعمال.
11. بريش عبد القادر. (بلا تاريخ). جودة الخدمات البنكية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
12. بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي . بنك الجزائر.

13. توبين علي. (2012). دور التكنولوجيا البنكية في ظل تحرير الخدمات البنكية. مجلة الاقتصاد الجديد.

14. حديدي آدم، لباز سهام، حفصي علاء الدين. (2021). الاستدامة البنكية ودورها في تحسين أداء الكنظومة البنكية الجزائرية. مجلة دفاتر اقتصادية.

15. حسين رضا مهدي. (2020). دور البنك المركزي العراقي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة. البنك المركزي العراقي.

16. دنان نشيدة. (2013-2014). أثار تحرير الخدمات البنكية على أداء البنوك الجزائرية . مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، تخصص نقود ومالية .

17. دوفي قرمية. (12، 2017). دور العمل البنكي الشامل في تحفيز الاستثمار- دراسة حالة بنك دبي الاسلامي. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية .

18. رابح عرابة. (بلا تاريخ). دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية- مع الاشارةالى حالة مصر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

19. رنا نبيل سلمان. (2017). قياس توجهات البنوك نحو تطبيق أنشطة الصيرفة المستدامة . مجلة الادارة والاقتصاد.

20. سميحة طري. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية.

21. سنان عبد الله هرجان، مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم، عدنان عزيز جياد. (2021). دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها . مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية ، الصفحات 60-68.

22. شارف عبد القادر. (بلا تاريخ). البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة البنكية مع الاشارة إلى حالة الجزائر.

23. شايب نبيل. (2018). إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري -قراءة نظرية وصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية.

24. شجاع سعد ثقل العجمي، ياسر ابراهيم داود، محمد موسى على شحاته. (2022). دور استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في ترشيد تكاليف الخدمات البنكية بالبيئة الكويتية. مصر

25. صلاح علي ابو النصر. (2020). دور البنوك الشاملة وأثره في تعزيز أداء البنوك في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية. دراسات.

26. طويطي مصطفى، دوعيل ميلود. (30 06، 2014). مطبوعة جامعية. أساليب تصميم اعداد الدرايات الميدانية– منظور احصائي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة.

27. عبد القادر خليل. (2016). الاقتصاد البنكي–مدخل معاصر. ديوان المطبوعات الجامعية.

28. عبد المطلب عبد الحميد. (2006). العولمة واقتصاديات البنوك . الدار الجامعية .

29. علاش أحمد. (11، 2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار تجربة البحرين. مجلة الابداع، الصفحات 330–347.

30. علي جاسم عبيد؛أمير نعمة مخيف و محمد صادق جبار. (2022). توظيف التكنولوجيا المالية لتحسين الخدمات المصرفية الشاملة: دراسة تحليلية لأراء عينة من العاملين في فروع مصرف الرافدين في النجف الأشرف. Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics ، الصفحات 411–426.

31. علي قدوري والي ، زينب شلال عكار. (2021). الصيرفة الشاملة وأثرها في تحسين الاداء المالي– دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد والرافدين، فرع البصرة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

32. عمراني أمين. (2021–2020). إصلاح النظام المالي والبنكي من أجل تجسيد التنمية المستدام في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر3.

33. عمروش بهية، شنايت مراد. (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الاسلامية. مجلة دراسات في المالية الاسلامية والتنمية، الصفحات 96–125.

34. فاطمة عباس أحمد. (2019). الوعي البنكي وتأثيره في تحقيق الصيرفة المستدامة.

35. قاسمي مريم، مجاني غنية. (2018). تطوير وتنويع الخدمات البنكية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.

36. لطفي مخزومي، الياس الشاهد، دفرور عبد المنعم. (2018). التمويل الأخضر :الفرص والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.

37. محمد احمد عبد العزيز عثمان. (بلا تاريخ). العلاقة بين التقرير عن تبني ممارسات البنوك الخضراء Green Banking واستدامة الاداء – دراسة اختبارية في مصر .

38. محمد غالي راهي، رحيم قاب سليمان. (2021). التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة البنكية دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية للمدة (2005–2019). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .

39. محمد مححروس سعدوني. (2024). آليات تمويل الاقتصاد الاخضر لتحقيق مستهدفات التنمية بين الواقع والمأمول. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.

40. مدحت الصادق. (2001). أدوات وتقنيات مصرفية. القاهرة مصر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

41. مراد بوسعدية. (2022). تأثير عولمة الخدمات المالية على أداء أسواق الاوراق المالية للدول النامية 2000–2018. مذكرة دكتوراه.

42. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار–مجلس الوزراء. (15 مارس، 2024). نشرة مركز المعلومات. تخضير النظام المالي العالمي، نحو اقتصاد أكثر استدامة.

43. مصيطفى عبد اللطيف. (2006). دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي–حالة الجزائر. مجلة الباحث.

44. منى النيل مصطفى مرسال، حنان عثمان عمسيب محمد. (مايو، 2022). أثر الخدمات البنكية في تحقيق الميزة التنافسية– دراسة حالة: بنك أم درمان الوطني في الفترة من 2017–2021. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث– مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية.

45. نادية عبد الرحيم. (2011). تطور الخدمات البنكية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر. مذكر ماجستيرمنشورة ، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3.

46. ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات.(2008). الصيرفة الالكترونية– الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع. مصر: دار وائل للنشر.

47. نصر ضو. (2018). مطبوعة جامعية. تقنيات الاستقصاء. جامعة الشهيد حمه لخضر.

48. نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان. (2016). النظام البنكي الجزائري: بين مقات تطبيق الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية . les cahiers du MECAS.

49. نور الهدى بايو، سعدون بوكبوس. (2021). التوجهات الحديثة لعصرنة الخدمات البنكية بالجزائر مع الاشارة إلى عينة من البنوك العمومية الجزائرية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية .

50. هشام جبر. (2008). إدارة البنوك. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

51. Desing of a sustainable financial system. (2015). النظام المالي الذي نحتاج إليه موائمة النظام المالي مع التنمية المستدامة. Desing of a sustainable financial system.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. A UN ENVIRONMENT- WORLD BANK GROUP. (2017). ROADMAP FOR A SUSTAINABLE FINANCIAL SYSTEM.
2. Abdelkader, L. A. (2021, 09 15). Financial Sector in Algeria: Analysing Some Facts and Challenges. Finance & Markets Review, pp. 01-24.
3. Alper Kara, H. Z. (2021). Achieving the United Nations' sustainable development goals through financial inclusion: A systematic literature review of access to finance across the globe. International Review of Financial Analysis.
4. Ayman Abdalmajeed Alsmadi, A. M.-A.-S.-O. (2023). Banking Services Transformation and Financial Technology Role. Information Sciences Letters An International Journal, pp. 315-324.
5. Ba, S. (2022). The New Cycle and New Finance in China. Springer.
6. Barbara Casu, C. G. (2006). INTRODUCTION TO BANKING. Prentice Hall.
7. Bevilacqua, E. (2022). European Cooperative Banks and Sustainability. In M. M. Lamarque, Contemporary Trends in European Cooperative Banking. Springer Nature.
8. Carè, R. (2018). Sustainable Banking Issues and challenges. Springer Nature..
9. Case, P. (2012, May). Managing Sustainability risks and opportunities in the financial services sector.
10. Chérrez, C. E. (2019). Rol del sistema financiero en la consolidación del desarrollo sostenible en Ecuador. Universidad Andina Simón Bolívar.

11. Claringbould Duco, K. M. (2019). Sustainable Finance: The European Union's Approach to Increasing Sustainable Investments and Growth – Opportunities and Challenges,. Vierteljahrshefte zur Wirtschaftsforschung.

12. Dan Luo, M. L. (2022). Can Digital Finance Contribute to the Promotion of Financial Sustainability? A Financial Efficiency Perspective. Sustainability.

13. Deepika Saxena, N. D. (2021). SUSTAINABLE BANKING: A ROADMAP TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT. Corporate Governance and Sustainability Review.

14. Deli Wang, K. P. (2022). Does Fintech Development Enhance Corporate ESG Performance? Evidence from an Emerging Market. Sustainability.

15. Design of a Sustainable Financial system. (2016). Imagining a Sustainable Financial System.

16. Dhaker, P. R. (2024, 08 2). Issues with Sustainable Finance in India. Pacific Business Review (International).

17. Diana-Mihaela Anis,oara-Niculina Apetri, a. M. (2019). Sustainability in Finance and Economics. In M. Z. Sergi, Financing Sustainable Development Key Challenges and Prospects. Springer Nature.

18. Diana-Mihaela T, A.-N. A. (2019). Sustainability in Finance and Economics. In M. Z. Sergi, Financing Sustainable Development Key Challenges and Prospects. Springer Nature.

19. Douglas W. Arner, R. P. (2020). Sustainability, FinTech and Financial Inclusion. European Business Organization Law Review.

20. DUCO CLARINGBOULD, M. K. (2019, 02). Sustainable finance: the European Union's approach to increasing sustainable investments and growth

– opportunities and challenges. Vierteljahrshefte zur Wirtschaftsforschung, pp. 11-28.

21. EU HIGH-LEVELEXPERT GROUP ON SUSTAINABLE FINANCE. (2017). Financing A Sustainable European Economy.

22. EUROPEAN COMMISSION . (2018, 03). COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN. Action Plan: Financing Sustainable Growth. EUROPEAN COMMISSION.

23. Fahad Khalid, C.-Y. S. (2024). Financial mechanism for sustainability: the case of China's green financial system and corporate green investment. China Finance Review International.

24. Flejterski, S. (2019). Sustainable Financial Systems. In B. S. Magdalena Ziolo, Financing Sustainable Development Key Challenges and Prospects. Springer Nature.

25. G20 Green Finance Study Group. (n.d.). Greening the Banking System – Experiences from the Sustainable Banking Network (SBN). Sustainable Banking Network and Internatinal finance corporation.

26. Giuseppi, J. (2001). Assessing The Triple Bottom line Social and environmental practices in the European banking sector. In M. J. AN JAAP BOUMA, Sustainable Banking The Greening of Finance. Deloitte &Touche.

27. Giuseppina Procopio, A. T. (2020). Green Banking in Italy: Current and Future Challenges. In M. L. Chiappini, Contemporary Issues in Sustainable Finance. PALGRAVE STUDIES IN IMPACT FINANCE.

28. Grewa, F. (2023, 01). BANKS AND GREEN TRANSITION IN EGYPT.

29. Guo Dong , Anne Simpson Satyajit Bose .(2019) .The Financial Ecosystem The Role of Finance in Achieving Sustainability .Palgrave.

30. Hellenkamp, D. (2018). Bankwirtschaft. Springer Gabler.

31. Henderson, M. L. (2019). Green and Sustainable Finance. In W. A. Leal Filho, Responsible Consumption and Production. Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals. Springer.

32. High-Level Expert Group on Sustainable Finance. (2017). FINANCING A SUSTAINABLE EUROPEAN ECONOMY.

33. International Finance corporation and Sustainable Banking and Finance Network. (2022). India Country Progress Report.

34. Iwona Bąkb, Katarzyna Chebac, Anna Spozd, Piotr Niedzielskie Magdalena Ziołoa .(2021) .Sustainable financial systems toward sustainability in finance Institutional and managerial approach .Procedia Computer Science.

35. Jasman Tuyon, O. P.-H. (2023). Sustainable financial services: reflection and future perspectives. Journal of Financial Services Marketing, pp. 664-690.

36. Jeucken, M. (2001). Sustainable Finance and Banking The Financial Sector and the Future of the Planet. Earthscan Publications Ltd.

37. kagan, j. (2023, 03 14). Universal Banking:Definition, Functions, Regulation. Retrieved 01 26, 2024, from https://www.investopedia.com/terms/u/universalbanking.asp

38. Kartik, A. S. (2002). THE DEVELOPMENT OF UNIVERSAL BANKING: AN ANALYSIS OF THE LEGAL REGIMES IN USA AND INDIA. Student Bar Review.

39. Kaur, P. (2020). Banking in Emerging Economies: Trends and Technology in ICICI Bank.

40. Khandelwal, A. K. (2006). Universal Banking: Solution for India's Financial Challenges? Economic and Political Weekly.

41. Landau, H. S. (2021). Sustainable Investing Beating the Market with ESG. Springer Nature.

42. LEE, J. W. (2020). reen Finance and Sustainable Development Goals: The Case of China. Journal of Asian Finance, Economics and Business , pp. 577-586.

43. Lee-Ying Tay, H.-T. T.-S. (2022, 06 16). Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development. Heliyon .

44. Leticia da Silva Inácio, I. D. (2021). Sustainable banking: a systematic review of concepts and measurements. Environment, Development and Sustainability.

45. Magdalena Ziolo, B. Z. (2019). How to Design More Sustainable Financial Systems:The Roles of Environmental, Social, and Governance Factors in the Decision-Making Process. Sustainability.

46. Magdalena Ziolo, M. P. (2019). Sustainable Development Versus Green Banking: Where Is the Link? In M. Z. Sergi, Financing Sustainable Development Key Challenges and Prospects. Springer Nature.

47. Marco Migliorelli, P. D. (2019). The Rise of Green Finance in Europe Opportunities and Challenges for Issuers,Investors and Marketplaces. Switzerland: Palgrave Studies in Impact Finance.

48. Miller, R. &. (1993). Modern Money and banking. McGraw – Hill Inc. .

49. Myers, D. H. (2020). Sustainability in Business A Financial Economics Analysis. Springer Nature.

50. Nobanee, H. (2022). Sustainability in the Banking Sector.

51. NOUREDDINE, A. (2022). GREEN FINANCE AND THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS: A REVIEW OF SOME INTERNATIONAL EXPERIENCES. Journal of Economics and Sustainable Development, pp. 1289-1308.

52. Olivier Jaeggi, G. W.-d. (2018). Understanding Sustainable Finance. In K. Wendt, Positive Impact Investing A Sustainable Bridge Between Strategy,Innovation, Change and Learning. Springer Nature.

53. Ozili, P. K. (2023, January). Financial inclusion, sustainability and sustainable development.

54. Petria, R. B. (2018). Evaluation of Banking Digitization Policy of Romanian Commercial Banks. In S. C. Ramona Orăştean • Claudia Ogrean, Innovative Business Development—A Global Perspective 25th International Economic Conference of Sibiu (IECS 2018). Springer.

55. Prakash, K. K. (2020). Managing sustainability in banking: extent of sustainable. Environment, Development and Sustainability, pp. 5199-5217.

56. Quirici, M. C. (2020). The Increasing Importance of Green Bonds as Instruments of Impact Investing: Towards a New European Standardisation. In M. L. Editors, Contemporary Issues in Sustainable Finance Creating an Efficient Market through Innovative Policies and Instruments. Springer Nature.

57. Riegler, M. (2023). Towards a definition of sustainable banking- a consolidated approach in the context of guidelines and strategies. nternational Journal of Corporate Social Responsibility.

58. Rose, P. S. (1999). Commercial Bank Management. Singapore.

59. ryszawska, B. (2016). Sustainability transition needs sustainable finance. Copernican Journal of Finance & Accounting.

60. Sá, M. d. (2022). ESG and Banks: Towards Sustainable Banking in the European Union. In P. C. Morais, The Palgrave Handbook of ESG and Corporate Governance. Springer.

61. Schoenmaker, D. (2019). A Framework for Sustainable Finance. Erasmus Platform for Sustainable Value Creation.

62. Schutten, W. (2016). Sustainable banking business models.

63. Siani, G. (2022, 03 11). I fattori ESG nel sistema finanziario: il ruolo della vigilanza. Rischi ESG nel rapporto banca impresa. Banca d'Italia.

64. Simon Dikau, N. R. (2019). Building a sustainable financial system:the state of practice and future priorities.

65. Simpson, S. B. (2019). The Financial Ecosystem The Role of Finance in Achieving Sustainability. Springer.

66. Stichele, M. V. (2015). Mobilising the financial sector for a sustainable future. The Centre for Research on Multinational Corporations :Stichting Onderzoek Multinationale Ondernemingen (SOMO).

67. Taruna Devi Ramnaraina, M. T. (2016). Designing Sustainable Banking Services:The Case of Mauritian Banks. Procedia - Social and Behavioral Sciences..

68. THOMPSON, S. (2021). GREEN AND SUSTAINABLE FINANCE PRINCIPLES AND PRACTICE . CHARTERED BANKER SERIES.

69. Top Core Principles of sustainable Banking You Should Know. (2021). Retrieved 01 01, 2024, from https://deedster.com/sustainable-banking/

70. UN ENVIRONMENT – WORLD BANK GROUP. (2017). ROADMAP FOR A SUSTAINABLE FINANCIAL SYSTEM. inquiry: Design of a Sustainable financial System.

71. UNEP. (2015). Aligning Africa's Financial System with Sustainable Development.

72. Weber, O. (2018). Financial Sector Sustainability Regulations and Voluntary Codes of Conduct: Do They Help to Create a More Sustainable Financial System? In T. W. Crichton, Designing a Sustainable Financial System. pALGRAVE.

73. Wenfang Feng, P. B. (2023, 03 16). Green finance: current status, development, and future course of actions in China. Environ. Res. Commun.

74. Yimer, G. A. (2023, 12 26). Sustainable Finance in Africa: A Comparative Overview. Mizan Law Review, pp. 123-160.

75. Zorlu, P. (2018). Transforming the financial system for delivering sustainable development:: A highlevel overview. Institute for Global Environmental Strategies .

الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبانة

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استبانة حول موضوع: دور الخدمات المصرفية الشاملة في تحقيق نظام مالي مستدام – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يشرفنا أن تساهموا معنا من خلال إجابتكم في إتمام هذه الدراسة المعدة وذلك في إطار الاعد لبحث أكاديمي، حيث نفيضكم علما أن المعلومات التي سوف تدلون بها تستخدم لأغراض البحث العلمي شاكرين لكم تعاونكم وتق فائق عبارات التقدير والاحترام.

الرجاء التفضل بوضع علامة (×) أمام الاختيار الذي ترونه يتوافق مع وجهة نظرك

أولا: البيانات الشخصية والوظيفية

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر:** أقل من 30 سنة ☐ من30 إلى 40 سنة ☐ من 40 إلى 50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر ☐

3. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐ أخرى يجب ذكرها.....

4. **الوظيفة:** مدير ☐ نائب مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ موظف ☐

5. **الخبرة المهنية:** أقل من 5سنوات ☐ من 05 الى 10 سنوات ☐ من10الى 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

ثانيا: الخدمات المصرفية الشاملة: وهي مصطلح يشير إلى البنوك التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الشاملة بما في ذلك الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية؛

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	التحول الى البنوك الشاملة					
01	يمتلك البنك فروع تغطي السوق المحلي بمختلف قطاعاته.					
02	يتمتع البنك بقاعدة رأسمالية قوية.					
03	يتمتع إطارات البنك بقدرة عالية على استخدام أدوات مصرفية حديثة.					
04	يقوم البنك بتطبيق سياسات الحوكمة لمواكبة تطورات لجنة بازل.					
05	يمتلك البنك لجان قوية للرقابة وإدارة المخاطر.					
06	يوفر البنك حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات الزبائن بتكلفة منخفضة.					
	التنويع في مجال التمويل					
07	إجراءات الإيداع والسحب في البنك واضحة وبسيطة.					
08	يتيح البنك التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية للزبائن بطريقة مرنة.					
09	يمنح البنك تسهيلات ائتمانية وبمول التجارة الخارجية.					
10	يقدم البنك منتجات تمويلية لجميع الأنشطة الاقتصادية بمختلف الآجال.					
11	يطرح البنك حسابات إيداع متنوعة بما يلبي رغبات الزبائن.					
	الاستثمار في مجالات غير مصرفية					
12	يوفر البنك أوراق مالية حسب طلبات الزبائن.					
13	يقدم البنك استشارات مالية.					
14	يقوم البنك بنشاط التأجير التمويلي.					
15	يتاجر البنك بالعملة لإتمام صفقات تجارية لصالح المؤسسات.					
16	يقوم البنك بعمليات خصم الديون للزبائن.					
17	يقدم البنك خدمة التأمين.					
	اعتماد التكنولوجيا المالية					
18	تشجع التكنولوجيا المالية البنك على تحقيق هدف الخدمات المالية الشاملة.					
19	تمكن التكنولوجيا المالية البنك من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.					
20	تعمل التكنولوجيا المالية على تخفيض تكاليف البنك وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل.					
21	تعد تقنيات التكنولوجيا المالية محرك أساسي لأتمتة العمليات للبنك.					
	توفر الخدمات					
22	يوفر البنك خدمات ومنتجات متكاملة بأسعار تنافسية تلبي احتياجات الزبائن.					
23	يعمل البنك على توسيع نطاق فروعه للوصول الى كافة الافراد.					

24	يضمن البنك حصول الزبائن على كافة المعلومات ذات الصلة بالخدمات المقدمة.					
25	يوفر البنك سهولة وراحة للزبائن في استخدام الخدمات المصرفية.					

ثالثا: نظام المالي المستدام: هو النظام الذي يأخذ في الاعتبار احتياجات ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع والبيئة أثناء أداء وظائفه الرئيسية مثل ضمان إمكانيات الادخار وتخصيص رأس المال.

01	يهدف البنك الى تقوية علاقاته مع الزبائن.					
02	يطبق البنك مبدأ اعرف زبونك.					
03	يسعى البنك الى رفع عدد زبائنه ضمن أنشطة متعلقة بالاستدامة المصرفية.					
04	يراعي البنك ملاحظات وأراء كافة أصحاب المصلحة فيما يخص الأنشطة التي يزاولها.					
05	يسهم البنك في تقديم التمويل اللازم للإيفاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية.					
06	يلتزم البنك اصدار تقرير سنوي يتضمن مشاريع المسؤولية الاجتماعية.					
07	ينظم البنك برامج ودورات تدريبية لموظفيه متعلقة بمجال الاستدامة المصرفية.					
08	يعمل البنك على تضمين مبادئ الاستدامة البيئية في ثقافته المؤسسية.					
09	يطمح البنك للتحول نحو النشاط الأخضر والاعمال المصرفية المستدامة.					
10	يتفاعل البنك إيجابيا مع حملات حماية البيئة.					
11	يلتزم البنك بالاحترام التام للتشريعات البيئية.					
12	يحافظ البنك على درجة عالية من الشفافية والنزاهة.					
13	يعمل البنك على اعداد التقارير السنوية التي تتضمن بيانات انشطته البيئية والاجتماعية.					
14	يضع البنك سياسة واضحة تتعلق بتمويل مشاريع التنمية المستدامة.					
15	يحفز البنك العملاء بتسهيلات في منح القروض للمشاريع التي تولي أهمية للبيئة والمجتمع.					

الملحق رقم (02): قائمة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	التخصص	الانتماء
01	وليد عابي	أستاذ محاضر أ	اقتصاد دولي والتنمية المستدامة	جامعة تبسة
02	شريف بوقصبة	أستاذ تعليم عالي	اقتصاد وتسيير مؤسسات	جامعة الوادي
03	عادل طلبة	أستاذ محاضر أ	نقود مالية وبنوك	جامعة تبسة
04	نصر ضو	أستاذ تعليم عالي	علوم اقتصادية	جامعة الوادي

الملحق رقم (03): الصدق والثبات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.881	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.845	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.754	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.916	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.895	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.950	25

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.948	15

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.969	40

الملحق رقم (04): الإحصاء الوصفي لاتجاه إجابات العينة

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يمتلك البنك فروع تغطي السوق المحلي بمختلف قطاعاته.	125	0	3.71	1.061
يتمتع البنك بقاعدة رأسمالية قوية.	125	0	4.08	.839
يتمتع إطارات البنك بقدرة عالية على استخدام أدوات مصرفية حديثة.	125	0	3.98	.866
يقوم البنك بتطبيق سياسات الحوكمة لمواكبة تطورات لجنة بازل.	125	0	3.86	.901
يمتلك البنك لجان قوية للرقابة وإدارة المخاطر.	125	0	3.97	.897
يوفر البنك حزمة متكاملة من الخدمات البنكية لتلبية احتياجات الزبائن بتكلفة منخفضة.	125	0	3.94	.878
التحول إلى البنوك الشاملة	125	0	3.9227	.72046

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
إجراءات الإيداع والسحب في البنك واضحة وبسيطة.	125	0	4.27	.797
يتيح البنك التحويلات البنكية الداخلية والخارجية للزبائن بطريقة مرنة.	125	0	3.88	1.005
يمنح البنك تسهيلات ائتمانية ويمول التجارة الخارجية.	125	0	3.66	1.023
يقدم البنك منتجات تمويلية لجميع الأنشطة الاقتصادية بمختلف الآجال.	125	0	3.91	.813
يطرح البنك حسابات إيداع متنوعة بما يلبي رغبات الزبائن.	125	0	4.16	.807
التنويع في مجال التمويل	125	0	3.9776	.70309

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يوفر البنك أوراق مالية حسب طلبات الزبائن.	125	0	3.78	.867
يقدم البنك استشارات مالية.	125	0	3.83	.830
يقوم البنك بنشاط التأجير التمويلي.	125	0	3.58	.952
يتاجر البنك بالعملة لإتمام صفقات تجارية لصالح المؤسسات.	125	0	3.62	.905
يقوم البنك بعمليات خصم الديون للزبائن.	125	0	3.73	.901
يقدم البنك خدمة التأمين.	125	0	3.78	.980
الاستثمار في مجالات غير مصرفية	125	0	3.7213	.60752

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
تشجع التكنولوجيا المالية البنك على تحقيق هدف الخدمات المالية الشاملة.	125	0	3.88	.848
تمكن التكنولوجيا المالية البنك من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	125	0	3.94	.864
تعمل التكنولوجيا المالية على تخفيض تكاليف البنك وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل.	125	0	3.95	.915
تعد تقنيات التكنولوجيا المالية محرك أساسي لأتمتة العمليات للبنك.	125	0	3.94	.864
اعتماد التكنولوجيا المالية	125	0	3.9300	.78069

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يوفر البنك خدمات ومنتجات متكاملة بأسعار تنافسية تلبي احتياجات الزبائن.	125	0	4.00	.916
يعمل البنك على توسيع نطاق فروعه للوصول إلى كافة الافراد.	125	0	4.05	.932
يضمن البنك حصول الزبائن على كافة المعلومات ذات الصلة بالخدمات المقدمة.	125	0	4.11	.873
يوفر البنك سهولة وراحة للزبائن في استخدام الخدمات البنكية.	125	0	4.24	.797
توفر الخدمات	125	0	4.1000	.76793
الخدمات المصرفية الشاملة	125	0	3.9149	.60309

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يهدف البنك إلى تقوية علاقاته مع الزبائن.	125	0	4.18	.925
يطبق البنك مبدأ اعرف زبونك.	125	0	4.03	.983
يسعى البنك إلى رفع عدد زبائنه ضمن أنشطة متعلقة بالاستدامة البنكية.	125	0	4.13	.852
يراعي البنك ملاحظات وأراء كافة أصحاب المصلحة فيما يخص الأنشطة التي يزاولها.	125	0	4.02	.833
يسهم البنك في تقديم التمويل اللازم للإيفاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية.	125	0	3.91	.793
يلتزم البنك اصدار تقرير سنوي يتضمن مشاريع المسؤولية الاجتماعية.	125	0	3.84	.954

ينظم البنك برامج ودورات تدريبية لموظفيه متعلقة بمجال الاستدامة البنكية.	125	0	3.98	.871
يعمل البنك على تضمين مبادئ الاستدامة البيئية في ثقافته المؤسسية.	125	0	3.78	.955
يطمح البنك للتحول نحو النشاط الأخضر والاعمال البنكية المستدامة.	125	0	3.82	.934
يتفاعل البنك إيجابيا مع حملات حماية البيئة.	125	0	3.82	.874
يلتزم البنك بالاحترام التام للتشريعات البيئية.	125	0	3.82	.899
يحافظ البنك على درجة عالية من الشفافية والنزاهة.	125	0	4.09	.871
يعمل البنك على اعداد التقارير السنوية التي تتضمن بيانات انشطته البيئية والاجتماعية.	125	0	3.91	.992
يضع البنك سياسة واضحة تتعلق بتمويل مشاريع التنمية المستدامة.	125	0	4.02	.823
يحفز البنك الزبائن بتسهيلات في منح القروض للمشاريع التي تولي أهمية للبيئة والمجتمع.	125	0	4.03	.870
النظام المالي المستدام	125	0	3.9589	.68370

الملحق رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
التحول إلى البنوك الشاملة	.183	125	.073	.887	125	.062
التنويع في مجال التمويل	.233	125	.050	.853	125	.052
الاستثمار في مجالات غير مصرفية	.102	125	.096	.946	125	.212
اعتماد التكنولوجيا المالية	.264	125	.070	.844	125	.060
توفر الخدمات	.216	125	.053	.866	125	.051
الخدمات المصرفية الشاملة	.132	125	.130	.872	125	.451
النظام المالي المستدام	.124	125	.200	.909	125	.200

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (06): مصفوفة الارتباطات واختبار الاستقلالية

Correlations

		التنوع الى التحول الشاملة	مجال في التنويع التمويل	في الاستثمار مجالات غير مصرفية	التكنولوجيا اعتماد المالية	الخدمات توفر	المصرفية الخدمات الشاملة	المستدام المالي النظام
الشاملة التنوع الى التحول	Pearson Correlation	1	.640**	.578**	.747**	.752**	.884**	.694**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125	125
التمويل مجال في التنويع	Pearson Correlation	.640**	1	.632**	.582**	.728**	.838**	.721**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125	125
مصرفية غير مجالات في الاستثمار	Pearson Correlation	.578**	.632**	1	.609**	.595**	.802**	.657**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125	125
المالية التكنولوجيا اعتماد	Pearson Correlation	.747**	.582**	.609**	1	.736**	.854**	.644**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125	125
الخدمات توفر	Pearson Correlation	.752**	.728**	.595**	.736**	1	.885**	.756**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125	125
الشاملة المصرفية الخدمات	Pearson Correlation	.884**	.838**	.802**	.854**	.885**	1	.814**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	125	125	125	125	125	125	125
المستدام المالي النظام	Pearson Correlation	.694**	.721**	.657**	.644**	.756**	.814**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
الشاملة المصرفية الخدمات	Equal variances assumed	.076	.784	.533	123	.595	.06006	.11270	-.16304-	.28315
	Equal variances not assumed			.524	86.987	.601	.06006	.11455	-.16763-	.28774
المستدام المالي النظام	Equal variances assumed	.059	.808	2.530	123	.113	.31546	.12471	.06860	.56233
	Equal variances not assumed			2.502	88.435	.114	.31546	.12606	.06495	.56597

ONEWAY [illegible] BY [illegible]

الملحق رقم (07): اختبار ANOVA

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الخدمات المصرفية الشاملة	Between Groups	1.028	3	.343	.940	.423
	Within Groups	44.073	121	.364		
	Total	45.101	124			
النظام المالي المستدام	Between Groups	.606	3	.202	.426	.734
	Within Groups	57.356	121	.474		
	Total	57.963	124			

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
الخدمات المصرفية الشاملة	Between Groups	.135	2	.067	.183	.833
	Within Groups	44.966	122	.369		
	Total	45.101	124			
النظام المالي المستدام	Between Groups	.004	2	.002	.004	.996
	Within Groups	57.959	122	.475		
	Total	57.963	124			

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
الخدمات المصرفية الشاملة	Between Groups	.800	3	.267	.729	.537
	Within Groups	44.300	121	.366		
	Total	45.101	124			
النظام المالي المستدام	Between Groups	1.852	3	.617	1.331	.267
	Within Groups	56.111	121	.464		
	Total	57.963	124			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الخدمات المصرفية الشاملة	Between Groups	3.177	3	1.059	3.056	.331
	Within Groups	41.924	121	.346		
	Total	45.101	124			
النظام المالي المستدام	Between Groups	4.629	3	1.543	3.500	.218
	Within Groups	53.334	121	.441		
	Total	57.963	124			

الملحق رقم (08): تحليل الانحدار البسيط والمتعدد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.814[a]	.662	.659	.39919

a. Predictors: (Constant), الخدمات المصرفية الشاملة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	38.362	1	38.362	240.732	.000[b]
	Residual	19.601	123	.159		
	Total	57.963	124			

a. Dependent Variable: النظام المالي المستدام

b. Predictors: (Constant), الخدمات المصرفية الشاملة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.348	.235		1.480	.142
	الخدمات المصرفية الشاملة	.922	.059	.814	15.516	.000

a. Dependent Variable: النظام المالي المستدام

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.824[a]	.679	.665	.39544

a. Predictors: (Constant), توفر الخدمات , الاستثمار في مجالات غير مصرفية , اعتماد التكنولوجيا المالية , التنويع في مجال التمويل, التحول إلى البنوك الشاملة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	39.354	5	7.871	50.334	.000[b]
	Residual	18.608	119	.156		
	Total	57.963	124			

a. Dependent Variable: النظام المالي المستدام

b. Predictors: (Constant), توفر الخدمات , الاستثمار في مجالات غير مصرفية , اعتماد التكنولوجيا المالية , التنويع في مجال التمويل, التحول إلى البنوك الشاملة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.310	.241		1.285	.201
	التحول إلى البنوك الشاملة	.159	.085	.167	1.876	.063
	التنويع في مجال التمويل	.234	.080	.241	2.934	.004
	الاستثمار في مجالات غير مصرفية	.235	.082	.209	2.864	.005
	اعتماد التكنولوجيا المالية	.014	.077	.016	.183	.855
	توفر الخدمات	.284	.086	.319	3.316	.001

a. Dependent Variable: النظام المالي المستدام